الاثنين 22 أيار 2023
العدد 4919 السنة السابعة عشرة
Lundi 22 Mai 2023 nº 4919 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
809 ملايين دولار قيد

● ماهر سلامة
توسيع الفوارق الاجتماعية

● ألبر داغر
إنقاذ المصارف يدمّر لبنان

اتفقنا مع إيران على ترك الملف الرئاسي... وشيعة لبنان عرب مثلنا

البخاري: لم يعد لدينا خصوم هنا [2]

العابرون

[4 ـ 5]

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

البخاري: الشيعة اللبنانيون عربٌ ولم يعد لدينا أخصام

تُنتظر عودة السفير السعودي وليد البخاري الى بيروت في الساعات المقبلة لمواصلة تحركه حيال انتخاب رئيس للجمهورية. فارق ما بين عشية القمة العربية في جدة وغداتها يُفترض ان يدلّ اكثر على مآل الاستحقاف الحائر بين استعجاله وإبطائه

عندما يستعيد ما سمعه من سعود الفيصل: لا ينتظم لبنان إلا بالتوافق (هيثم الموسوي)

نقولا ناصيف

ليس في روزنامة السفير السعودي وليد البخاري أفرقاء جدد يقابلهم بعد كل الذين التقاهم في أوقات سابقة، منذ كشف عن موقف حكومته من انتخابات رئاسة الجمهورية في زيارته لبكركي في 4 أيّار. من الآن فصاعداً، جولاته تدور من حول الأفرقاء أنفسهم كي يكرر عليهم النصيحة ذاتها التي لن تُفهَم في كل الأحوال سوى أنها حمّالة أوجه: مع وضدّ في الوقت نفسه، وغداً أو بعد وقت أطول في الوقت نفسه أيضاً. المفهوم الوحيد أن المملكة لم تكن مرة مسؤولة قبلاً عن تأخر انتخاب الرئيس ولا هي كذلك الآن.

قبل مغادرته الى جدة سمع منه مجتمعون به ملاحظات؛ أبرزها:

1 - أمله، وإن الصعب إن لم يكن المتعذر، بالتفاهم على مرشح توافقي ينتخب رئيساً كأحد أفضل الخيارات والأقلّ تشنجاً. بيد أنه بدأ يميل الى الاعتقاد بأن الوقت قد يكون تجاوز هذا الخيار، ما يجعله يتوقع منافسة بين مرشحَيْن اثنين أو أكثر. استعاد على مسامع هؤلاء عبارة كان قد سمعها من سعود الفيصل، الوزير السابق للخارجية وكان عمل في ظلّه، يقول له إن لبنان لا ينتظم إلا بالتوافق بين أفرقائه.

البخاري: منعنا سعوديين من الاستثمار في لبنان وتحويل اموال إلى ان ينتخب الرئيس

2 - فهم منه محاوروه أنه باق في منصبه في لبنان خلافاً لما شاع أنه سيغادر. لكنه أكد، من الآن فصاعداً، في إشارة الى تداعيات الاتفاق السعودي - الإيراني في بكين، أن لا خصوم للمملكة في لبنان بعد الآن. أطرى حزب الله على نحو غير مسبوق كي يضيف أن «الشيعة في لبنان عرب، ونحن متأكدون من انتمائهم هذا الى العروبة والعرب».

أضاف البخاري أمام المجتمعين به أنه متأكد من صواب الفكرة، لكن الواقع الحالي في لبنان يحول دون تطبيقها. لذا أختصر موقف المملكة بأنها تنظر في تعاملها مع الرئيس المقبل تبعاً لأدائه وسلوكه.

3 - أفهم السفير محدثيه أن ثمة اتفاقاً بين السعودية وإيران قضى بأن لا يتدخل كلاهما في انتخابات رئاسة الجمهورية، وبنايان بنفسيهما عنها. كلاهما ملتزم هذا التفاهم. أكدت المملكة للجمهورية الإسلامية أنها ليست في صدد الإيعاز الى أصدقائها اللبنانيين انتخاب أحد أو حجب التصويت عن آخر. قال: «ليذهب الجميع الى الانتخابات وليفز مَن يفوز». فهم منه محاوروه، حتى لقائه برئيس تيار المردة سليمان فرنجية في 11 أيار، أن ثمة هواجس كانت قد أقلقت الرياض قبل ذلك الموعد، فضّل السفير أن يدعوها «تساؤلات» نجمت عن مواقف لفرنجية في المقابلة التلفزيونية الأخيرة (26 نيسان) ناقضت التعهدات التي نقلتها إليها باريس على لسانه لدى زيارته لها في 3 نيسان. أبرز التساؤلات تلك تراجعه في المقابلة التلفزيونية عما قاله أمام المسؤولين الفرنسيين إنه لم يلتزم مع أيّ أحد وليس ثمة مَن يمون عليه، بينما كان قد قدّم في باريس التزامات واضحة. في حصيلة ما سمعه منه السفير في اجتماع الـ11 أعاد تصويب المواقف تلك بما يطمئنه.

4 - في معرض بعث آمال إيجابية تحدّث عن ظاهرة لمسها في خلال مونديال 2022 عندما راقب ردود فعل الضاحية الجنوبية في مباراة السعودية والأرجنتين وحماسة الأهالي الشيعة للفريق العربي. قال إنه نموذج صغير لما يعبّر عن حقيقة أوسع.

وتفاؤل في مرحلة نهوض ستلي انتخاب الرئيس وانتظام المؤسسات، كشف أمام محدّثيه أن المملكة وقفت في طريق مئات من المستثمرين السعوديين أبدوا رغبتهم في الاستثمار أخيراً في لبنان، بيد أن السلطات هناك حالت دون تحويلهم أموالاً إليه إلا بعد انتخاب رئيس للجمهورية. عَكَس بذلك اعتقاداً بأن البلاد ستخرج من ضائقتها في المرحلة المقبلة وستشهد تدفق أموال ومشاريع ما إن يصير الى إعادة تكوين السلطات وإجراء الإصلاحات المتوخاة.

تطابَقَ ما أدلى به السفير السعودي مع ما نقل على لسان ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان يوانا فرونتسكا أخيراً في لقاءات جمعتها بسياسيين تطرقت أمامهم الى استحقاقات ثلاثة وشيكة، اعتبرتها بالغة الأهمية أقرنتها بتوقّع عقوبات مصدرها دول ومؤسسات ومنظمات؛ بينها الاتحاد الأوروبي والأميركيون ودول عربية أيضاً لم تسمّها، تطاول كل مَن سيتغيّب عن جلسة انتخاب الرئيس أو يتعمّد تعطيل نصابها القانوني عندما يُدعى إليها. أعادت فرونتسكا التأكيد أن من الحتمي أن يكون للبلاد رئيس قبل الوصول الى منتصف الشهر المقبل. وأضافت أن المنظمة الدولية والغرب غير معنيَّين بمَن يكون الرئيس، بل يقتضي أن يكون قبل الوصول الى ثلاثة استحقاقات أساسية:

أولها، المؤتمر الذي سينعقد في بروكسل في 15 حزيران للدول المضيفة للنازحين السوريين بإشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ما قالته أن لا ملفّ للبنان بعد على طاولة المؤتمر. لم تتلقّ أيّ اتصال من السلطات اللبنانية تنبئ بجهوزها للمؤتمر. أضافت الديبلوماسية الأممية أن غياب لبنان سيكون مكلفاً للغاية عليه، هو الذي يتحمّل العبء الأكبر من النزوح بين الدول المجاورة لسوريا: «إن لم تذهبوا وتدافعوا عن أنفسكم ووجهة نظركم، فإنّ الضرر جسيم وسيلاحقكم في السنوات المقبلة». وأضافت: «انتخاب الرئيس اليوم قبل غد ضروري لذلك».

ثانيها، الإصرار على انتخاب الرئيس قبل الوصول الى نهاية ولاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في 31 تموز نظراً الى أهمية الاستحقاق. كلامها هذا كان قبل صدور مذكرة التوقيف الغيابية في حقه عن القاضية الفرنسية أود بوروزي. بوصول النشرة الحمراء من الأنتربول الى بيروت، توازت أولوية مصير الحاكم الملاحق والمطلوب من القضاء الفرنسي وأولوية انتخاب الرئيس.

ثالثها، ليس التمسك بضرورة استعادة لبنان استقراره لدى فرونتسكا سوى تعبير عن اهتمام الأمم المتحدة بالمحافظة على استقرار الترسيم البحري مع إسرائيل وأمن الجنوب اللبناني غير المنفصل أحدهما عن الآخر.

ابراهيم الأمين

فرنسا تطلق المرحلة الثالثة من مبادرتها

يحصل، أحياناً، أن حدثاً واحداً يفتح الباب عريضاً أمام تحوّلات كبرى. هكذا، فجأة، يستشعر الإنسان بغريزته أن هناك شيئاً تبدّل. فيبدأ بدرس أموره وحساباته على قاعدة جديدة. وهي حال كثيرين في المنطقة بعد التفاهمات التي بدأت تنعكس سياسات ونتائج بين محورين تقود السعودية أحدهما في مواجهة الآخر بقيادة إيران. من تابعوا تحضيرات القمة العربية، أو لاحقوا تفاصيل المحادثات السعودية - الإيرانية بعد اتفاق بكين، يلمسون أن لبنان لم يكن بنداً رئيسياً. بل هو، مع الأسف، بند تابع، وإن كانت فيه ملفات أساسية. فالخارج يهتم لأمر لبنان باعتباره ساحة تعكس جوانب من الصراع القائم، ويركّز الغرب وإسرائيل ومعهم عرب أميركا على عنوان المقاومة فيه. وقد دلّت تجربة العقدين الأخيرين أن ما بناه خصوم المقاومة في الخارج من علاقات مع جهات لبنانية، بقي في إطار الرهان على هذه الجهات في المعركة ضد المقاومة.

في لبنان، اليوم، من يتصرف باستعجال كبير إزاء ما تقوم به السعودية في المنطقة. لكن فيه، أيضاً، من يقرأ الأمر بهدوء وروية، انطلاقاً من كون المعركة مستمرة. فالأهداف ثابتة، لكن تبدلاً حقيقياً طرأ على أساليب المعركة وأدواتها. والقوى التي هُزِم

> تسعى باريس لإقناع المسيحيين بانتخاب فرنجية أو عدم عرقلة وصوله وجعجع يرفض دعوة ماكرون

مشروعها في سوريا ولبنان والعراق باتت مضطرة لإعادة النظر في أدوات العمل، من دون وجود مؤشر على أنها قرّرت مراجعة موقفها من الموضوع الأصلي، المتعلق بالمعركة المستمرة ضد الهيمنة الأميركية والغربية، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وبقية الأراضي المحتلة.

وفق هذه القاعدة، ستبقى العين على سوريا، كما كانت عليها خلال مرحلة ما بعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003. ولا يمكن لأحد تجاهل أن الاحتلال العسكري الأميركي لا يزال جاثماً على بعض المناطق السورية، وأن قوات الاحتلال الأميركي لا تدير جماعات سورية انفصالية فحسب، بل عملية تدمير ممنهج لبقايا الدولة السورية في مناطق نفوذ هذه الجماعات، وتشرف على سرقة الموارد النفطية للشعب السوري. والأمر نفسه ينطبق على الاحتلال الأميركي في العراق، والعمل المستمر لتعزيز حضور الولايات المتحدة في الأردن، وتوسيع دائرة المطبّعين مع العدو في عالمنا العربي.

عملياً، لا نزال في قلب المعركة. وحضور لبنان الهزيل في القمة العربية لا علاقة له بالوضع الرسمي والشعور الرئاسي وتفكّك الحكومة وغياب السياسة الخارجية الواضحة. بل لأنه ليس في لبنان، اليوم، ولو تفاهم الحد الأدنى على استراتيجية للتعامل مع التحولات الجارية من حولنا، فيما يعجّ البلد بقطّاع الطرق الذين استبدلوا مؤسسات الدولة كمركز للنهب، بموارد الناس، والميسورين منهم على وجه الخصوص.

وسط هذه الأجواء، تبدأ باريس المرحلة الثالثة من حملتها الخاصة بالانتخابات الرئاسية في لبنان. وبعدما اقتنعت بأن لا مجال لانتخابات من دون تسوية كالتي عرضها عليها حزب الله، لجهة المقايضة بين رئاستي الجمهورية والحكومة، ونجحت في تحييد نسبي للسعودية عن المعركة القائمة من دون ضمانات بعدم تعطيل برنامج التسوية، تنطلق إلى المرحلة الثالثة التي تستهدف أمرين: الأول، حوار تقوده فرنسا مباشرة مع قوى ومرجعيات مسيحية ومؤثرة، لعدم ثقتها بجدية مساعي خصوم فرنجية للاتفاق على مرشح، وربما استباق هذه المحاولات. فبعد دعوة باريس رئيس حزب الكتائب سامي الجميل، جرت مساع لتوجيه دعوة مماثلة إلى رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع الذي اعتذر عن عدم تلبيتها لإدراكه أن جدول الأعمال غير مناسب له. وتتابع باريس البحث مع بقية القيادات، خصوصاً مع البطريرك الماروني بشارة الراعي ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، في مسعى لإقناع الأول بمباركة وصول فرنجية إلى الرئاسة وحث النواب على التوجه إلى الانتخابات، ومحاولة إقناع الثاني بالسير بالتسوية والتصويت لفرنجية، أو بعدم تعطيل النصاب مع التصويت بورقة بيضاء.

الثاني، بذل مساع مع السعودية نفسها، وأطراف عربية أخرى مثل قطر، لضمان عدمَ «المشاغبة» على جهود باريس. ويأمل الفرنسيون بتطور الموقف السعودي من مرحلة «الحياد السلبي» إلى «الحياد الإيجابي»، ما يفتح الأبواب أمام رئيس الحزب التقدمي وليد جنبلاط لاختراع صيغة تمنح فرنجية بعض أصوات كتلته، كما فعل والده كمال جنبلاط عام 1970 عندما قسّم كتلة جبهة النضال إلى قسمين، فصوت وزراء الحزب الاشتراكي لمصلحة سليمان فرنجية الجد، ومنح الآخرون أصواتهم لالياس سركيس. كما تأمل فرنسا بأن يساعد «الحياد الإيجابي» السعودي على حسم كتلة المترددين من النواب السنة والمستقلين و«التغييريين» لموقفهم والسير بفرنجية.

مع ذلك، يوجد من يستغرب كيف تقود فرنسا معركة إيصال حليف حزب الله وبشار الأسد إلى رئاسة الجمهورية، وهو أمر يناقض استراتيجيتها المناهضة للمقاومة وحملتها البريرية على النظام في سوريا، إذ كانت طرفاً فاعلاً، سياسياً وعسكرياً وأمنياً وإعلامياً، في الحرب التي شنّتها مجموعات مسلحة ضد النظام في سوريا. لكن واقع الحال، يشير إلى أن الفرنسيين يسعون إلى الفوز بحصّة من التسويات الكبيرة في المنطقة. وهم غير قادرين على البناء، على القوى المعارضة لسوريا والمقاومة للحصول على مرادهم، لا سيما أن علاقاتهم العربية ليست في حال جيدة. فالسعودية لا تنظر باحترام إلى القيادة الفرنسية، ولا تجد في فرنسا كلها مركز قوة اليوم، وهي حال دول كثيرة في العالم العربي لم تعد ترى في فرنسا سوى التاجر الذي يسيل لعابه كلما شاهد فرصة مرة جديدة، يبدو لبنان أمام مفترق طرق. يمكن لجميع اللاعبين فيه التصرف بواقعية لا تفرض التخلي عن المبادئ، لكنها تتيح التعايش مع التطورات القائمة، لأن البديل، هو إما انكفاء يميت أصحابه مع الوقت، أو هجوم انتحاري يودي بأصحابه إلى التهلكة!

المشهد السياسي

خلافات داخل التيار و«القوات» حول المرشح البديل

انكسرت الجرة سياسياً وإعلامياً بين حزب القوات اللبنانية والتيار الوطني الحرّ. لكن الأمر لم يصل حد إعلان الافتراق بشأن محاولة التوصل إلى اتفاق على مرشح في وجه الوزير السابق سليمان فرنجية. علماً أن التصريحات المتلاحقة طوال نهار أمس، للنائب في التيار الآن عون، ركزت على «طي صفحة ترشيح جهاد أزعور لعدم التوصل إلى اتفاق عليه، ولعدم رغبته شخصياً في أن يكون مرشحاً للمواجهة، وعدنا إلى المربع الأول»، لكن الواضح أن مواقف عون لا تعكس بالضبط موقف قيادة التيار.

وفي باريس، يفترض أن يلتقي المستشار الرئاسي باتريك دوريل اليوم النائب جبران باسيل الذي استبق الاجتماع بالتأكيد على مواقفه السابقة، فيما يتوقع أن يزور فرنسا قريباً البطريرك الماروني بشارة الراعي وسط مناخات تشير إلى أن «النقاش سيتطرق إلى الموقف الفرنسي من الاستحقاق الرئاسي». وبينما عاد السجال بين القوات والتيار على خلفية مقدمة قناة «أو تي في»، التي فنّدت فيها الوعود التي لم تصدق لرئيس حزب القوات سمير جعجع، حيث ردت القوات ببيان مطول بدت فيه علامات التوتر العالية. إلا أن النقاش بين الجانبين حول الملف الرئاسي استمر، مع تبدل نوعي، تمثل في وجود اعتراضات داخل الفريقين على التفاهم حول اسم الوزير السابق جهاد أزعور.

ويبدو أن هناك داخل الفريقين من يعارض الاتفاق على أزعور، ويدعم هؤلاء فكرة الإتيان بمرشح آخر مثل النائب إبراهيم كنعان. وفي هذا السياق جاءت تصريحات عون أمس وقوله إن «لا اتفاق مع المعارضة على مرشح في وجه الثنائي الشيعي إلا إذا كان من داخل تكتل لبنان القوي لأنه لا يعتبر حينها استهدافاً لهم. أما الاتفاق على مرشح مستقل فيحتاج إلى توافق مع الثنائي».

في الجزء الأول من تصريحه، شكك عون بكل الإيجابية التي سادت أخيراً باقتراب المعارضة والتيار من الاتفاق على مرشح لإحراج حزب الله، وفي الجزء الثاني ثمة ما هو موجه ضد باسيل نفسه عبر ترشيح عون ضمنياً لزميله كنعان الذي قام منذ أسبوعين بجولة أميركية بعناوين رئاسية. وتفسر مصادر مطلعة كلام عون بأنه «محاولة للضغط على باسيل الرافض لترشح أي اسم من التيار، علماً أن عون مدرج لدى الثنائي في خانة قوى الـ14 آذار ولو أنه يعوّل على علاقته الجيدة بالرئيس نبيه بري بصفته أمين سر هيئة مكتب مجلس النواب».

وقال مفاوضون بين القوى نفسها، إنهم تواصلوا مع أزعور الموجود في الولايات المتحدة. ونقلوا عنه رفضه أن يكون مرشحاً في مواجهة ثنائي أمل وحزب الله. لأنه «يريد أن ينجح، ولن يعرض نفسه لمشكلة في مواجهة مع أطراف بارزة مثل الثنائي».

وفي باريس، أكد باسيل «أننا سنبقى منفتحين ومرنين. إذا رفضتم اسماً هناك اسم ثان وثالث. لا نهاية للأسماء التي يمكن أن يكون هناك توافق جزئي أو كامل عليها، مسيحي أو وطني. المهم هو التوافق لنؤمن الأكثرية المطلوبة بالتصويت أولاً وبتأمين النصاب». وكرر «أننا سنقبل بأسماء كثيرة، لكن لن نقبل برئيس كيفما اتفق، إذا كان جزءاً من المنظومة، أو برئيس، بتاريخه ومساره ومستقبله، مع الفساد وضد الإصلاح... رئيس ستكون أولويته حماية المنظومة التي أتت به».

من جانبه، يقوم نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب هذا الأسبوع بجولة على كل الكتل النيابية لمحاولة إرساء قواسم مشتركة في ما بينها، لعدم التمادي في الانقسام الحاصل حالياً بين الأحزاب المسيحية والثنائي الشيعي». وعلمت «الأخبار» أنّ اجتماعاً سيعقد في مجلس النواب يضم ممثلين عن كل الكتل النيابية للعمل على إيجاد حلول للخلافات ووضع نقاط مشتركة. وإذا ما حدث ذلك، ستكون أول جلسة حوار بين جميع الأفرقاء على طاولة واحدة منذ مدة طويلة بعد رفضهم دعوة بري إليها. وبحسب المصادر، فإن هذه المبادرة قد تأتي بموازاة تحديد رئيس مجلس النواب موعداً لجلسة انتخاب رئيس» على ما أشارت مصادر مطلعة.

(الأخبار)

تقرير

المستقبل يتوحّد ضد شقير: لا «لبيروت»

لينا فخر الدين

صورة «المخلّص» التي رسمها محمّد شقير لنفسه حينما قرّر أنّ يُجمّع» أبناء بيروت تحت سقفه في «sea side» لم تتظهّر كما أرادها. إذ كان الحضور هزيلاً وغابت نخبة العاصمة عن إطلاق تجمّع «كلّنا لبيروت» الذي أراد منه تكريس نفسه رقماً بيروتياً صعباً يُمكنه من أن يحلّ محل الزعيم سعد الحريري وكيلاً للرياض في لبنان. في الشكل، اضطر المنظّمون لإحضار مقاعد إضافية، ولكن في المضمون كانت المقاعد لـ«ملء الفراغات» بعدما اعتذر عدد من المدعوين، ما دفع «مفاتيح» شقير البيروتيّة إلى الاستنفار للحشد الذي غلب عليه أصحاب الخلفيات المالية من «حزب المصارف».

الغياب لم يكن وحده ما عكّر الاحتفال، وإنّما الامتعاض البيروتي من إعطاء الكلمات الأولى إلى من هم ليسوا منّا وفينا»، وإلى استقطاب شقير أسماء غير مرغوب فيها أصلاً في الشارع البيروتي. رئيس بلديّة بيروت جمال عيتاني أقدح النماذج عن شخص «حارب» الرئيس سعد الحريري أهل بيته من أجل تثبيت ترشيحه قبل أن يقتنع أنّها كانت معركة خاسرة لرجل ابتعد عن ناخبيه البيارتة وعن شؤونهم، وهو أيضاً ما ينطبق على النائبة السابقة رلى الطبش التي أعلنت ولاءها لشقير بعد ابتعادها عن الحريري. كما انصبّ الغضب البيروتي على حضور الوزير السابق محمّد رحّال الذي قفز من سلّة الوزير السابق عبد الرحيم مراد إلى الحريري ومنه إلى شقير.

الضربة الكبرى لشقير جاءت من تيّار المستقبل في الساعات الأخيرة التي سبقت الاحتفال. تمرّن «الحريريون» جيّداً على «ذبحه بالقطنة». كلّ الكلام المعسول الذي سمعه من أشخاص يدورون في فلك الأمين العام لـ«التيّار» أحمد الحريري غاب السيت. في البداية كان رئيس جمعيّة «بيروت للتنمية الاجتماعيّة» أحمد هاشميّة يتكفّل وحيداً رمي سهامه على «كلّنا لبيروت»، لكن ما حصل الجمعة قلب الموازين، إذ وضع «الأحمدان» كلّ خلافاتهما جانباً، وتوحّدا حول قضيّة واحدة: لا لشقير، فصدر إيعاز واضح إلى المحسوبين على المستقبل بالمقاطعة. الرسالة وصلت عندما هُمس لمخاتير بيروت بالتحرّك لتفعيل المقاطعة، خلال مأدبة غداء أقيمت الجمعة على شرفهم وحضرها هاشميّة. لم يُصدم شقير بالإيعاز، ولكن الصعقة كانت بحضور 3 محسوبين على الحريري مأدبة الغداء، هم: المنسق العام المركزي للإدارات المحلية والجمعيات الأهلية في هيئة الرئاسة في «المستقبل» جلال كبريت، منسق عام بيروت عمر الكوش، المرشح البيروتية محي الدين كشلي.

حينها، فهم شقير بأنّ ما وصله عن لسان سعد الحريري على أنّه دعم، لم يكن إلّا كمن يدس السم بالعسل، خصوصاً بعدما تردّد أنّ أحد «المستقبليين» سُئل عن حالة شقير، فردّ: «هل يُمكن لشخص يمتلك كرسياً أن يُعيره أو يعطيه لأحد».

رغم كلّ هذه الإشارات الحريرية، إلا أنّ صاحب محلّات «باتشي» لم يتمكن من تغيير المصير. هو الذي وصله أيضاً خبر جولة هاشميّة في البقاع، وطلبه من بعض الفاعليّات مقاطعة الاحتفال. ولذلك، حاول أن «يجود بالموجود»، ويضغط على المحسوبين عليه لتأمين الحضور الكافي.

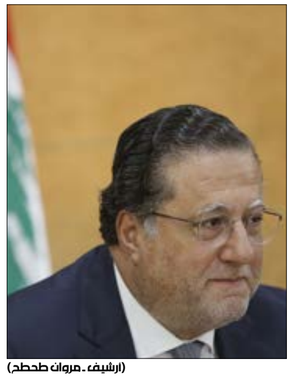

(أرشيف ـ مروان طحطح)

على الغلاف

العابرون إلى فلسطين

قدّمت المقاومة أمس، جانباً صغيراً من قدراتها الفنية والبشرية في مناورة عسكرية نادرة لحزب الله أمام مئات الصحافيين. رسائل بالجملة ورموز ووسوم تخللت العروض القتالية على بعد كيلومترات قليلة من «الخطّ الأزرق»، تكشف إصرار المقاومة على بناء القوّة لتحرير فلسطين. قالت المقاومة «سنعبر... فإذا نحن عابرون»

فراس الشوفي

ضبابٌ رقيقٌ، ارتمى على التلال والهضاب في الطريق من جزين إلى عرمتى، صباح أمس. الشمس اهتدت إلى الصنوبر والسنديان، فلمعت معها أزهار الأشواك البنفسجية وبعض شقائق النعمان الباقية فوق السفوح الخضراء. وعلى ضفتي الدرب إلى معسكر للمقاومة في «كسارة العروش»، التحمت بتلّاتٌ الوزّال الصفراء برايات حزب الله.

كان يوماً مشوقاً لأكثر من 650 صحافياً وإعلامياً ومصوراً، لبنانياً وعربياً وأجنبياً، لبّوا دعوة العلاقات الإعلامية في الحزب، لحضور مناورة عسكرية تظهر استعدادات المقاومة، حملت اسم «سنعبر»، مفارقة، تختصر الزمن والتحوّلات. قبل 23 عاماً، كانت الأرض محتلّة، وفوق هذه البقعة بالذات، أنشأ العدو الإسرائيلي وجيش العميل أنطوان لحد موقع بئر كلّاب الشهير.

مقاومة حديثة

من مدخل المعسكر نزولاً نحو باحة العرض، اصطفت يساراً آليات عسكرية، حملت أصنافاً متنوّعة من الأسلحة: صواريخ مضادة للدروع منسّقة على عربات خفيفة الحركة، راجمات صواريخ متعددة الأحجام والمديات، ومدفع 130 ميدان ضخم فوق شاحنة بتركيب محلّي؛ بينما توزّع جنود «الرضوان»، قوّة النخبة في حزب الله، طواقم فوق آلياتهم بعتادهم المميّز، واقنعتهم المتّسقة مع بزّاتهم المرقّطة، يخفون بها وجوههم عن مئات الكاميرات والهواتف، والبثّ المباشر... المسموح لكل من يرغب من الضيوف.

فريق التنظيم وجّه الكاميرات المحترفة نحو منصّة مخصصة للتصوير، وبقية الضيوف نحو منصّة ملاصقة، جلس في مقدّمها رئيس الهيئة التنفيذية في حزب الله السيد هاشم صفي الدين، ورئيس وحدة الارتباط والتنسيق وفيق صفا ومسؤول العلاقات الإعلامية محمد عفيف، بينما ترتفع في وسطها منبر، ترجم منه صفي الدين بعد انتهاء العرض، رموز المناورة، وأعلن الرسائل المحدّدة للعدوّ الإسرائيلي.

كلّ شيء أعدّ بعناية شديدة. ثقة المنظّمين بدقّة العمل واحترافية الجنود، سمحت بأن لا تبعد المنصّة كثيراً عن ساحة العرض، رغم استخدام الذخائر الحيّة.

في البدء، استعرضت قوّة من الدراجات النارية مهاراتها في القيادة والقتال والعمليات السريعة، ثمّ قدّمت قوّة من المشاة حلقات من الاشتباك الفردي، تعكس تدريباً عالياً ومهارات متنوّعة، قبل أن يبدأ «الثقيل»، ويهزّ هدير العبوات الناسفة الأرض، وتنبعث رائحة البارود، وتنهمر الرصاصات على نجمة داوود الزرقاء، وما تمثّل من أهداف رمزية لمواقع العدوّ.

تصاعدت الحماسة، وتصاعدت معها رمايات الأسلحة الثقيلة، من الصواريخ والقذائف، وسط هجوم على مستعمرة للصهاينة. أمطر المقاومون المواقع الدفاعية في المستعمرة المفترضة، قبل أن تتقدّم آليات خفيفة لتحريرها مع استمرار النيران نحوها، في لعبة شديدة الخطورة والحسابات. مصير المستعمرة كما أعلنه المعلّق العسكري، التدمير بعد التحرير. رسالة مدوّية من عشرات الرسائل، سيتردد صداها بين جدران كل بيتٍ مؤقّت، من مستوطنات الجليل إلى جنوب النقب.

يحتدم النزال في العرض، هنا عملية أسر آلية للعدو بخفة متناهية نفذتها دراجتان، وهناك عملية أسر لجنود في دورية افتراضية مؤلّفة من سيارتي رانج روفر، خلف سياج شائك. أقلّ من دقيقة، انتشل المقاومون الأسرى المفترضين وحولوا السيارتين إلى ركام، وانسحبوا بهم نحو الأرض المحرّرة. مشهد مكرّر معاد، يعيد إلى الذاكرة عملية شبعا وعملية خلة وردة. ثمّ تتدحرج المعركة، وتشترك الطائرات المسيّرة، الراصدة والقاصفة، قبل أن تعود لإلقاء التحايا على الحضور. أسلحة الدفاع الجوي لم تغب أيضاً، فظهرت بين أيدي المقاتلين وجاهزيتها للقتال.

إنه إعلان عن استراتيجية جديدة لمقاومة جديدة بتكنولوجيا حديثة يستطيعون تحويل كل فكرة ممكنة إلى عمل تكتيكي. إعلانٌ، عن عقول مبدعة، تبتكر وتطوّر الأسلحة، تطوّع المادة لتدبّ فيها الروح، فلا يعود مهمّاً نوع السلاح ومصدره وهدف تصنيعه، شرقياً أم غربياً، إنّما كيفية توظيفه وتعديله للتماهي مع منظومة متكاملة من المعرفة والإرادة.

أمرٌ آخر في الشكل والمضمون، بدا عماد مغنيّة حاضراً في كل فعل. من صورته التي ارتفعت بعد أن أصاب قناصٌ من المقاومة أحد الأهداف الرمزية، إلى مشاهد الخطف، إلى كل جندي من جنود الرضوان أخفى وجهه أمس. ليس وفاءً فحسب، بل تمسّكاً بالنموذج والخطة والهدف الواضح والمحدد والدقيق: إزالة إسرائيل من الوجود.

تصوير هيثم الموسوي

صواريخ سام 16 المحمولة على الكتف، الروسية الصنع، ومضادات الطائرات المسيرة المحمولة من الأفراد.

أمّا درّة «العابرين»، فكان اختراق عشرات المقاتلين لمجسم جدار وهمي كالذي يبنيه العدوّ ليحصّن أمنه خلفه بين لبنان وفلسطين. نسف المقاتلون الجدار محدثين ثغرات متعددة، ثم اندفعوا نحو ساحة العرض، كأنها في الجليل، ولبنان خلف الجدار.

عرضٌ متكامل، لكن يصعب على من راقب قوّة حزب الله العسكرية في سورية، سلاحاً وبشراً، أن ينظر إلى حدث الأمس كمناورة فعلية. عمل الأمس استعراض للقوّة برموز ودلالات، بالأسلحة والقبضات والسواعد المشدودة، ورسائل سياسية وميدانية للعدّو، يُظهر بعضاً قليلاً من قوّة المقاومة وجاهزيتها للقتال.

تظاهرة إعلامية غير مسبوقة

منذ عام 2005، تخلّى حزب الله عن القيام بعروض عسكرية كما دأب على القيام بذلك منذ تأسيسه في يوم القدس العالمي من كل عام. حصلت حرب تموز، ثم الحرب على سورية، والكثير من محطات الصراع، من دون أن يفتح الحزب المجال للإعلام الغربي والعربي بتغطية نشاطاته العسكرية، تاركاً الأمر بين يدي الإعلام الحربي ووسائل إعلامه الرسمية. خطوة أمس، لاقت ترحيباً لدى غالبية وسائل الإعلام، حتى الغربي منها، الذي حظي بمشاهد جذّابة، بمعزل عن التموضع السياسي لهذه الوسائل. تميّز الحضور بطيفٍ متعدد وواسع من المشاركين من دول غربية وآسيوية، في عملية لوجستية ضخمة لتأمين انتقال عدد كبير من الصحافيين، والسماح للجميع بتصوير كل شيء تقريباً، وعلى الهواء مباشرةً. ووصف مسؤول العلاقات الإعلامية في حزب الله محمد عفيف الحدث بأنه «أضخم مناسبة في لبنان يشارك فيها هذا الكم من الصحافيين منذ مدّة طويلة جداً». وحول المواقف التي صدرت أمس لانتقاد المناورة أو تصويرها على أنها تهديد للبنانيين أو للعرب، شدّد على أن «موقع المناورة واتجاهها ورسائلها نحو الجنوب، والجنوب وحده، والذين يعترضون على المناورة يعترضون على المقاومة نفسها».

مناورة اقتحام الجليل: الكابوس يتحقّق

علي حيدر

لا يمكن العدو الإسرائيلي أن يتجاوز الرسائل الكامنة في مناورة حزب الله أمس، في المضمون والسياق والتوقيت. والمؤكد أنها ستحظى باهتمام المؤسسات المهنية ذات الصلة، تحليلاً واستشرافاً، كما هي الحال في كل محطة للمقاومة في لبنان وفلسطين. في هذا الإطار، أتت دعوة القناة 12 في التلفزيون الإسرائيلي إلى عدم الاستخفاف بهذا الحدث، في إشارة إلى ضرورة استيعاب مؤشراته. ومما يُعزّز دوافع هذا الاهتمام أيضاً رسائل مضمون المناورة التي تلاقت مع مواقف حاسمة أطلقها رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله السيد هاشم صفي الدين.

مع ذلك، ينبغي التمييز بين اهتمام المؤسسات الاستخبارية والعسكرية والسياسية التي لم يصدر عنها أي تعليق، وما يصدر في وسائل الإعلام الإسرائيلية مما قد يكون انعكاساً لما يدور في أروقة التقدير والقرار أو مجرد قراءات ذاتية تبقى بالإجمال مضبوطة بسقوف المؤسسة الرسمية. ولكن، بعد ساعات من المناورة، يمكن إجمال بعض موارد الاهتمام الإسرائيلي بهذا الحدث، بتركيز بعضها على خلفية إجرائها أمام مختلف وسائل الإعلام المحلية والعالمية، والقدرات التي قرّر الحزب الكشف عنها وتهتم الاستخبارات العسكرية برصدها، وأيضاً في تمحور المناورة، بشكل رئيسي، حول عينة من استراتيجية اقتحام الجليل وأسر جنود والسيطرة على مستوطنات.

بعض المعلقين ووسائل الإعلام ربط بين المناورة والعدوان الأخير ضد الجهاد الإسلامي في غزة. إلا أنها، وإن كانت تشمل هذه المواجهة وما سبقها، تتجاوز في أبعادها ورسائلها إلى ما هو أبعد مدى واوسع نطاقاً وأشد خطورة في ضوء التحولات التي تشهدها المنطقة. أضف أنه وفق منظور المؤسسة الرسمية الإسرائيلية، سياسياً واستخبارياً، وبغضّ النظر عما إذا كان سيتم التعبير عن ذلك لاحقاً أم لا، تشكّل المناورة محطة في سياق، لها اتصال بما قبلها وبما بعدها.

في المضمون، أبلغ الرسائل التي ستدوّي في كيان العدو أن حزب الله تعمد أن تحاكي المناورة سيناريو اقتحام مستوطنة وأسر جنود، وليس، مثلاً، التصدي لمواجهة قوة كوماندوس إسرائيلية أو لاعتداء إسرائيلي، ما يعني في ما يعنيه أن خيار اقتحام الجليل يندرج عملياتياً ضمن أولويات سلة الردود على أي عدوان. وهذا أمر، وإن كان حاضراً مسبقاً لدى قيادة العدو، لا يمكن أن يقرأه العدو في سياق منفصل عن التطورات التي تشهدها فلسطين والمنطقة.

لذلك، مما سيشغل الأجهزة الإسرائيلية محاولة معرفة التقدير الذي انطلق منه حزب الله في قرار إجراء المناورة، وما إن كان ينبع من معلومات أو تقديرات لديه حول حماقات قد ترتكبها إسرائيل، أم أنه يرى أن مسار التطورات في المنطقة قد يدفع العدو في هذا الاتجاه، أم هو خطوة تمهيدية لخطوات لاحقة، خصوصاً أن «التوقيت حساس للغاية على مستوى المنطقة» كما لفت إلى ذلك موقع 124news الإسرائيلي.

من الرسائل التي حضرت لدى بعض المعلقين أيضاً أن المناورة تتكامل مع مفهوم وحدة الساحات، وهو أمر أكد عليه السيد صفي الدين عندما شدد على أن «مقاومة اليوم هي قوة ممتدّة ومحورٌ كامل سيبقى يتطور من غزة والضفة والداخل المحتل ولبنان انطلاقاً من الجمهورية الإسلامية في إيران»، معتبراً أنّ «ما يعمل عليه العدو للتفكيك بين جبهات المقاومة خيالي». ولا يخفى أن هذا السيناريو هو الأخطر على العدو. ويشكل تطوراً نوعياً في المسار التصاعدي لمحور المقاومة.

> **المناورة تتكامل مع مفهوم وحدة الساحات وتؤشر إلى السقوف المفتوحة للرد على أي عدوان**

وقد فرض نفسه على مؤسسات القرار وشكّل الكابوس الأخطر على الجيش الذي أعلن رئيس أركانه هرتسي هليفي أنه سيطور قدراته وجاهزيته وفقاً لفرضية المواجهة على جبهات متعددة.

وليس بعيداً عما يدور في أروقة القرار والتقدير، أتت قراءة محللة الشؤون الأمنية والعسكرية في قناة «مكان» الإسرائيلية، إيال عليما، التي اعتبرت أن الخطير في المناورة هو الرسائل التي تبثها، كونها حاكت عملية تسلل إلى الجانب الإسرائيلي من الحدود. ورأت أن «النغمة التي نسمعها تدل على جرأة حزب الله بالمبادرة إلى مخاطر مدروسة». واستحضرت في هذا السياق عملية مجدو وإطلاق الصواريخ من لبنان وإطلاق مسيرات نحو منصات الغاز قبل أشهر.

اللافت في المناورة أيضاً أن حزب الله قدم إجابات على مجموعة من الأسئلة الجوهرية حول أهدافها، بإطلاق مواقف دقيقة وحازمة. إذ جدّد رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله ملامح الرد على أي محاولة من قبل العدو لتعديل المعادلات بالقول «إذا ارتكب العدو حماقة وتجاوز قواعد اللعبة سنمطر هذا الكيان بصواريخنا الدقيقة وبكافة أسلحتنا التي نملكها، والعدو سيرى فعل الصواريخ الدقيقة في قلب كيانه»، وبما «لا تستطيعون رده وستشهدون أياماً سوداء لم تروا مثلها». ويؤشر هذا الموقف إلى أن مدى رد حزب الله سيتجاوز أي سقوف قد يتوهمها العدو انطلاقاً من تقديرات خاطئة. ومن المؤكد أن العدو سيلتقط أيضاً إلى دلالة كون القوة لحماية لبنان، إلا أن الرسالة والمؤشر الداخلي الأهم بالنسبة لكيان العدو، أن هذه المناورة تجسد فشل الرهان على متغيرات الداخل اللبناني التي كان سقفها الأعلى تخلي بيئة المقاومة عنها، وسقفها الأدنى أن يتحول الداخل اللبناني، ببعديه السياسي والاقتصادي، إلى قيد على حركة حزب الله في المبارزة والرد على اعتداءات العدو.

ما يُشير إلى أنه أدرك خطأ تقديراته ومعلوماته، وبأن حزب الله أصبح في الموقع الذي يمكنه من خوض مواجهة كبرى استناداً إلى ما يملكه منها ومن غيرها من المفاجآت.

في الأبعاد الداخلية اللبنانية، مع أن حزب الله حرص على طمأنة الداخل على لسان السيد صفي الدين، انطلاقاً من أن المقاومة هي قوة لحماية لبنان، إلا أن الرسالة والمؤشر الداخلي الأهم بالنسبة لكيان العدو، أن هذه المناورة تجسد فشل الرهان على متغيرات الداخل اللبناني التي كان سقفها الأعلى تخلي بيئة المقاومة عنها، وسقفها الأدنى أن يتحول الداخل اللبناني، ببعديه السياسي والاقتصادي، إلى قيد على حركة حزب الله في المبارزة والرد على اعتداءات العدو.

تقرير

مجدّدًا يظهر انحياز المنظمات الدولية في لبنان إلى النازحين على حساب المجتمع اللبناني. لا يكاد يجفّ حبر بيانات التأكيد على أنّ النظرة واحدة تجاه اللبناني والسوري، حتى تأتي الوقائع على الأرض لتثبت العكس. مدارس رسمية لبنانية بسمنة وأخرى بزيت، دعم بالعملة الأجنبية في صناديق البعض لتمكينها من المصاريف التشغيلية، وأخرى تتسوّل هيئاتها الإدارية لشراء أقلام وقرطاسية. أمّا وزارة التربية، فتتفرّج على خروج مدارسها من تحت سيادتها

الصناديق الفارغة تهدّد العام الدراسي المقبل

المنظّمات الدولية تدعم تعليم النازحين على حساب اللبنانيين

فؤاد بزي

لم تصدق وعود الجهات المانحة برفد صناديق المدارس إلّا في تلك التي تسجل التلامذة السوريين، سواء في الدوام الصباحي، أو المسائي. أمّا التي لا يوجد فيها تلامذة سوريون فـ«لهـا الله» يقول مدير إحدى المدارس الرسمية. يوضح: «حصل زميلي الذي يدير مدرسة في قرية مجاورة على موازنة قدرها 20 ألف دولار من اليونيسف، بينما لم يرسلوا لي سوى 200 دولار، علماً أنّ عدد التلامذة في المدرستين متساوٍ، إنّما التلامذة السوريون في مدرسته أكثر». ولا يخفي مدير ثانوية في صور خشيته من «عدم تمكّني من فتح الثانوية العام القادم» من جهة، ومن «التغيير الديموغرافي في القرى المفروض من قبل الجهات المانحة بالقوة من جهة أخرى، إذ يرغم المجتمع على القبول بدمج التلامذة السوريين مع اللبنانيين، وإلّا لا مساعدات ولا تمويل».

«التمييز العنصرية، خروج الثانويات والمدارس الرسمية عن الإدارة اللبنانية، لا عدالة في توزيع الأموال، القسمة الضيزى»، عبارات يكرّرها مديرو المدارس الرسمية عند سؤالهم عن الموازنات التشغيلية. القانون اللبناني يطالب بالعدالة في توزيع الأموال، بينما تدعم الجهات الأممية مدارس على حساب أخرى، وتدخل إلى صناديق بعضها مبالغ تناهز الـ100 ألف دولار كموازنات تشغيلية، بينما تجاهد أخرى للبقاء على قيد الحياة. أمّا تسيير العام الدراسي في الأخيرة، فيتم ببدلات التسجيل التي يدفعها أهالي التلامذة بالليرة، والمديرون فيها لا يجدون الموارد المادية لتشغيل الخدمات الأساسيّة في المدارس.

الدعم للنازح

في المحصّلة، لا أموال في الصّناديق للمصاريف التشغيلية للتلامذة اللبنانيين بعكس السوريين، فالجهات المانحة ترسل 147 دولاراً سنوياً عن كلّ تلميذ سوري إلى صندوق المدرسة، و18,75 دولاراً إلى صندوق الأهل. والموازنات الأممية تُرسل إلى الحسابات المصرفية بناءً على عدد التلامذة الأجانب في المدرسة الرسمية اللبنانية، من دون أن يشكّل اللبنانيون منهم أيّ فرق وصناديقها شبه فارغة إلّا من ليرات لا تكفي لاستكمال العام الدراسي الحالي. تتركّز بشكل أساسي «المدارس المرضيّ عليها من الجهات الأممية» في منطقتي عكار وبعلبك الهرمل، حيث الكثافة الكبرى للنازحين السوريين. كما يمتدّ التمييز ليشمل مراحل التعليم، فغالبية الثانويات لا تحتوي أعداداً كبيرة من التلامذة السوريين، بعكس مدارس التعليم الأساسي.

حسابات مصرفية مكلفة

منذ مطلع العام الدراسي الحالي، ظهرت أزمة هزالة محتويات صناديق المدارس مقارنةً بالمصاريف المطلوبة، يومها تأمّل المديرون خيراً بطلب وزير التربية عباس الحلبي فتح حسابات بـ«الفريش دولار» باسم المدارس. الخطوة أتت بناءً على وعود من الجهات المانحة بـ«تغذية الصناديق بالدولارات بناءً على عدد التلامذة». ولكن «تكاليف فتح هكذا حسابات تجاوزت عائداتها» بحسب مدير ثانوية في الجنوب، إذ «لم ترسل هذه الجهات سنتاً واحداً للثانوية، وبعد مراجعة المعنيين في الوزارة تبيّن أنّ المدارس التي حصّلت أموالاً بالعملة الأجنبية فيها عدد كبير من التلامذة السوريين». الغياب التام لـوزارة التربية، والفوضى الحاصلة بسبب الشّح المالي في الصناديق، والأمر الواقع لتشغيل المرفق العام كيفما كان، كلّها عوامل كانت تفرض على بعض مديري المدارس الرسمية القيام بأمور يصفونها بـ«غير القانونية، إنّما الضرورية». منهم من يستدين الأموال، أو يدفع من ماله الخاص، وآخرون يتحوّلون إلى فريسة لبعض الجمعيات التي لا تساعد إلا إذا برزت المساعدة إعلامياً، فتفرض بعض الإدارات الابتزاز وترضى أخرى. في المقابل، يعد الوزير الحلبي بـ«الحلّ» بحسب مصادر «الأخبار»، والتي لا تأمل خيراً فـ«وقت انتظار الفرج سيطول».

> تدعم الجهات الأممية مدارس على حساب أخرى وتغدق على التي تستقبل تلامذة سوريين

وما يزيد الطين بلّة، تعميم وزارة التربية على المديرين بـ«دفع بدلات المستخدمين، والأساتذة المتعاقدين على حساب صندوق الأهل على أساس دولار صيرفة»، في حين «لا أموال بالعملة الأجنبية في الصناديق». وبالإضافة إلى المعاناة في تشغيل المدارس، يعاني المديرون مع المصارف التي تحتجز أموال الصناديق منذ سنوات، وتضع سقوفاً معيّنة للسحب الشهري لا تزيد في أغلب الأحيان على 6 ملايين ليرة، و«هذا المبلغ لا يكفي لدفع أجرة عامل واحد، أو فاتورة كهرباء».

صناديق فارغة

إذاً، تمتد أزمة التعليم الرّسمي لتشمل الأموال المطلوبة لتسيير الأعمال اليومية فيها، أو ما يُعرف بصناديق المدارس، والتي تنقسم إلى صندوقين، صندوق المدرسة، ويوقع تحت إشراف المدير واللجنة المالية، وصندوق الأهل، الذي تشرف عليه لجنة الأهل، بالإضافة إلى اللجنة المالية في المدرسة. يُصرف من الصندوقين على كلّ المستلزمات اليومية للعمل، من ثمن القرطاسية ومواد التنظيف، إلى الصيانة الأساسيّة للمرفق، وصولاً إلى ثمن الوقود اللازم لتشغيل مولّدات الكهرباء، أو دفع بدلات الاشتراكات. وتُغذّى من أموال التسجيل الرمزية التي يدفعها الأهل مطلع كلّ سنة، ومساعدات من صندوق تعاضد المدارس في وزارة التربية للمدارس المتعثرة، والذي تغذيه كلّ مدارس لبنان بـ10% من مداخيلها المالية.

تعليم بالدين

«ساقوم في العام الدراسي باستدعاء السّوريين للتسجيل قبل اللبنانيين» يقول مدير ثانوية في منطقة بعبدا، فـ«لولا الإضراب لشهرين متتاليين وتوفير تكاليف تشغيلية، ووجود وفر من العام الماضي يُقدّر بـ220 مليون ليرة، إذ دفعت وقتها الجهات المانحة في صناديق المدارس كلّها، لما كانت هناك إمكانية لاستكمال العام الدراسي الحالي، فالمصاريف كبيرة جداً، والموجود لا يكفي لشراء مياه، فكيف حال الوقود لمولد الكهرباء، وتكاليف الصيانة؟».

وفي ثانوية أخرى في صور، يشير مديرها إلى «انقطاع مياه الخدمة، وبسبب عدم القدرة على تأمينها أقفلت الحمامات، ولولا قيام أحد الأحزاب الفاعلة في المنطقة بمدّ خط اشتراك من مولد محلي للثانوية لما كانت عندنا كهرباء، بالإضافة إلى تعطّل آلات نسخ الأوراق في الثانوية». يضيف المدير «الدولة تركتنا، ولو كانت أيام التدريس أكثر، لأقفلنا منذ شهر آذار»، مؤكّداً «تقديم طلب للاستفادة من المدرسة في الفترة المسائية لتأمين تمويل مناسب للفترة الصباحية»، إذ أسمع في المنطقة التربوية كلاماً مفاده «إفتح بعد الظهر وخذ دولارات».

وفي الضاحية، يتكلم أحد المديرين عن «ديون مترتّبة عليه شخصياً بقيمة تزيد على 3 آلاف دولار»، إذ يضطر للقيام بتصليحات أساسية على مبنى الثانوية لإبقائها شغّالة، «مثل صيانة مولّد الكهرباء وشراء الوقود، وإصلاح مضخّة المياه، وتغيير أنابيب السباكة». ويشير آخر إلى «دفعه شخصياً أجور المستخدمين والأساتذة المتعاقدين على حساب صندوق»، وحول تشغيل المدرسة التي تضمّ نحو 400 تلميذ، يذكر «شراء الأساتذة، الذين نرجوهم للعودة إلى التعليم، لأقلام اللوح، واستعمال ممحاة واحدة لكلّ صفين».

لا أموال في الصناديق للمصاريف التشغيلية للتلامذة اللبنانيين بعكس السوريين (هيثم الموسوي)

تقرير

مرضى غسيل الكُلى

دفع فروقات بانتظار ترجمة الاتفاق

راجانا حميّة

إلى الآن، لم تحسم أيّ من الجهات المعنية، اليوم دفع مستحقات المستشفيات وبدلات أتعاب أطباء غسيل الكلى وفق الاتفاق الجديد الذي يقضي بالدفع شهرياً، على أساس مؤشّر متحرّك لمرضى غسيل الكلى. فعلى الرغم من تقديم المستشفيات والأطباء للفواتير إلى الجهات والصناديق الضامنة، إلا أن لا شيء يضمن ما الذي قد يحصل أواخر الشهر الحالي، كما أنّ أحداً لا يملك الإجابة عما إذا كان سيصار إلى الدفع أم لا، خصوصاً في ظل الضياع لدى الجهات المعنية، من وزارة الصحة إلى وزارة المال وغيرهما، في ما يخصّ آلية الدفع التي لم تتبلور حتى اللحظة.

> معظم مرضى الكُلى وضعهم خاص وتحميلهم كلفة العلاج فيه مجازفة

ينحو الوضع على الأرض نحو الفوضى، إذ تلجأ بعض المستشفيات وعدد من الأطباء إلى تقاضي فروقات من المرضى من جهة، والطلب من بعضهم تأمين إبر الدم أو أنواع من العلاجات على حسابهم الخاص. وقد أدى هذا الواقع إلى اتخاذ بعض المرضى خيار تقليص الجلسات، مع ما يعنيه ذلك من خطر على صحتهم، إلا أنه يبقى أهون الشرّين في ظل عدم امتلاكهم الحدّ الأدنى من كلفة علاجهم. وهو ما أشار إليه أصلاً هارون، لافتاً إلى أن «معظم مرضى الكلى وضعهم خاص، إذ يعانون من صعوبات مادية ولا يعملون، وهو ما يجعل تحميلهم كلفة العلاج أمراً صعباً وفيه مجازفة». ولكن في المقابل، لا بديل آخر، يقول نجم، مبرّراً للأطباء الذين يتقاضون اليوم فروقات من المرضى، كل حسب قدرته، بالقول إن «ذلك من حق هؤلاء، خصوصاً أنهم يعملون مجاناً منذ فترة، في ظلّ تأخر دفع مستحقاتهم من قبل الدولة».

إلى ذلك، لم تستقرّ «سوق» مستلزمات غسيل الكلى، فعدا الانقطاع في بعض المعدات الأساسية مع انسحاب بعض الشركات العالمية منه وتأخر المعاملات في مصرف لبنان، إلا أن ثمة سبباً آخر يزيد من الأزمة، وهو استغلال شركات أخرى الواقع، والعمل على «تقسيط» المستلزمات إلى المستشفيات والأطباء وتخزينها أو بيعها خارج آلية الدعم «من خلال تسليم المستشفيات والأطباء المعدّات التي قد تكون مضطرة لها من دون فوترة على أساس سعر صرف الدولار في السوق الموازية»، على ما يقول أحد الأطباء، المسؤول في أحد المستشفيات عن التواصل مع الشركات لتأمين المستلزمات.

شهادات

محمد خير الدين
العيش على وقع ماكينة الغسيل

قضى محمد خير الدين أوقاتاً صعبة شعر فيها بقرب نهايته، كلما تأخرت فترة علاجه بسبب أعطال لم تكن في الحسبان، مياه مقطوعة، أو كهرباء، كانت تعطّل علاجات أشخاص ترتبط حياتهم بماكينة غسيل. منذ ثلاث سنوات ونصف سنة، بدأ محمد علاج غسيل الكلى ثلاث مراتٍ أسبوعياً. كانت البداية بالنسبة إليه «مؤمّنة»، بالرغم من صعوبة الشعور في تلك اللحظة، حيث كانت الجلسة مجانية وأسعار الأدوية ضمن «المقدور عليه». يقول. أما اليوم، فقد تغيّر كل شيء مع الأزمة الاقتصادية، إذ «يطلبون منا في المستشفى دفع 100 دولار شهرياً بدل العلاج. عدا العلاج في البيت الذي يكلفني ما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين بدل شراء 9 أدوية». وما يزيد الأزمة سوءاً ما يطرأ على جلسات العلاج في المستشفى، حيث يؤدي عطل في ماكينة ما إلى تأخر العلاج «وهذا يؤدي إلى مضاعفات مثل تجلّط الدم».

هناك، في المستشفى حيث يغسل محمد كليتيه، توجد اليوم ثماني ماكينات صالحة للعمل، فيما أربع أخرى معطّلة. وهذا يعني أن 4 مرضى تتأخر علاجاتهم بسبب هذا التوقف، ما يعني تراجعاً في حالتهم. صحيح أن محمّد ليس ضمن قائمة سيّئي الحظ، إلا «أنني أحمل الهمّ دائماً من أن تتعطل الماكينة التي أعالج من خلالها». ثمة أشياء إضافية تؤرق محمد اليوم، منها شراء وحدات الدم في بعض الأحيان لاستكمال العلاج، والتي بات سعرها بالملايين، يضطر الرجل لشرائها «بالدين»، وإليها تضاف الملايين الأخرى ثمن أدويته «التي كان يؤمّنها لي أحد الشباب، فيما اليوم تتكفّل ابنتي بذلك من عملها في أحد محالّ بيع الألبسة، حيث تتقاضى أسبوعياً 50 دولاراً تدّخر جزءاً منها للعلاج»، فيما جزء آخر «يعطيني إياه صاحب العمل الذي كنت أعمل لديه، بعدو مخليني بالضمان ويعطيني 200 أو 300 ألف ليرة». ولا يشغل بال محمد العلاج فقط، وإنما تأمين المعيشة أيضاً، فهو متزوج، وأب لشابة وشاب «لا يقرأ ولا يكتب ولا يرى، ويحتاج إلى عملية في عينيه». وهذا ما يجعله اليوم أمام خيار من اثنين «إما عائلتي أو علاجي». أما الاثنان معاً، فقد أصبحت هذه المعادلة شبه مستحيلة.

جورج برشا
مستقبل أولادي محصور في تأمين علاجي

15 عاماً قضاها جورج برشا في غرف الغسيل. لو أتيح له أن يكتب مذكّراته في الغرفة التي قضى فيها ربع عمره، لما تأخّر في رسم تفاصيلها. فطوال تلك الرحلة الطويلة والساعات التسع التي يصرفها كل أسبوع موصولاً إلى ماكينة غسيل الكلى، حفظ جورج كل شيء في المكان، بعدما بات جزءاً أساسياً من حياته. العام الآتي، يدخل جورج عامه السادس عشر في مشوار غسيل الكلى، لكنه ليس متيقّناً ما إذا كان هذا الدخول تتمةً لما سبق، بعدما فاقت تكاليف الجلسات قدرته على الاستمرار بها. فمع الشحّ في المستلزمات، ودولرتها، وتأخر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن تسديد مستحقات الجلسات عن المنتسبين إليه، بدأت بعض المستشفيات وبعض الأطباء باستيفاء جزء من الأتعاب من المرضى، وهو ما حصل مع جورج الذي بات لديه شهرياً دفعة «50 دولاراً للطبيب... ندفعها على قدّ قدرتنا». وإلى تلك الكلفة غير المحسوبة، يدفع جورج منذ فترة «8 دولارات أسبوعياً ثمن إبرة تقوية الدم التي تكفي لثلاث جلسات ـ والتي كنا نشتريها بـ800 ألف ليرة سابقاً ـ أي 32 دولاراً شهرياً وحوالى 3 ملايين أخرى ثمن أدوية يأخذها مرضى غسيل الكلى بين الجلسات». في الفترة الأخيرة، تبلّغ جورج من المستشفى أنه إذا لم تلتزم الجهات الضامنة بتسديد المستحقات عن المرضى، سيضطر لاستيفاء 33 دولاراً عن كلّ جلسة غسيل، أي 99 دولاراً في الأسبوع. وفي حساباته هو، هذا البلاغ يعني أن لا جلسات بعد اليوم، فقد اتخذ الأخير قراراً «بإيقاف الجلسات إذا ما طبّق المستشفى هذا الأمر وقد بلّغ بذلك المعنيين». وهو يعرف أيضاً أن «أحداً لن يسأل عن موتنا». لن يقصد جورج أحداً، لأنه تعب «من المراجعات»، وقرار البقاء في المنزل أهون بالنسبة إليه «من رؤية أولادي وهم يعملون لأجل تأمين علاجي فقط»، بعدما صرف تعويض ثلاثين عاماً قضاها في معمل «سليب كونفورت» على العلاج.

فلسطين

هجمة إسرائيلية شرسة على القدس: الصراع يُحسم... بالأمر الواقع!

بعد يومين فقط من تنظيم «مسيرة الأعلام»، وبضع ساعات من انتهاء القمّة العربية التي اعادت التحشد بـ«القدس الشرقية عاصمة لفلسطين»، سمحت حكومة الاحتلال لوجهها الفاشي الأبرز باقتحام المسجد الأقصى، فيما عقدت هي اجتماعها الأسبوعي في نفق أسفل المسجد مقرّة جملة مخطّطات وميزانيات لتوسيع الاستيطان في القدس، وتثبيت «السيادة الإسرائيلية» على المدينة المقدسة. وإذ تُجاهر إسرائيل، من خلال ذلك، بنيّتها حسم الصراع على القدس بقوّة الأمر الواقع، فإن خطواتها الأخيرة تفرض استنفاراً على جميع جبهات المقاومة، بهدف منع ما يبدو أنها أكبر وأخطر هجمة على المدينة المحتلّة

رام الله ـ **احمد العبد**

يبدو أن «مسيرة الأعلام» التي نظّمتها الجمعيات الاستيطانية في القدس المحتلّة الخميس الماضي، فتحت شهيّة حكومة العدو، ومن خلفها المستوطنون والمنظّمات اليمينية و«جمعيات الهيكل»، للانقضاض على مدينة القدس سياسياً واستيطانياً. فبعد أيام من المسيرة التي سُمح فيها للمستوطنين بإظهار فائشيتهم ضدّ المقدسيين، عقدت حكومة الاحتلال اجتماعها الأسبوعي في نفق تحت المسجد الأقصى، بينما اقتحم وزير «الأمن القومي» الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، المسجد الأقصى على رأس مجموعات من المستوطنين، في خطوة هي الثانية من نوعها منذ تولّيه منصبه. ونالت خطوة بن غفير، الذي وصل في ساعات الصباح الباكر إلى ساحة البراق، موافقة رئيس الحكومة الإسرائيلية منذ الخميس الماضي، ورافقها استنفار أمني لشرطة الاحتلال والوحدات الخاصة داخل الأقصى وخارجه. وعقب الاقتحام، قال بن غفير إن «كلّ تهديدات حماس لن تجدي، نحن أصحاب السلطة على القدس، وعلى كلّ أرض إسرائيل».

هكذا، بدا جلياً أن حكومة نتنياهو اليمينية تتّجه إلى حسم مسألة القدس، وهو ما دلّ عليه أيضاً عقدها اجتماعها الأسبوعي في نفق أسفل حائط البراق، للمرّة الثانية بعد أوّل اجتماع لها هناك عام 2017، وذلك للمصادقة على عدّة مخطّطات استيطانية تهويدية في المدينة. وكانت ما تسمّى «اللجنة المحلّية الإسرائيلية للتنظيم والبناء» في القدس المحتلّة، صادقت على إيداع مخطّطين لإقامة 1700 وحدة استيطانية جديدة شرق مستوطنة «راموت»، المقامة على أراضي الفلسطينيين شمال غربي القدس المحتلّة. ويتضمّن المخطّطان إقامة مبان بارتفاع 12 طابقاً، ومناطق تجارية، ومؤسّسات عامّة ومتنزّهات للمستوطنين. وبحسب ما رشح من معلومات ونشرته الصحافة العبرية، فمن المتوقّع أن تصادق حكومة الاحتلال، أيضاً، على تعيين «لجنة وزارية لشؤون القدس الكبرى» برئاسة الوزير مائير باروش، تعنى بالقضايا المتعلّقة بالقدس، بما فيها «تطويرها ورفاهية سكّانها»، وكذلك الأمور المتّصلة بالسلطات المحلّية والمستوطنات الواقعة ضمن مسطّح «القدس الكبرى».

أيضاً، سترصد سلطات العدو 60 مليون شيكل للعامَين 2023 و2024، للأنشطة التعليمية والثقافية والسياحية، بهدف «تعزيز العمل الاجتماعي باسم التقليد اليهودي والتراث الإسرائيلي، وتعزيز صلة الشعب اليهودي في إسرائيل والعالم». كما ستقرّ خطّة خمسية للأعوام 2024 - 2028 بهدف تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في القدس الشرقية، تصل قيمة الميزانيات المرصودة لها إلى أكثر من 3 مليارات شيكل. وتضاف إلى ما تقدّم، ميزانية بقيمة نصف مليار شيكل من أجل مشروع ما يسمّى «الحوض المقدس» الذي يُعتبر أكبر عملية عبث وتزوير للتاريخ الإسلامي - العربي - الفلسطيني في المدينة. كذلك، تشمل المصادقات زيادة الميزانيات لمشاريع تحديث البنية التحتية، وتشجيع الزيارات إلى ساحة البراق، من خلال برنامج «الشباب المهاجر إلى القدس»، وخطّة للكشف عن القدس القديمة، وأخرى لوزارة الاقتصاد لتشجيع العمل في المدينة، فيما ستُحوَّل مسطّحات

تمضي إسرائيل قُدُماً في مشروعها لحسم وضع القدس بشكله نهائي (أ ف ب)

واسعة ممّا تسمّى «أراضي الدولة» إلى بلدية القدس.

ومما تتضمّنه خطّة حكومة الاحتلال، أيضاً، ميزانية بقيمة 95 مليون شيكل، لجذب المهاجرين الجدد من الشبّان اليهود وإقناعهم بالاستقرار والسكن في القدس، عبر منحهم هبات وامتيازات خاصة، وذلك على ضوء ارتفاع نسبة خروج الشباب من المدينة. إذ ذكرت «دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية» أن أكثر من 18 ألف مهاجر جديد وصلوا إلى إسرائيل، واستقرّوا في القدس منذ عام 2018، علماً أن حوالي نصفهم تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، إلّا أن قرابة 30% منهم غادروا المدينة في السنوات الخمس الماضية. كما صادقت سلطات العدو على تخصيص مبلغ 17 مليون شيكل لدعم عمليات الحفر تحت الأقصى، بالإضافة إلى أعمال صيانة الأنفاق القائمة.

> **يسابق الاحتلال الزمن لتوسيع المستوطنات القائمة، وإقامة أخرى جديدة في المدينة المقدّسة**

على هذا النحو، تمضي إسرائيل قُدُماً في مشروعها لحسم وضع القدس بشكل نهائي، من دون اكتراث للمواقف العربية والدولية، بما فيها تلك الداعية إلى جعل المدينة عاصمة لدولتين. وإذ يُجري الاشتغال على ذلك الحسم من خلال قرارات الحكومة وخططها، فإنه يتمّ أيضاً من خلال الموقف السياسي. إذ قال نتنياهو ردّاً على خطاب رئيس السلطة، محمود عباس، في الأمم المتحدة، الأسبوع الماضي، «إننا نعقد اجتماع الحكومة في سفح جبل الهيكل، الشعب اليهودي كان هنا قبل 3000 سنة. والعلاقة العميقة بينه وبين القدس لا مثيل لها. القدس كانت عاصمتنا قبل لندن وباريس وواشنطن». وتابع أن «الكفاح من أجل وحدة القدس لم ينتهِ، واضطررنا لصدّ ضغوط تطالب بتقسيم القدس. ونحن تصرّفنا بشكل مختلف، ليس فقط أننا لم نقسّم، وإنّما بنيناها ووسعناها. وافتخر بأن الحكومات تقود توسيعاً في جميع أنحاء غربها وشرقها من أجل جميع سكّانها» على حدّ زعمه.

ويسابق الاحتلال الزمن لتوسيع المستوطنات القائمة، وإقامة أخرى جديدة في المدينة المقدّسة، في الوقت الذي لا يتوقّف فيه عن تجهيز البنية التحتية من شوارع وسكك حديدية لربط المستوطنات الجديدة والقديمة، بهدف زيادة عدد المستوطنين بشكل كبير مقابل الفلسطينيين، والاستيلاء على ممتلكات الأخيرين وأرضهم ومنازلهم، وبالتالي تحقيق التفوّق الديموغرافي اليهودي ومحو الهوية الفلسطينية للمدينة. وحمل اجتماع حكومة الاحتلال أسفل المسجد الأقصى، رسالة واضحة إلى الفلسطينيين والعرب في هذا المجال، وذلك بعد ساعات من انتهاء القمة العربية التي أعادت التأكيد أن «القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين»، ورفضت «أيّ محاولة للانتقاص من الحق في السيادة الفلسطينية عليها». رفْض سارعت إسرائيل إلى الردّ عليه عملياً من خلال الاجتماع والمشاريع والميزانيات، وبالتالي الإعلان أنها ستسعى للحسم بقوّة الأمر الواقع، وأنها غير معنيّة بأيّ مفاوضات يمكن أن تجري مستقبلاً.

مقالة

للمرّة الثانية منذ بدء محادثات جدة، وقّع طرفا الصراع السوداني، مساء السبت، على هدنة إنسانية، أطول هذه المرّة، يأمل المتوسّطان فيها، أي السعودية والولايات المتحدة، في أن تفتح الباب على مفاوضات سياسية. وعلى رغم أن هذه المفاوضات تبدو بعيدة المنال راهناً، إلّا أن الأطراف المعنيّة بهادنات تُحضّر لها أوراقها بالفعل، بما لا يستثني القوى المدنية التي أصابها الكثير من التآكل والوهن منذ الانقلاب على حكومة عبد الله حمدوك. وباتت تحتاج إلى مراجعة لكلّ مواقفها وروّاها، حتى لا تؤكَل من جديد

ترتيب أوراق لمرحلة التفاوض: هل يُصلح المدنيون أخطاءهم؟

محمد عبد الكريم احمد

بين قراءات متسرّعة للمرحلة الانتقالية ومتطلّباتها منذ عزل الرئيس السودان السابق، عمر البشير، وعجز عن حشد مواقف وطنية «جامعة» لإدارة حَراك 2018 بتداعياته في الأعوام التالية، وقع المكوّن المدني في مآزق خوض حروب جانبية متلاحقة، خصمت كثيراً من زخمه وتماسكه، وصولاً إلى انسداد رؤيوي واضح في مرحلة ما قبل 15 نيسان مباشرة. انسدادٌ قام بالأساس على مناورة «مجلس السيادة»، وحصر تصوّر مستقبل السودان الديموقراطي في قضايا من قَبيل القضاء على قوى الإسلام السياسي، وتفعيل «لجنة إزالة التمكين»، وفرْض إقصاء سياسي على الخصوم بدعم مبالَغ فيه من قِبل عدد من شركاء السودان الدوليين ودول الجوار، أفضى في النهاية إلى تهميش متصاعد لتأثير المكوّن المدني في مجريات الصراع المفتوح، منذ أكثر من شهر، بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع».

ما بعد «الاتفاق الإطاري»

كان ملحوظاً، في الأسابيع الأخيرة قبل اندلاع الأزمة، اصطفاف المكوّن المدني، الذي بات مختزَلاً في القوى الموقّعة على «الاتفاق الإطاري»، خلف رؤى قائد قوات «الدعم السريع»، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، بخصوص نقل السلطة، وإنجاز الاتفاق السياسي النهائي، وإقامة المؤسّسات الانتقالية المترتّبة عليه، وخروج الجيش من السياسة، على قاعدة أن الأخير بات الباب الواسع لعودة «الفلول». ولم تقدّم هذه القوى في المقابل رؤية وسطيّة لحلحلة أزمة ورشة الإصلاح الأمني والعسكري، ومالت إلى تصوّر «حميدتي» القاضي بتمديد فترة دمج قواته في الجيش، لتتجاوز المرحلة الانتقالية ذاتها زمنياً. وعبر هذا الموقف، عجز المدنيون عن تحقيق اختراق في الاستقطاب بين البرهان و«حميدتي» لصالح تيّار وطني أكثر شمولاً. وتزايد عجز المكوّن المدني، الذي اختفت قياداته تقريباً بعد اندلاع الصراع منتصف نيسان الماضي، ولا سيما ياسر عرمان، رئيس «الحركة الشعبية» (التيار الثوري الديموقراطي) ومعاونيه، عن التأثير في المشهد، على رغم بيانات عديدة دانت الاقتتال، ولم تفلح في إبراز موقف محدّد، بقدر ما ركّزت على اتّهام عناصر الإسلام السياسي «الكيزان» بتغذية هذه الأزمة.

> **قلّلت أصوات مدنية من توقّعاتها إزاء العملية السياسية الحالية المتبلورة في «محادثات جدة»**

ويتّضح مأزق المدنيين، أكثر، في تجاوز الأحداث، دعوات عرمان قبل نحو شهر إلى تشكيل «جبهة مدنية صلبة» لإعادة الحُكم الديموقراطي، وكذلك إعلان نحو 60 تنظيماً مدنياً من أحزاب ونقابات و«لجان مقاومة»، التوجّه إلى تشكيل آلية لتنسيق المواقف لم تتبلور بعد، على رغم مرور قرابة الشهر على ذلك الإعلان. وكان لافتاً تبنّي قوى «الاتفاق الإطاري» تحديداً، سردية مبسّطة للأزمة، تقوم على فكرة أن «الفلول» وقوى «الإسلام السياسي» هي المحرّكة للصراع، من دون الالتفات إلى جذور هذا الأخير، ومن بينها هوية «الدعم السريع» التي كوّنها البشير لتعزيز نظامه، ومدى إسهام أنشطتها في تآكل بناء الجيش. وسبق لتلك القوى أن طرحت إمكانية أن تكون «الدعم» «نواة لجيش سوداني جديد»، وهو ما فُسّر لدى البعض على أنه رغبة في تفكيك الجيش الحالي، وليس عزله عن المسار السياسي فحسب، وتجاهُل لأسباب حزبية، لخطورة هذا المسار على مستقبل السودان، واحتمال إفضائه إلى تقسيم البلاد فعلياً.

المكوّن المدني والتسوية: أفاق جديدة؟

فيما تتسارع المواجهات العسكرية بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع»، بدا أن القوى المدنية أعادت بالفعل ترتيب عدد من أوراقها. ويمكن التمييز هنا بين توجّهَين رئيسَين: أوّلهما يرى بضرورة النظر إلى الأزمة كتهديد لمستقبل البلاد واستقرارها، ومن ثمّ العمل على إطلاق عملية سياسية شاملة بأهداف وطنية واضحة، تقوم في الأساس على إجماع سوداني وليس الارتباط بمواقف إقليمية ودولية، وتحديداً في ما يخصّ خريطة الطريق لإقامة مؤسّسات الانتقال الديموقراطي وفق المسار «الطبيعي»، أي عبر التمييز بين تلك المؤسّسات كوسائط للانتقال السليم، وبين أبنية وهياكل الدولة المستدامة في نهاية هذا الانتقال، والتي ستتولّى وضع شكل الدولة السودانية بتفويض شعبي مباشر ونزيه. أمّا التوجّه الآخر، فإنه يقوم على فكرة التأسيس «لجمهورية سودانية ثانية»، عبر تبنّي نظام نيابي كامل، عقب تطبيق خريطة طريق موجزة يتمّ وضعها بالتنسيق بين «مجلس السيادة» والقوى المدنية التي تقبل بمبادئ الشمول السياسي.

ويبدو هذا التوجّه الأخير متلاقياً - بشكل غير مقصود ربّما - مع التطوّرات الأخيرة التي شملت إقالة «حميدتي» رسمياً من منصبه كنائب للبرهان في رئاسة «مجلس السيادة»، وحركة التغييرات التي شملت تعيين شمس الدين الكباشي نائباً لقائد الجيش، وياسر العطا وإبراهيم كريمة مساعدَين للقائد العام للقوات المسلحة (19 أيار)، الأمر الذي اعتبره مراقبون مؤشّراً إلى بدء عودة تدريجية للمكوّن العسكري إلى ثكناته، وانفتاح الباب على الحلّ السياسي. وعزّز ذلك التقدير أيضاً، صدور بيان عن عدد من «حكماء السودان» يتضمّن دعوة إلى وقف الحرب، وتأكيد مالك عقار، نائب رئيس «مجلس السيادة»، في بيان منفصل (20 أيار)، عزمه والنظام العمل على «استكمال مسار التحوّل المدني الديموقراطي» على أسس تضمن مشاركة جميع السودانيين «من دون إقصاء».

وعلى رغم وجاهة هاتَين الرؤيتَين، فإنهما لا تحجبان وجود أزمة ثقة ما بين أصحابهما والجيش؛ إذ إن خروج الأخير منتصراً من الحرب سيعزّز مواقفه التفاوضية (وإنْ كان متوقّعاً لجوء البرهان إلى سياسات احتواء مرحلية للقوى المدنية، للبناء على «شعبيته» السياسية المكتسبة أخيراً، وتفادياً للانتقادات الدولية). كما أن الدعم السياسي الذي حصل عليه البرهان من قوى الإسلام السياسي وأنصار النظام السابق، يؤشّر إلى وجود حاضنة سياسية موسّعة لأجندته مستقبلاً.

خلاصة

تبدو القوى المدنية في السودان أمام تحدّي الاستجابة الملائمة لأيّ عملية سياسية قادمة، وربما خارج مظلّة محادثات جدة الراهنة، والتي تتّسم ببطء بالغ فرَغها تقريباً من أيّ مضمون. وفي الانتظار، فإن التغيّر الراهن في الرؤى المدنية، نحو تبنّي مواقف أكثر اتّزاناً وواقعية، يشير إلى احتمال التوصّل إلى إجماع وطني (مدني أو سياسي)، يمهّد لعملية سياسية تتجاوز - في حدّها الأدنى - مثالب تجربة «الاتفاق الإطاري»، وتتيح ربّما إضعاف سياسات المحاصصات المتعاكسة وطموحات الشعب السوداني.

تقرير

تمديد «الطوارئ» الأميركية يربك العراق: تساؤلات حول الأسباب والرسائل

آثار قرار الولايات المتحدة، أخيراً، تمديد حالة الطوارئ في العراق، استهجان بعض الأطراف السياسية، ولا سيما المعروفة بمناهضتها للوجود الأجنبي في البلاد. كما رسم علامات استفهام حول مغزى الرسائل التي تريد واشنطن إيصالها إلى بغداد في هذا التوقيت، في ظلّ الاستقرار الأمني الذي ينعم به العراق منذ مدّة

بغداد ـ **فقار فاضل**

وقّع الرئيس الأميركي، جو بايدن، الأسبوع الماضي، مرسوماً يمدّد من خلاله حالة الطوارئ الوطنية التي تتعلّق بأوضاع العراق الأمنية والسياسية. ونشر البيت الأبيض بياناً، نقلاً عن بايدن، رأى فيه أن هناك عقبات لا تزال تعترض إعادة الإعمار المنظّم للعراق، واستعادة السلام والأمن في البلاد والحفاظ عليهما، وتطوير المؤسّسات السياسية والإدارية والاقتصادية فيه. ورأى بايدن أن الوضع غير مستقرّ، ويشكّل تهديداً غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية للعراق والولايات المتحدة أيضاً؛ ولذلك، فهو قرّر أنّ من الضروري استمرار حالة الطوارئ المعلَنة. ومع غزو الجيش الأميركي للبلاد في عام 2003، أصدر الرئيس الأميركي الأسبق، جورج دبليو بوش، القرار 13303 الخاص بالعراق، والذي يقضي بحظر تصدير بعض السلع ومعاقبة شخصيات وكيانات سياسية تهدّد الأمن القومي، بحسب ما جاء في القرار. وعليه، فإن استمرار هذه الحالة سيكون سبباً في إبقاء العقوبات التي اتُّخذت في إطار «قانون القوى الاقتصادية لقانون الطوارئ الدولي»، الصادر في 22 أيار 2003.

وتأتي هذه الخطوة في وقت تدأب فيه السفيرة الأميركية لدى بغداد، ألينا رومانوسكي، على التلميح، في أكثر من مناسبة، إلى أن قوات بلادها لن ترحل عن العراق، فيما تؤكد أن الأخير يمثّل أهمية استراتيجية كبيرة لواشنطن. ولاقت تحركات رومانوسكي وتصريحاتها موجة من الانتقادات من قِبل سياسيين ونشطاء، راوا أن تدخّلها في الشأن الداخلي انتهاك واضح لاستقلالية القرار العراقي. وفي هذا الإطار، رأى عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، وعد القدو، وهو أحد المدرجين على لائحة العقوبات الأميركية، أن قرار تمديد حالة الطوارئ «ما هو إلّا ذريعة للتدخّل في شؤون العراق»، مذكّراً بأن «قرارات كهذه في قواميس السياسة الأميركية تعني الهيمنة على البلاد».

تداول السفيرة الأميركية في بغداد على التلميح إلى أن قوات بلادها لن ترحل عن العراق (أ ف ب)

وفي تصريح إلى «الأخبار»، قال القدو إن «العراق في الوقت الحالي لا يحتاج إلى مثل هذه القرارات، لأنه يعيش حالة استقرار إلى حدّ كبير على مستوى الوضع الأمني والسياسي وحتى الخدمي والإعمار وتحسين الاقتصاد وتطويره»، مشدّداً على أن «من الضروري أن يكون هناك موقف حكومي إزاء القرار الذي يمسّ سمعة العراق».

وفي الاتجاه نفسه، أشار عضو مجلس النواب، علي البنداوي، إلى أن «قرار الولايات المتحدة متوقّع»، لافتاً إلى أن «مجلس النواب تطرّق خلال اجتماعه إلى هذا القرار»، داعياً «البيت التشريعي إلى أن يتّخذ إجراءات تلزم الحكومة بضرورة أن يتمّ التعامل مع الإدارة الأميركية على أساس الأعراف الدبلوماسية، لأن مثل هكذا قرارات في المنطقة لا تكون إلّا على العراق». وأعرب البنداوي، في حديث إلى «الأخبار»، عن اعتقاده بأن «هذه التدخّلات إن دلّت على شيء، فعلى عدم احترام الإدارة الأميركية لسيادة العراق»، مستنكراً «قرار إبقاء حالة الطوارئ لأنه من جانب واحد وغير مؤثّر على العراق»، ومطالباً «الحكومة العراقية بأن تتعامل بجدّية مع واشنطن».

من جهته، لم يرَ الخبير في الشأن العسكري ومكافحة الإرهاب، عماد علو، مسوّغاً أو مبرّراً لتمديد حالة الطوارئ خلال الوقت الحالي، وخاصة أن مصالح الولايات المتحدة في العراق وقواتها لم تتعرّض خلال الأشهر الستة الماضية لأيّ ضربة أو عمليات قصف. وطالب علو الحكومة العراقية بأن تتحدّث إلى الإدارة الأميركية لمعرفة مغزى هذا القرار والمعايير التي اعتمدت عليها، ولا سيما أن واشنطن لا تزال تحاول تمديد إبقاء قواتها العسكرية في الأراضي العراقية. ورأى علو أن «الحوار بين الجانبَين في الوقت الحالي مهمّ للغاية، في ظلّ المتغيّرات التي شهدتها الساحة العراقية مع حكومة السوداني، ومنها ما يتعلّق بالأمن والهدوء السياسي».

> **يرى البعض في تمديد حالة الطوارئ ذريعة للتدخّل في شؤون العراق**

أمّا المحلّل السياسي، أحمد الياسري، فلفت إلى أن «تمديد حالة الطوارئ جاء بناءً على تقارير وإحاطات قدّمتها ممثّلة الأمم المتحدة لدى العراق، جنين بلاسخارت، خلال جلسات مجلس الأمن طوال الفترة السابقة». وأضاف الياسري، في تصريح إلى «الأخبار»، إن «الفوضى وتكميم الأفواه وانعدام الحريات وانتشار الفساد وتهريب الدولار إلى خارج القطر، فضلاً عن الانفلات الأمني وتفشّي السلاح المنفلت، جميعها مهّدت لأن يُنظر إلى العراق على أنه بلد يفتقر إلى الاستقرار والأمن، فضلاً عن استمرار حالات النزوح بعد انتهاء الحرب مع داعش». ورأى أن «هدف الولايات المتحدة من القرار هو الحدّ من نفوذ الفصائل المسلحة، وخاصة بعد مشاركة هذه الأخيرة في مجلس النواب وحصولها على مناصب في الحكومة العراقية»، متابعاً أن القرار جاء أيضاً «كذريعة للحفاظ على بقاء القوات الأميركية أطول مدّة ممكنة على أرض العراق». وختم بأن «القرار لن يؤثّر على الحكومة ونشاطاتها، ولا حتى على علاقاتها الخارجية، وإنّما فقط سيؤثّر على الشخصيات الموجودة على لائحة العقوبات بسبب الفساد والإرهاب وغيرها من الأسباب التي أشار إليها البنتاغون في العقدين الأخيرين».

تركيا تتعقّد مهمّة مرشّح «تحالف الأمّة»، كمال كيليتشدار أوغلو، مع اقتراب موعد جولة الإعادة، في الـ 28 من الجاري، وخصوصاً لجهة محاولته استقطاب أولئك الذين أحجموا أصلاً عن التصويت في الدورة الأولى، أو الذين أُلغيت أصواتهم، أو ممّن أعطوا أصواتهم لسنان أوغان. ويُظهر أن هذا الأخير حسم خياره في دعم الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، على رغم انشقاق تحالفه بين المرشّحَين، ما يهدّد أولاً بانفراط «ائتلاف آتا»، وتالياً بتبخّر حظوظ مرشّح المعارضة الذي ينتظر معجزة ترفعه إلى كرسيّ الرئاسة

المعارضة تكافح بيأس إردوغان مطمئن إلى الفوز

محمد نور الدين

لم يكتفِ التيار القومي التركي، ممثّلاً بحزبَي «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية»، في إيصال مرشّحه للرئاسة، رجب طيب إردوغان، إلى حافة الـ 50%، بل إن طبيعة الأصوات التي قد تكون «حاسمة» في الدورة الثانية لنجاح الرئيس الحالي أو منافسه كمال كيليتشدار أوغلو، جاءت لتمنح هذا التيار تأثيراً

> **مجرّد ذهاب أوغان إلى القصر الجمهوري يحمل إشارات الاستعداد لتأييد الرئيس التركي**

متزايداً في انتخابات الإعادة المتوقّع إجراؤها يوم الأحد المقبل، في الـ 28 من أيار الجاري. وقد أسفرت الدورة الأولى عن نَيْل إردوغان 27 مليوناً و133 ألف صوت (49,52%)، فيما حصل كيليتشدار أوغلو على 24 مليوناً و600 ألف صوت (44,88%)، أي بفارق حوالي مليونَين ونصف مليون صوت. أمّا سنان أوغان، فنال مليونَين و830 ألف صوت (5,17%)، والمرشّح المنسحب قبل أيّام قليلة من الدورة الأولى، محرم إينجه، حصل على 235 ألف صوت (0,43%). وفي الحسابات الرقمية، تُواصل حملة مرشّح المعارضة إجراء حسابات مجرّدة ومعقّدة، وفق الخريطة الآتية:

- عدد الذين لم يقترعوا أصلاً في الدورة الأولى: 8 ملايين و300 ألف صوت.
- عدد الذين اقترعوا واعتُبرت أوراقهم ملغاة: حوالي المليون.
- عدد الذين أقترعوا للمرشّح الثالث، سنان أوغان: مليونان و830 ألفاً.
- عدد الذين اقترعوا لمحرم إينجه: 235 ألفاً.
- عدد الناخبين الجدد الذين بات يحقّ لهم الاقتراع بعد انتخابات الدورة الأولى، أي بين 14 أيار و28 أيار، هو 48 ألفاً.

وبما أن إردوغان تقدّم بمليونَين ونصف مليون صوت على كيليتشدار أوغلو، تتّجه الأنظار إلى الأصوات التي لم تقترع أصلاً في الدورة الأولى أو تلك التي اقترعت واعتُبرت ملغاة، أو التي صوّتت لأوغان أو إينجه، ومجموعها 12 مليوناً تقريباً. وفي حال بقاء الذين لم يقترعوا في الدورة الأولى على موقفهم، فإن المعارضة تعوّل على الأربعة ملايين المتبقين من أجل إحداث انقلاب في النتائج. وفي هذا الإطار، تلفت صحيفة «قرار» إلى أن نسبة التصويت كانت منخفضة نسبياً في 19 محافظة (ذات غالبية كردية)، مقارنة مع المحافظات الأخرى، في 17 محافظة منها، وبالتالي، فإن الرهان هو في أن يقوم الحزب الكردي بتزخيم حملة التصويت في الدورة الثانية لمصلحة كيليتشدار أوغلو.

من جهته، يقول مدير «مركز الدراسات الكردية»، رهر رهاوي أوغلو، إن كيليتشدار أوغلو يراهن أيضاً على فئة الشباب التي كان تصويتها منخفضاً نسبياً، ويعمل على استمالة أكبر عدد منهم. وبحسب «قرار»، فإن هناك عدداً من المدن الكبيرة التي تقدّم فيها مرشّح «تحالف الأمّة»، من مثل إسطنبول وأنقرة وإزمير وديار بكر وأنطاليا وأضنة، يمكن أن تمنحه المزيد فيما لو ارتفعت نسبة التصويت فيها، لافتةً إلى أن تركيا لم تشهد بعد في تاريخها، دورة اقتراع ثانية في انتخابات الرئاسة، ما يعني أن المقارنة ليست واردة في هذا المجال، لاستقراء الاحتمالات. وإذا كانت المقارنة جائزة مع الانتخابات البلدية لعام 2019 في مدينة إسطنبول بالذات، والتي شهدت دون غيرها دورة اقتراع ثانية، فإن النتيجة صبّت، في حينه، في مصلحة مرشّح المعارضة أكرم إمام أوغلو، وبفارق كبير عمّا كانت عليه في الدورة الأولى. لكن الصحيفة تبيّن في المقابل، أن مهمّة إردوغان في إقناع الناخبين الذين لم يقترعوا، أسهل من مهمّة كيليتشدار أوغلو، في ظلّ سيطرة «تحالف الجمهور» على البرلمان الجديد. أمّا الباحث السياسي، علي تشارق أوغلو، فيرى أن على الأحزاب أن تبذل جهداً مضاعفاً لإقناع الناخبين الذين لم يقترعوا في الدورة الأولى للذهاب للاقتراع في الدورة الثانية، لافتاً إلى أن الحزب الأكثر تنظيماً هو الأقدر على إقناع الناخب، وهو في هذه الحالة «حزب العدالة والتنمية». أما الأحزاب الأخرى، فيقول الباحث إنه ليس متيقّناً من قدرتها على الإقناع.

في هذا الوقت، كان كيليتشدار أوغلو يحثّ الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع، في ظلّ اعتقاده بأن الارتفاع في نسبة التصويت سيرفع حظوظه. وتحدّثت زعيمة «الحزب الجديد»، ميرال أقشينير، للمرّة الأولى بعد الدورة الأولى، عن أن الانتخابات الرئاسية «تبدأ من جديد من النقطة الصفر»، وأنها «تحوّلت إلى استفتاء»، لافتةً إلى أنها أعطت الصلاحيات المطلقة لكيليتشدار أوغلو للالتقاء بمَن يشاء، وعلى رأسهم سنان أوغان. وفي هذا الإطار، يرى الكاتب مراد يتكين أن نزول أقشينير بثقلها إلى الساحة، هو من أجل إعطاء جرعة أمل لحملة كيليتشدار أوغلو، وللردّ على الاتهامات القائلة بأنها لم تعطه المقدار الكافي من الأصوات في الدورة الأولى. وبالفعل، بدأ السباق على الأصوات التي أُعطيت لسنان أوغان. وبما أن هذا الأخير خاض انتخابات الرئاسة مرشّحاً عن «تحالف آتا» المؤلَّف من «حزب النصر» برئاسة أوميت أوزداغ، و«حزب العدالة» برئاسة وجدت أوز، يُفترض أن تكون الأصوات التي نالها عائدة إلى حزبَي التحالف، إلى جانب أصوات أخرى. فـ«حزب النصر» نال في الانتخابات النيابية نسبة 2,23%، وبمجموع حوالي مليون و300 ألف صوت، فيما حصل «حزب العدالة» على حوالي 110 آلاف صوت (0,20%)، أي أن مجموع ما ناله حزبا «آتا»، مليون و400 ألف صوت، فيما نال أوغان حوالي 5,17% (أكثر من مليوني صوت). ويعني ذلك أن مليوناً و400 ألف، أي نصف ما ناله أوغان من أصوات، جاءت إليه من خارج «آتا». ويبدو هذا التحالف على شفير الانهيار، بعدما أعلن أوز أنه سيؤيّد كيليتشدار أوغلو، فيما أجّل أوزداغ البتّ بالموضوع إلى حين التشاور مع قيادة الحزب، ومع أوغان نفسه. وفاجأ هذا الأخير الجميع باجتماعه إلى إردوغان في القصر الجمهوري، إذ أعلن نائب الرئيس التركي، فؤاد أوكتاي، بعد اللقاء، أن «أشياء جميلة» ستحدث، في تلميح إلى أن أوغان قد يتّخذ قراراً اليوم الاثنين بتأييد إردوغان. ومجرّد ذهاب أوغان إلى القصر الجمهوري يحمل إشارات الاستعداد لتأييد الرئيس التركي. ومع أن هذا التعاون إذا حصل سيلاقي اعتراضاً وامتعاضاً من جانب شريك إردوغان في «تحالف الجمهور»، «حزب الحركة القومية»، الذي كان قد فصل أوغان من الحزب في عام 2017، فإن زعيمه، دولت باهتشلي، قال «(إننا) ملزمون في أن يكون إردوغان رئيساً للجمهورية»، ما يعني أنه سيتجاوز الاعتراض على التعاون الضمني مع أوغان. وتبعاً لأن الخطاب القومي والمحافظ «مربح» بالنسبة إلى إردوغان، فقد استأنف الرئيس حملته الانتخابية للجولة الثانية بالتركيز على النزعة القومية في خطاباته، وآخرها في أدي يمان عندما شنّ هجوماً عنيفاً على «تعاون» كيليتشدار أوغلو مع «إرهاب» «حزب العمال الكردستاني»، وتكراره مقولة أن منافسه يؤيّد إعطاء مثليّي الجنس حقّ التزاوج.

يعتقد كيليتشدار اوغلو بان الارتفاع في نسبة التصويت سيرفع حظوظه (أ ف ب)

تقرير

نهاية المعركة الأطول: باخموت بيد موسكو

باستيلائها الذي كان متوقّعاً على مدينة باخموت الاستراتيجية، تكون القوات الروسية قد قرّبت موعد الهجمة الأوكرانية المضادة ذائعة الصيت، واجبرت كييف على إطلاقها، ما يمكن أن يحدّد مسار الحرب ووجهتها. وتشكّل خسارة هذه المدينة ضربة قاصمة بالنسبة إلى كييف، التي دفعت من أجل الاحتفاظ بها تحت سيطرتها بعشرات الآلاف العسكريين والمقاتلين من دون أن تنجح في ذلك، فضلاً عن أنها تمثّل ضربة معنوية. ولا سيما أن إعلان سقوطها تزامن مع انعقاد قمّة «مجموعة السبع» بحضور الرئيس فولوديمير زيلينسكي

موسكو - **الأخبار**

حسمت روسيا، واحدة من أطول معاركها العسكرية في أوكرانيا، بإعلانها السيطرة على مدينة باخموت الاستراتيجية الواقعة في إقليم دونيتسك، بعد 224 يوماً من انطلاق المعارك فيها. وهنأ الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مجموعة «فاغنر» العسكرية الخاصّة، والقوات الروسية، موجّهاً برفع أسماء «أبطال العملية» لتقليدهم أوسمة الشرف التي استحقّوها. وجاء ذلك في أعقاب تأكيد وزارة الدفاع الروسية استكمال السيطرة على المدينة نتيجة العمليات الهجومية لقوات «فاغنر»، المدعومة من المدفعية وطيران الجيش الروسي. وكان مؤسس المجموعة، يفغيني بريغوجين، أعلن، السبت، «تحرير المدينة بالكامل»، وأن قواته ستسحب وحداتها من باخموت في الـ25 من أيار الجاري، للاستراحة، على أن تسلّمها للجيش الروسي بعد تدعيم خطوط الدفاع فيها. وإذ نفت أوكرانيا صحة كلام بريغوجين، إلّا أن رئيسها، فولوديمير زيلينسكي، وفي ما يشبه التسليم بسقوط المدينة، صرّح على هامش قمة «مجموعة السبع»، قائلاً: «اليوم، باخموت باقية في قلوبنا فقط».

تشكّل خسارة باخموت بالنسبة إلى كييف ضربة قاصمة، بعدما حوّلتها القوات الأوكرانية إلى خطّ دفاع ثان في مواجهة التقدّم الروسي على جبهة دونيتسك، ودَفعت لأجل الحفاظ عليها تحت سيطرتها بأعداد كبيرة من قواتها. وكانت المدينة أيضاً منصّة لقصف أهداف مدنية وعسكرية في دونباس، ومحور إمداد لوجستي لعناصر القوات الأوكرانية على طول خط المواجهة. وتتمثّل أهمّيتها في كونها تمثّل بنية تحتية مكّنتها من أن تتحوّل إلى نقطة تواصل بين مدن الشمال والشرق والجنوب والغرب في إقليم دونيتسك، فضلاً عن أنها ترتبط بخطوط الإمداد شمالاً وجنوباً مع مدينتَي كونستانتينوفكا ودروجوفكا، وانتهاءً بمدينتَي سلافيانسك وكراماتورسك في دونباس.

وباعتبارها محوراً حيوياً، اعتمدت القوات الروسية استراتيجية لعزل باخموت عن بقية المدن وضرب خطوط إمداد المسلّحين الأوكرانيين والمرتزقة الأجانب المتحصّنين في داخلها. وتضاعفت الأهمية الاستراتيجية للمدينة بالنسبة إلى الجيش الروسي بعد انسحابه من مدينة إيزيوم على جبهة خاركيف، ليس فقط لجهة مواصلة التقدّم، وإنّما لأنها توفّر مواقع جديدة أكثر حيوية لتأمين خطوط الإمداد وخلْق بيئة أكثر حصانة لنصب المدفعية ودك الخطوط الخلفية للقوات الأوكرانية، وربْط خطّ لوجيستي مباشر مع إقليم لوغانسك. وتأتي السيطرة على باخموت في ظلّ تصعيد روسي عسكري تمثّل في تكثيف توجيه الضربات الصاروخية والجوية على كييف ومدن أوكرانية أخرى، مستهدفةً مخازن السلاح الغربية وخطوط الإمداد العسكرية، فيما أعتُبر ضرباً لقدرات كييف التي تتحضّر لشنّ هجوم الربيع

> **حذّر الخبراء الروس من أن سقوط باخموت سيجبر القوات الأوكرانية على إطلاق هجومها المضاد**

المضادّ. وفي هذا الإطار، رأى الخبراء الروس أن تصعيد موسكو العسكري واستهدافها الصاروخي المكثّف لأوكرانيا هدفه ضرب الخطط الأوكرانية لشنّ هجوم مضادّ عبر إعطاب إمكانياتها العسكرية واللوجستية، وأن خسارة كييف لمدينة باخموت ستشكّل ضربة معنوية وعسكرية كبيرة للقوات الأوكرانية المتواجدة على جبهة دونباس، خصوصاً بعدما خسرت أوكرانيا أعداداً كبيرة من قواتها قدّرتها بعض المصادر بـ30 ألفاً إلى 50 ألف جندي، نتيجة إصرارها على البقاء في المدينة، على رغم كل النصائح الغربية بالانسحاب.

ووفق الخبراء، فإن إعلان روسيا السيطرة على باخموت في نفس يوم انعقاد قمّة «مجموعة السبع» بحضور الرئيس الأوكراني، ضرب الصورة التي حاول زيلينسكي تصديرها من أن جيشه قوي ويتفوّق على نظيره الروسي. وبرأيهم، فإن ذلك سيؤثّر على تقديم دعم عسكري غربي جديد لكييف. ومن جهته، أشار نائب رئيس «لجنة الدفاع» في مجلس الدوما، يوري شفيتكين، إلى أن «تحرير أرتيموفسك (باخموت) يُعدّ إخفاقاً لأوكرانيا وحلف شمال الأطلسي الذي قدّم الدعم العسكري بالإضافة إلى زجه بأعداد كبيرة من المرتزقة للقتال إلى جانب القوات الأوكرانية». وفي هذا الإطار أيضاً، قال الخبير العسكري، فاسيلي دانديكين، إن «تحرير المدينة سيفتح الطريق أمام القوات الروسية إلى اتجاهات مختلفة على جبهة دونيتسك، في إطار سعيها إلى تحرير كامل إقليم دونباس». وأضاف، في تصريح إلى صحيفة «إزفيستيا»، أن «أرتيموفسك تتمتّع بأهمية تكتيكية إلى جانب أهميتها المعنوية، إذ إنه وبعد تحريرها سينفتح الطريق في اتّجاه مدن سلافيانسك وكراماتورسك وسيصبح في الإمكان التقدّم نحو تشاسوف يار، وقسطنطينوفكا»، موضحاً أنه بعد هذا التقدُّم سينتهي خطّ الدفاع الأوكراني في المنطقة، حيث حشدت كييف أعداداً ضخمة من القوات، يصعب إيجاد مثيل لها في العالم.

بدوره، قال الخبير العسكري، مدير المتحف الروسي لقوات الدفاع الجوي، يوري كنوتوف، إنه «بعد تحرير أرتيموفسك، فإن خطّ الدفاع الأوكراني في جمهورية دونيتسك الشعبية أصبح مهدّداً بالسقوط بالكامل»، مضيفاً أن «تحرير ما تبقّى من أراض في الدونباس أصبح ممكناً». لكن، وعلى رغم ذلك، حذّر الخبراء الروس من أن سقوط أرتيموفسك سيجبر القوات الأوكرانية على إطلاق هجومها المضادّ، ذلك أن كييف ستكون بحاجة إلى تحقيق أيّ نصر، مشدّدين على أن مهمّة القوات الروسية هي «ضمان تعطيل خطط كييف وعدم إعطائها سبباً للنجاح». ومن جهتهم، حذّر العديد من الخبراء العسكريين المطّلعين من أن استسلام باخموت سيطلق الهجوم المعلن منذ فترة طويلة للقوات المسلحة الأوكرانية. وقال قائد كتيبة «فوستوك» التابعة لـ«قوات دونيتسك الشعبية»، الكسندر خوداكوفسكي، إن المعلومات الاستخبارية أفادت بأن الجيش الأوكراني كان يتحضّر لشنّ هجوم في اتجاه زابوريجيا، مضيفاً أنه بعد خسارته باخموت «سينتقل لا محالة إلى هذا الهجوم».

تشكّل خسارة باخموت بالنسبة إلى كييف ضربة قاصمة (أ ف ب)

الجدل الصّاخر بين إيران وافغانستان حول التدفقات المائية لنهر هيرمند ليس بجديد (أ ف ب)

تقرير

المياه عنوان خلاف جديد إيران - «طالبان»: بوادر أزمة

طهران - **محمد خواجوئي**

تحوّلت مسألة الحصّة المائية لإيران من نهر هيرمند (هلمند) مرّة أخرى إلى سبب للتصعيد بين الجمهورية الإسلامية وأفغانستان. فخلال العامَين الماضيَين، أعربت طهران، مراراً وبطرق مختلفة، عن استيائها من عدم تسلّمها حصّتها المائية من نهر هيرمند، بيد أن الخلافات بين الجانبَين في هذا الخصوص، بلغت ذروتها خلال الأيام القليلة الماضية. وفي أحدث التطوّرات، وضع حسن كاظمي قمي، ممثّل إيران الخاص بشؤون أفغانستان ومشرف السفارة الإيرانية في كابول، مهلة زمنية لحركة «طالبان» الحاكمة، مدّتها شهر واحد، قائلاً إنه يتعيّن على الأخيرة، خلال هذه المدّة، تزويد بلاده بحصّتها المائية من نهر هيرمند. وأضاف: «إنْ كانت ثمّة مياه ولا تسمح طالبان لها بالتدفّق، فإن الحجة تكون قد أُتمت بالنسبة إلى إيران من أن هذه القضيّة تُعدّ جزءاً من حقوق الشعب، وهي تعرف كيف يجب أن تتصرّف». لكنه لم يُعط إيضاحات وتفاصيل عمّا سيكون عليه ردّ فعل طهران تجاه هذه المسألة بعد انتهاء المهلة الزمنية المحدّدة.

وبدأت الجولة الجديدة من التصعيد في شأن الحصة المائية الإيرانية، بعدما تحدّث الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، خلال زيارته، يوم 17 أيار الجاري، إلى محافظة سيستان وبلوچستان (جنوب شرقي إيران) التي تعاني من أزمة مياه، عن التدفّقات المائية لنهر هيرمند. وتوجّه إلى نظام «طالبان» بنبرة تنطوي على تهديد، قائلاً: «أحذّر مسؤولي وحكّام طالبان أن يعطوا حقّ الشعب ومنطقة سيستان وبلوچستان على وجه السرعة. عليهم أن يأخذوا كلامي على محمل الجدّ لكي لا يعتبوا لاحقاً». ولكن سلطات «طالبان» لم تستسغ هذا الكلام على ما يبدو، إذ دعا الناطق باسمها، ذبيح الله مجاهد، الجانب الإيراني، إلى أن يَطرح مطلبه بـ«لغة ملائمة». ثم قالت، في بيان لاحق (الخميس)، إنها «ملتزمة» بالاتفاق المبرم بين البلدين، زاعمةً، في الوقت ذاته، أنه «لا توجد مياه كافية في نهر هيرمند» لتتدفّق على إيران، بسبب الجفاف، مضيفةً أنه «لا توجد الآن أيّ مياه خلف سدّ كمال خان (على نهر هيرمند)، وإن جرت مياه سد كجكي فيه فإنها لن تصل إلى هناك».

من جهتها، تؤكد السلطات الإيرانية أن المياه موجودة في النهر بالقدر الكافي لتوفير الحصّة المائية لإيران. وفي هذا الإطار، لفت وزير الطاقة الإيراني، علي أكبر محرابيان، إلى أن «معطياتنا والمعطيات الدولية تؤكد وجود مياه في سدّ المنبع في أفغانستان»، مضيفاً أيضاً أن «حكّام طالبان أنفسهم أكدوا وجود مياه في سد كجكي». كذلك، أعلن الناطق باسم مؤسّسة الفضاء الإيرانية، حسين دلير يان، ورئيس «معهد بحوث الأمم المتحدة للمياه»، كاوه مدني، بشكل منفصل، واستناداً إلى صور الأقمار الاصطناعية، أن كمية المياه المخزّنة خلف سدّي «كمال خان» و«كجكي»، في الوقت الحاضر، كافية لتتدفّق على إيران. وتمّ بناء هذين السدّين على نهر هيرمند داخل الأراضي الأفغانية.

على أن الجدل المُثار بين إيران وأفغانستان حول التدفقات المائية لنهر هيرمند ليس بجديد؛ إذ كان الرئيس الأفغاني السابق، محمد أشرف غني، قال، قبل نحو عامين، أثناء حفل تدشين سد «كمال خان» في ولاية نيمروز: «لا نعطي المياه لأحد بالمجان. إننا جاهزون لتُبادل المياه بالنفط». ويشترك البلدان بحدود برية يصل طولها إلى 921 كيلومتراً، ويمرّ نهران مهمّان من أفغانستان (هلمند/ هيرمند وهريرود) عبر هذه الحدود ليدخلا الأراضي الإيرانية. وتمّ التوقيع على «معاهدة مياه هيرمند» في 13 آذار 1973 بين حكومة الشاه الإيراني السابق والحكومة الأفغانية آنذاك، وتضمّ مقدّمة و12 مادة وبروتوكولين ملحقَين. ووفقاً للمادة الخامسة من هذه المعاهدة، فإن «أفغانستان توافق على ألّا تتّخذ إجراءً يَحرم إيران من حقّها من الحصّة المائية لهيرمند (هلمند)... جزئياً أو كلياً». كما ورد في المادة التاسعة منها أنه «في حالة حدوث خلاف في تفسير أو تطبيق مواد هذه المعاهدة، فإن الطرفَين سيسعيان إلى تسوية الخلاف أولاً عن طريق المحادثات الثنائية، وثانياً عن طريق المساعي الحميدة لمرجع ثالث، وفي حال لم تتوصّل هاتان الآليتان إلى النتيجة المرجوّة، فإنه سيتم إحالة الخلاف المذكور على التحكيم».

> **منذ استيلاء «طالبان» على الحُكم في أفغانستان، ازدادت الاشتباكات الحدودية بين البلدين**

ومع تحوّل مسألة شحّ المياه في المحافظات الشرقية الإيرانية إلى مشكلة جادّة، اضطُر كثيرون، ولا سيما من أهالي سيستان وبلوچستان، خلال السنوات الأخيرة، للهجرة إلى مناطق أخرى. وفي هذا الجانب تحديداً، تعرب السلطات الإيرانية عن قلقها من أن يسفر استمرار الوضع على ما هو عليه، إلى تحويل مناطق شرق البلاد إلى مناطق خاوية من السكان، خصوصاً أن ذلك، إنْ حدث، ينطوي على مخاطر أمنية، لكَون الحدود الشرقية لإيران والمتاخمة لأفغانستان وباكستان، تشهد على الدوام أنشطة من جانب المجموعات الإرهابية وكذلك مهرّبي المخدرات. كذلك، زاد موضوع عدم تسوية مسألة الحصّة المائية لإيران من هيرمند، من حدّة الانتقادات الموجّهة إلى إدارة إبراهيم رئيسي، فيما طالب بعض أعضاء البرلمان الإيراني، وفي معرض إشارتهم إلى عدم تسوية هذه القضيّة، باستجواب وزير الخارجية، حسين أمير عبد اللهيان.

ومنذ استيلاء «طالبان» على الحُكم في أفغانستان، قبل أقلّ من عامين، ازدادت الاشتباكات الحدودية بين البلدين، ونُشرت، خلال الفترة ذاتها، تقارير عدة تحدّثت عن وقوع اشتباكات بين قوات حرس حدود البلدَين في ولايتَي هرات ونيمروز الأفغانيتَين المتاخمتَين لإيران. وتزامناً مع التصعيد الحاصل بين «طالبان» وإيران حول مياه هلمند، قام مساعد هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية بزيارة إلى كابول، السبت، حيث التقى مساعد رئيس أركان جيش «طالبان»، وناقشا «القضايا الحدودية وتعزيز التعاون المشترك وحلّ المشكلات»، وأكدت وزارة الدفاع الأفغانية أن الحكومة «تريد دائماً علاقات جيدة مع الجمهورية الإسلامية وتلتزم بمزيد من التعاون معها في مختلف المجالات».

وبالتوازي مع التصعيد الحدودي بين إيران وأفغانستان، اتّسمت العلاقات السياسية بين الجانبَين بالثبات والاستقرار. وعلى رغم أن طهران لم تعترف رسمياً بحكم «طالبان» كممثّل قانوني للشعب الأفغاني، بيدَ أن مسؤولي البلدَين التقيا مراراً وكانت هناك زيارات متبادلة. وقبل نحو ثلاثة أشهر، تمّ تسليم سفارة أفغانستان في طهران إلى ممثّلي «طالبان».

السلة اللبنانية

«دولة الرياضي» تواجه انتفاضة دينامو لبنان

ربما ليس هو النهائي الأكثر شعبية، لكنه بالتأكيد النهائي الأكثر منطقية. الرياضي ودينامو لبنان يبدان الليلة (الساعة 21.45) أولى مواجهات سلسلة من 7 مباريات ستتوّج في ختامها أحدهما بطلاً للبنان. فما الذي يميّز هذا النهائي. وما هي ميزات كلٍّ منهما؟

شربل كريم

بعد نهائي بعنوان جديد في الموسم الماضي بين الرياضي وبيروت الذي أحرز اللقب للمرة الأولى، ها هو الموسم الحالي يفرز نهائياً آخر غير معتاد، وهذه المرّة بين أكثر الفرق إحرازاً لبطولة لبنان لكرة السلة في تاريخها، والفريق الحديث العهد فيها والساعي منذ موسمه الأول إلى اقتحام المنافسة بقوة.

نهائي لا يحمل في العمق جوهراً جماهيرياً بفعل الفارق بين الرياضي صاحب الشعبية الجارفة ودينامو لبنان الذي يحاول شقّ طريقه إلى قلوب محبي اللعبة، لكنه بالتأكيد يحمل معاني كبيرة من الناحية الفنية لكرة السلة عامةً ولعشاق متابعة مباريات ذي مستوى عالٍ، والتي بلا شك ستبدأ الليلة من قاعة «روكلاند أرينا» الخاصة بدينامو الذي يملك أفضلية الأرض في السلسلة النهائية. هذه السلسلة لا شك في أنها ستزيد أكثر من الضجة التي تحيط بكرة السلة هذه الأيام وسط النجاحات الخارجية التي عرفتها أخيراً، من تأهل منتخب لبنان إلى نهائيات كأس العالم ووصولاً إلى تتويج الرياضي بطلاً لمنطقته في بطولة «وصل».

الرياضي الواثق دائماً

ومن هذه النقطة الأخيرة ينطلق الفريق الأصفر بثقة نحو محاولة الوصول إلى منصة التتويج في البطولة المحلية، وهو يستطيع فعلها بنظر الكثيرين بفعل الإمكانات الفنية الموجودة لديه وتعدّد «الأبطال» القادرين على حمله في اللحظات الحاسمة والمباريات الكبرى.

من هنا، تسقط المقارنات إذا ما ذهبنا إلى مقاربة العناصر في الفريقين فرديّاً أو وفق ثنائيات، لكن لا يخفى أن ما يملكه دينامو ليس بقليل أيضاً، فنجومه المحليون هم الذين يكملون الصورة المثالية في المنتخب الوطني الذي ترك نجوم الرياضي تأثيرهم الإيجابي فيه بشكل كبير.

لاعبان الأجنبيان أيضاً ليسا عاديين بل إن التركيبة نفسها التي حضرت في المنارة عرفها الفريق الذي اتخذ من طريق المطار مركزاً لانتصاراته، مستقدماً أميركياً هدافاً، إضافة إلى لاعب ارتكاز بمواصفات عالية جداً لدرجة أنه ومنذ فترة طويلة لم تشهد البطولة مواجهةً بهذا الحجم تحت السلة، ولم تشهد قدوم لاعبَين بمستوى العملاقين ريث ديوب وجو لوال، وهو ما يبرّره المبلغ الذي دُفع لضمان وصول اللاعبَين إلى بيروت.

وتمتد المواجهة الثنائية في هذه القمّة لتصل إلى الرأس المفكّر عند كل فريق، إذ بعدما كرّس أحمد فران نفسه المدرب الأصغر في تاريخ الدوري الذي يحرز اللقب قبل أن يحضر سلفه جورج جعجع منتزعاً هذه الصفة منه، يقف جاد الحاج أمام محطةٍ تاريخية أخرى في مسيرته، فهو المدرب الشاب الذي اقنع اللبنانيين بجدوى الاعتماد على المدرب المحلي في المنتخب، وبإمكانية صناعة المدربين الشبان تاريخاً جديداً لكرة السلة اللبنانية بحكم تطوّر إمكاناتهم وعقليتهم مواكبين الحداثة في اللعبة.

هو بالفعل يقف أمام محطة تاريخية قد تشكّل مفترقاً في مسيرته، وخصوصاً في حال نجح في قيادة دينامو إلى اللقب الأول في تاريخه.

> **أصداء النهائي الكبير بنجومه المحليين والأجانب المميزين وصلت إلى أستراليا**

يملك دينامو أفضلية الأرض في السلسلة النهائية (فادي مرعي)

دينامو يتحدى نفسه

طبعاً المهمة صعبة وهو أمرٌ يعرفه جيّداً كونه يعرف قدرات الفريق الآخر الذي أوقد إليه أفضل الخامات للاستفادة منها في المنتخب. لذا فإذا كانت هناك أفضلية رئيسية لدينامو ستكون في وجود الحاج لديه على اعتبار أنّه أكثر المدربين القادرين على الخروج بأفكار لاحتواء نجوم الرياضي، وما أكثرهم.

لكن هنا تكمن المهمة الشائكة والتحدي الشخصي لكل عنصر من عناصر الفريق الفتي، فهناك على جاد خليل والمخضرم علي محمود التعامل مع وائل عرقجي وعلي منصور، وعلى الأميركي زاك لوفتون محاولة إيقاف مواطنه كيفن مورفي، بينما ستكون المواجهة الثنائية المنتظرة والأشرس بين ريث ولوال، والتي وصلت أصداؤها إلى أستراليا التي يحمل جنسيتها اللاعبون ذوو أرقامهما الرهيبة تختصر القصة كلّها، إذ إن ريث يملك ما معدله 25 نقطة و10 متابعات بنسبة نجاح 51% في المباراة الواحدة، بينما وصلت معدلات لوال في البطولة إلى 30 نقطة و10,8 متابعات ونسبة 66% من كل المسافات.

بالفعل يا له من نزال، ويا له من نهائي يُنتظر أن يفرز معادلة جديدة، فإما عودة «دولة الرياضي» لفرض سيطرتها التامة على ملاعب كرة السلة، وإما خروج دينامو بإعلان جريء يؤكد فيه بأن خصمه ليس وحيداً في الساحة بل إنه حاضر لتغيير الواقع الذي فرضه «الأصفر» على كل خصومه في كل مراحل الموسم المحلي وامتداداً إلى القارة الآسيوية.

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
(يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي) صدق الله العظيم
ننعى إليكم بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره وفاة فقيدنا الغالي المغفور له بإذن الله المرحوم
القاضي الدكتور عبد اللطيف مصطفى الحسيني
والدته: المرحومة فاطمة الحسيني قزويني
أرملته: السيد فاطمة نصّار
ولده: المُحامي نائل الحسيني
زوجته السيدة زينة النحاس
ابنته: المُحامية ديالا الحسيني
زوجة القنصل وليد السعود
أشقاؤه: الدكتور محمد، الصحافي حمزة، المرحوم حسين، الأستاذ باقر
شقيقته: سلوى زوجة السيد حسن حايك
خاله: المرحوم القاضي السيد شريف الحسيني
سيُصلى على جثمانه الطاهر قبل صلاة ظهر اليوم الاثنين الواقع فيه 22 أيار 2023 م الموافق 2 ذو الحجة 1444 هـ عند الساعة الثانية عشرة في حسينية النبطية وسيُوارى الثرى في مدافن روضة الصالحين آل نصار.
تُقبل التعازي اليوم الاثنين 22 أيار وغداً الثلاثاء 23 أيار في منزله الكائن في النبطية حي البيّاض بناية نصّار ط1، ويوم الأربعاء الواقع فيه 24 أيار في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الكائنة في بيروت، الرملة البيضاء من الساعة الثالثة عصراً حتى الساعة السابعة مساءً.
إنا لله وإنا إليه راجعون
الراضون بقضاء الله وقدره:
آل الحسيني ونصّار وقزويني والنحّاس والمسعود وحايك وعموم أهالي بلدتي النبطية والنبي شيت ومشغرة

إعلانات رسمية

تبليغ دعوة

من المحكمة الابتدائية الثامنة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالعقود العقارية المؤلفة من الرئيس جمال عبدالله، وعملاً بأحكام المادة 409/أ.م.م. تدعو المدعى عليها شركة البدوي للإنماء السكني ش.م.ل. المجهولة محل الإقامة، لحُضور من يُمثلها إلى قلم المحكمة لتبلغ أوراق الدعوى العقارية رقم 2020/3398 المُقامة من المُدعي حبيب الغول وكيله المُحامي مروان زيادة، والمُتعلق بالدوبلكس بلوك G العقار 2333 نابيه العقارية، وفي حال تخلفها عن الحُضور خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر يُعتبر التبليغ حاصلاً وتُحاكم أصولاً ويُعد كل تبليغ إليها بواسطة رئيس القلم صحيحاً بإستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم كيوان كيوان

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين طلب علي إبراهيم لموكليه حسان اسماعيل ديب وحسين يوسف علي منصور شهادتي قيد بدل ضائع للعقار 1200 عرمتي.
للمُعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين طلب حسن علي سلامي لموكلته ماري مطانوس الحداد شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1315 روم.
للمُعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

.....

إعلان

صادر عن الغرفة الابتدائية الأولى في الشمال
غرفة الرئيس الياس الشيخاني
بتاريخ 2023/1/12 تقدم المُستدعي جورج كرم ارمش بوكالة المُحامية سمر بو غاريوس، باستدعاء أمام هذه المحكمة تسجل برقم 2023/17 يطلب فيه شطب إشارة الدعوى المُقدمة للحاكم المُنفرد المدني في الكورة من شفيق نقولا ضد زكي الأشقر وإبراهيم عيناتي المُسجلة بالبومي رقم 699 تاريخ 1960/4/27، وشطب إشارة الدعوى المُقدمة أمام محكمة استئناف لبنان الشمالي من إبراهيم عيناتي ضد زكي الأشقر لفسخ حُكم القاضي المُنفرد في أميون، المُسجلة بالبومي رقم 2297 تاريخ 1968/12/11، وشطب إشارة الدعوى المُقدمة أمام هذه المحكمة من إبراهيم عيناتي ضد زكي الأشقر بموضوع فسخ الحُكم الصادر عن القاضي المنفرد في أميون وتعيين حارس قضائي، المُسجلة بالبومي رقم 509 تاريخ 1971/3/10، عن صحيفة المقاسم رقم 2 و4 من العقار رقم 666 وعن العقار رقم 662 منطقة بدبا العقارية وعن العقار رقم 682 منطقة النخلة العقارية، وشطب إشارة الدعوى المُقدمة أمام محكمة الكورة من ديب وجرجس يعقوب جريج بموضوع تسجيل عقارات، المُسجلة باليومي رقم 363 تاريخ 1951/3/6 عن صحيفة المقسم رقم 1 من العقار رقم 666 منطقة بدبا العقارية وعن العقارات رقم 133 و281 و322 و432 و575 و683 و687 منطقة بدبا العقارية سنداً لأحكام المادة 512 أ.م.م. ذلك فلكل ذي مصلحة ولكل مُتضرر تقديم مُلاحظاته الخطية على هذا الإستدعاء خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

.....

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ زغرتا
غرفة الرئيس طانيوس الحايك
رقم 2017/1789
المُنفذ: يوسف حنا ماريا وكيلته المُحامية كارمن النشار
المُنفذ عليهم: شارل وهيب الخوري انطون جبير جوزيف الخوري انطون جبير وقيصر يوسف الخوري انطون جبير من عينطورين اصلاً، مجهولي الإقامة حالياً.
السند التنفيذي: استنابة دائرة تنفيذ طرابلس بالرقم 2014/444 القاضية بمتابعة إجراءات تنفيذ حُكم الغرفة الابتدائية بلبنان الشمالي فصل 48 تاريخ 2011/11/17 والقاضية بإزالة شيوع على العقار 217 عينطورين.
تاريخ محضر وصف العقار 2021/3/24، تاريخ تسجيله 2021/5/10، العقار المطروح للبيع عقار 217 عينطورين مساحته 505 م2 وهو أرض مُشجرة بأشجار الإجاص وبعض أشجار التفاح وهو بشكل جُلول وأرضه بعلية، التخمين وبدل الطرح: 303,000,000 ل.ل.
موعد المُزايدة ومكانها: الأربعاء 2023/10/18 الساعة الثانية بعد الظهر أمام رئيس دائرة تنفيذ زغرتا للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بصندوق مال زغرتا أو بموجب شك مصرفي مسحوب لأمر رئيس دائرة تنفيذ زغرتا واتخاذ مقام له ضمن نطاق الدائرة والاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقار وأن يدفع رسوم التسجيل والدلالة 5%.
مأمور التنفيذ
طنوس بو عيسى

استراحة

كلمات متقاطعة 4314

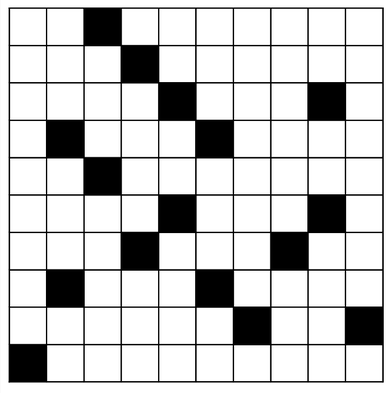

افقيا

1- دولة آسيوية – عبودية – 2- من رجال الثورة في روسيا – قطع من الثوب – 3- بلايا – مسألة – 4- ثرثار – راية – 5- رئيس إندونيسي راحل – مرتفع من الأرض – 6- جاهل – بريق – 7- تهيّأ للحملة في الحرب – باطن الكتف – ثبت في موضعه – 8- مدينة فرنسية – طبيب – 9- إستعمل من الثياب ما يُفتخر به بالعامية – الخندق – 10- من سهول لبنان

عمودياً

1- عاصمة أميركية – 2- سحق ودقّ وفتّ – رخو بالأجنبية – مدينة تونسية – 3- ماركة الات موسيقية – غربل الدقيق – 4- مدينة تونسية – 5- ظرف بمعنى وسط – شك – للتعريف – 6- حرف نصب – وبخّ بالكلام – تلميذ – 7- أفئدة – هرس ودقّ – 8- عملية تحويل الطعام في المعدة – بلدة لبنانية في قضاء صور – 9- إلهي – ذكر الماعز – إله مصري – 10- مسجد في القدس شيّده عبد الملك بن مروان

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- صفارة الخطر – 2- دهوك – ديجون – 3- رد – وبّ – ملف – 4- عدوّنا – 11 – 5- لام – النّلنُل – 6- الرازي – 7- سمّان – هر – رع – 8- لبنان – تنّور – 9- ان – فمه – أما – 10- مجلس النوّاب

عمودياً

1- صدر الإسلام – 2- فهد – المبنّج – 3- او – عمران – 4- ركود – أنافس – 5- بواز – نما – 6- إد – تليه – هل – 7- ليمان – رت – 8- خجل – لي – ناو – 9- طوفان – روما – 10- رنّ – الأعراب

sudoku 4314

		5		7		1		
2				1	6		3	
	1		2				7	6
7	2		6		1			9
								1
9					7		5	8
5	6				2			3
1		3	9	6				
				4		9		5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4313

2	7	9	6	8	3	4	1	5
8	5	1	2	4	9	6	7	3
6	3	4	5	7	1	8	2	9
9	4	3	7	1	8	5	6	2
5	8	6	4	3	2	1	9	7
7	1	2	9	6	5	3	8	4
1	9	8	3	5	7	2	4	6
4	2	5	1	9	6	7	3	8
3	6	7	8	2	4	9	5	1

مشاهير 4314

باحث عراقي ومدير وحدة الدراسات السياسية والإستراتيجية في جامعة المستنصرية
10+11+1+1+7+3+8 = عاصمة سيناء ■ 2+9+4 = صرصار الشجر
■ 6+5 = بئر عميقة

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: فريدي جوارين

سينما

سباق ضد الملل وقوانين الفيزياء

«فاست أكس»: كرسي الصالة على وشك الطيران!

شفيق طبارة

عدد لا يُحصى من الأحداث التي وقعت خلال السنوات الـ 12 الأخيرة، تحديداً منذ أن شاهدنا فيلم «سريع وغاضب» (2001) للمرة الأولى. بدأت ملحمة «سريع وغاضب» تتشكّل مع الوقت، بصفتها أرضية اختبار لما يمكن أن تقدّمه سينما الحركة الأميركية للعالم. لم تكن هناك أفلام كثيرة، في السنوات الأخيرة، تركت تأثيراً على المجتمع مثل هذه السلسلة، إلى درجة أنّها امتدّت على سنوات طويلة وبأجزاء وصلت إلى

> هناك جهد فكري حقيقي بحجم ملحمي لتقديم المستحيلات والمشاهد القادرة على تجاوز أيّ حدود

حدود عشرة أفلام في اليوم.

مجّد الفيلم الأول سباق الشوارع، جاعلاً «الهوندا سيفك» والسيارات الأخرى مشهورةً يجب اقتناؤها وتعديلها بالنسبة إلى الكثير من المراهقين في مختلف أنحاء أميركا. كان الفيلم الأول جيداً مع طاقم تمثيل يُعرف ما ينبغي له فعله، وقصة مثيرة وفريدة. لاحقاً، انخفض الاهتمام بالسلسلة بعد عقبات عدة، لكنّها ظلت ناجحة إلى حدّ ما. في «سريع وغاضب 7»، توفي أحد أعمدة الفيلم وهو الممثل بول والكر (1973 – 2013). حينذاك، تمكّن فريق العمل من إنهاء مشاهده في الفيلم على الرغم من وفاة والكر في حادث سير بعدما أدّى نصف مشاهده. ما بدأ بفيلم حركة خفيف وسيارات سريعة وطاقم ممثلين غير مشهورين وبعض الجرائم الصغيرة والكثير من الأجساد النسائية التي تتمايل ببطء، انتقل تدريجاً ليصبح أكبر من ذلك بكثير: بات لدينا المزيد من الحركة والعنف واللحظات التي تهزم فيها السيارات قانون الجاذبية، إلى جانب ممثلين مشهورين أمثال هيلين ميرين، وتشارليز ثيرون، ودواين جونسون وجايسون ستاثام وغيرهم. تشبه السلسلة مباراة تنس، لكنّ الكرة عبارة عن سيارات مسرعة، حيث الحبكة لا تضاهي باهميتها مشاهد الترفيه. بعد عقبات عدة، بلغت الملحمة ذروة تألقها في الجزء الثامن، عندما انتهت من محاولتها لتكون شيئاً أكبر مما هي عليه، وعادت لاحتضان ما تبرع فيه، أي هذيان لا يُصدّق من العروض المثيرة والسيارات الكبيرة والسريعة والعجلات النارية، وعدد لا يُحصى من المؤثّرات الخاصة، وخيال غير محدود في كيفية تحطيم العربات. أخذ الجزء التاسع الروحية نفسها، وانتقل إلى الفضاء، وعاد فان ديزيل إلى واجهة الفيلم.

عادت الملحمة إلى الصالات في جزئها العاشر الذي يمثل بداية النهاية، على أن تحتوي السلسلة فيلماً أو فيلمين آخرين في السنوات المقبلة، فيما بات المقود الآن في يد المخرج الفرنسي لوي لوتيرييه. الجزء العاشر من هذه السلسلة الذي طُرح أخيراً في الصالات، يتكوّن من متسابقي الشوارع واللصوص المتعاونين مع السلطات. فيلم جيد يتناسب مع تطور السلسلة، ويبدو عظيماً عندما يحتضن السخافة والمرح والأمور المستحيلة. نتابع في الفيلم دومينيك توريتو (فان ديزيل) وطاقمه اللذين يواجهان اليوم عدواً جديداً هو دانتي (جيسون موموا)، ابن هيرنان رييس (واكيم دي ألميدا) تاجر المخدّرات الذي قتلوه في الجزء الخامس. دانتي يسعى إلى الانتقام، ويزيح شيفر (تشاليز ثيرون) العدوّة الأولى في الجزء‌ين الأخيرين، ليؤدي ذلك إلى تحالفات جديدة تتيح خلق مساحة للأعداء بأن يصبحوا شركاء والعكس صحيح. دومينيك اليوم لديه شيء يخاف عليه، هو عائلته الصغيرة والكبيرة، ودانتي عازم على جعل دومينيك يخسر كل شيء. يريد دانتي الانتقام بشيء أسوأ من الموت. قبل عشر سنوات، تلقّى دانتي ضربة موجعة بموت والده. لذلك، فهو يتبع إحدى نصائح والده: لا يريد قتل عائلة دومينيك فقط، بل يريد أن يراهم كلّهم يتألمون أولاً. لذلك يضع لهم أفخاخاً متقنة، يضربهم كيفما يحلو له، ويتقدم عليهم دائماً بعشرات الخطوات.

في الجزء التاسع، أطلقوا سيارة في داخلها شخصان إلى الفضاء لتحطيم قمر صناعي... ما الذي يمكن فعله أكثر جنوناً من ذلك؟ للوهلة الأولى، تبدو المعركة خاسرة، ولكن ضمن قواعد الكون السريع والغاضب، لا شيء مستحيل. لم نرَ في «فاست أكس» شيئاً لم نره من قبل، لكنّ الفرق هنا أنّ اللحظات الأكثر إثارة صارت أكثر إتقاناً. هناك جهد فكري حقيقي بحجم ملحمي لتقديم المستحيلات والمشاهد القادرة على تجاوز أي حدود. أصبح حجم المشاهد المثيرة غير واقعي بشكل صارخ أكثر من أي وقت مضى، كأنهم يهيّئون الأرضية لشيء أكبر في الأفلام المقبلة. لا حدود هنا، لا للمنطق ولا للسرعة، كل شيء يدور بسرعة كبيرة على طول العالم وعرضه، من روما إلى القارة القطبية الجنوبية، ومن هناك إلى ريو دي جانيرو. مطاردات مجنونة إلى درجة أنه لا يمكن إلا الاستمتاع بها. هناك مشهدان، واحد في روما والآخر في نهاية الفيلم، مع مجموعة من الطائرات والمروحيات والسيارات التي لا يمكن إلا أن نشعر خلالهما بأن كرسي الصالة على وشك الطيران. طبعاً لا يمكن أن ننسى مشهد ما بعد تتر النهاية، عندما لا يأخذ «فاست أكس» نفسه ولا المشاهد على محمل الجد، فيقدّم أفضل لحظاته. لكن عندما تتراكم المونولوغات حول العائلة والحنين، يغرق الفيلم في مستنقع عبارات لا معنى لها، لكن مفهومة إلى حدّ ما لأن كل فيلم بحاجة إلى جرعات قليلة من الدراما. في هذه اللحظات، يتلاشى الشعور بالسرعة وتظهر العائلة في المقدمة، وشعار «العائلة في المرتبة الأولى والأهم» يحتل الشاشة.

يخوض «فاست أكس» سباقاً ضد الملل وقوانين الفيزياء، محاولاً عدم تكرار نفسه والابتعاد عن النظرات الحزينة والعبارات الساذجة، لكنه لا يتخلى عنها بالكامل. سمعنا مراراً جملاً مثل «الشارع هو جامعتي» وما إلى ذلك. ولكنه لا يزال ملتزماً بالترفيه والإثارة، مناسباً للعائلة، ومتطرفاً مثل أسلافه. أفضل ميزة لهذا الجزء الجديد هي الموسيقى التصويرية. لعبت الأخيرة، في مشاهد السيارات المجنونة، دوراً يجعل الدماء تغلي تحت الجلد. لذلك، إذا كنت تبحث عن ترفيه مع مناورات سيارات مجنونة، فمن المستحيل ألا تستمتع بالفيلم، بشرط إغفال جانبه الساذج. «فاست أكس» عبارة عن عضلات بشرية وأحصنة مركبات، يصطدم بعضُها ببعض وتنفجر كلّها لمدة ساعتين ونصف ساعة، يطير الفيلم على أجنحة اللامبالاة المطلقة، كأنه خارج من خيال طفل يلعب بالسيارات ويصدمها ببعضها، لكنّ الفارق الوحيد أنّ هذه اللعبة كلّفت 340 مليون دولار.

Fast X في الصالات

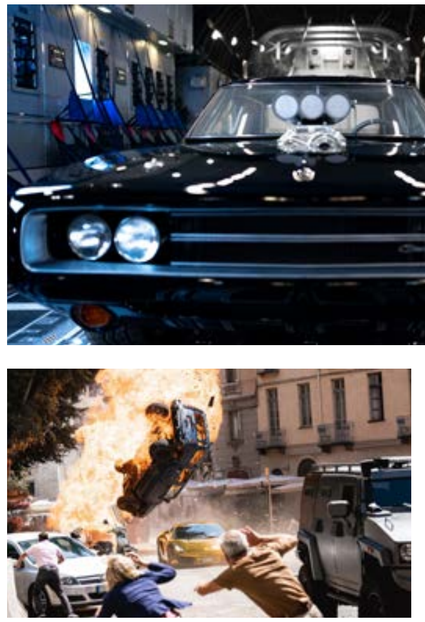

كلاكيت

فيم فندرز «يُجرّب» في «كان»

بعد نحو 40 عاماً على فوز فيم فندرز (الصورة) بالسعفة الذهبية، يتضمّن برنامج الدورة السادسة والسبعين من «مهرجان كان السينمائي الدولي» المستمرّ حتى 27 أيار (مايو) فيلمين له، أحدهما وثائقي والآخر روائي. ومع أن المخرج الألماني المخضرم لا يفضّل أيّاً من النوعين على الآخر، يرى أن النمط التسجيلي ينطوي على قدر أكبر من المغامرة. فيلمه الأول «أنسيلم» (Anselm) الذي عُرض الأربعاء من خارج المسابقة، وثائقي تجريبي عن نتاج مواطنه أنسيلم كيفر، أحد نجوم الفن المعاصر، وفق ما أوضح فندرز في مقابلة مع وكالة «فرانس برس». وكما في فيلمه عام 2011 عن سيرة مصمّمة الرقصات الشهيرة بينا باوش، استخدم فندرز (77 عاماً)، المعروف بتجاربه السينمائية منذ ستينيات القرن العشرين، تقنية الأبعاد الثلاثة لتنفيذ مشروعه. ويعتبر فندرز «تقنية الأبعاد الثلاثة وسيلة غامرة تتيح للمُشاهد أن يشعر بأنه أقرب إلى الشخص الذي يراه على الشاشة. ثمة أمر ما يتعلق بالعاطفة والشعور». وردّ فندرز بالإيجاب على سؤال «فرانس برس» عمّا إذا كان هذا النوع هو مستقبل السينما، معتبراً أنه «مستقبل إخبار القصص بحرية، إذ إن الوصفات هي نفسها والصيغ هي نفسها دائماً في سينما السرد أو السينما الروائية، بينما يوفر الفيلم الوثائقي حرية في العمل». من بين فيلميه المعروضين في «مهرجان كان» هذه السنة، ينافس المخرج الألماني على السعفة الذهبية بفيلمه الروائي الياباني «بيرفكت دايز».

كوثر بن هنية: بحثاً عن جذور التطرّف

تروي المخرجة كوثر بن هنية (الصورة) في فيلمها «بنات ألفة» الذي عُرض مساء الجمعة ضمن المسابقة الرسمية لـ«مهرجان كان» اللعنة التي حلّت على عائلة ألفة، وهي امرأة تونسية تواجه انزلاق ابنتَين من بناتها نحو التطرف والإرهاب. وشاءت مخرجة «على كف عفريت» (2017) و«الرجل الذي باع ظهره» (2020)، أن يكون فيلمها الذي ينافس على السعفة الذهبية، مزيجاً هجيناً بين الوثائقي والروائي. ويُخيّل إلى المشاهد أنه أمام شريط وثائقي عن كواليس تصوير فيلم آخر هو ذلك الذي يتناول قصة التونسية ألفة الحمروني التي ذاع اسمها في كل أنحاء العالم سنة 2016 بعد إثارتها علناً مسألة تطرف ابنتيها المراهقتَين رحمة وغفران. وتركت الشقيقتان تونس للقتال في صفوف تنظيم «داعش» في ليبيا، حيث اعتُقلتا وأودعتا السجن. ويمتزج الوثائقي بالروائي، فتتولّى ألفة الحقيقية توجيه الممثلة التي تؤدي دورها، فيما تشرف ابنتها آية الشيخاوي على الممثلتين اللتين تجسّدان شخصيتَي شقيقتيها رحمة وغفران. وتستخدم بن هنية في الفيلم مقتطفات من نشرات الأخبار التلفزيونية تتناول القضية. ولا يقتصر تميّز هذا العمل، وهو الفيلم الروائي الخامس لبن هنية، على الشكل، بل يكمن كذلك في المضمون، إذ إن المخرجة التونسية التي تُنافس مع ستّ نساء أخريات على السعفة الذهبية، تسعى من خلال «بنات ألفة» إلى البحث عن جذور المشكلة.

هاريسون فورد: أحبّ التقدّم في السنّ

أكّد الممثل هاريسون فورد (الصورة) البالغ 80 عاماً أنه يحبّ «التقدم في السن» خلال وجوده في كان لتقديم أحدث أفلام «إنديانا جونز» الذي يستعيد فيه ملامح الشاب بفضل مؤثّرات خاصة. وتبدي هوليوود اهتماماً متزايداً بهذا النوع من الأعمال التي تتضمن ما يوصف بعمليات تجميل رقمية، تبدو مقنعة بدرجة كبيرة، وخصوصاً في هذا الجزء الخامس من السلسلة التي يستعيد فيها فورد دور عالم الآثار الشهير للمرة الأخيرة.

وقال فورد مازحاً خلال مؤتمر صحافي: «لا التفت إلى الوراء وأقول لنفسي: أرغب في أن أعود هذا الشاب الذي كنته يوماً، لأن الأمر لن يحصل، أحب التقدم في السن». فورد الذي حصل على سعفة ذهبية فخرية بصورة مفاجئة قبل العرض الرسمي للفيلم مساء الخميس، لا ينوي التقاعد بعد هذا الوداع لشخصية إنديانا جونز، أشهر أدوار مسيرته الطويلة بجانب شخصية هان سولو في سلسلة «حرب النجوم»، إذ أكّد أنّه سيواصل المشاركة في مسلسلي «1923» (باراماونت بلاس) و«شرينكينغ» (أبل تي في). ويُطرح فيلم «إنديانا جونز اند ذي دايل أوف ديستيني» في نهاية حزيران (يونيو) في صالات السينما الأميركية والعالمية.

فيلم سكورسيزي يخطف الأنظار

خطف نجوم فيلم «كيلرز أوف ذا فلاور مون» (قتلة زهرة القمر) للمخرج الأميركي مارتن سكورسيزي (الصورة مع روبرت دي نيرو) الأنظار مساء السبت الماضي على السجادة الحمراء في «مهرجان كان»، الذي يشهد العرض الأول للفيلم المدجّج بالنجوم. والفيلم الذي تبلغ مدته أربع ساعات تقريباً، مأخوذ عن رواية بالعنوان نفسه حقّقت مبيعات قياسية. وتدور أحداثه حول جرائم قتل عدة تستهدف أمة أوسيدج الغنية بالنفط في أوكلاهوما في عشرينيات القرن الماضي. يشارك في بطولة الفيلم نجما هوليوود ليوناردو دي كابريو، وروبرت دي نيرو، إلى جانب جيسي بليمونس وبرندان فريزر وجون ليغثو وليلي غلادستون.

ولن ينافس الفيلم في كان رغم أن مدير المهرجان تيري فريمو قال إنه وجّه دعوة إلى صنّاع الفيلم للمشاركة في سباق السعفة الذهبية بعدما وافقت شركة «أبل» على عرضه في الصالات قبل عرضه عالمياً.

واشترت «أبل» مع «باراماونت بيكتشر» لعرض الفيلم حصرياً في الصالات السينمائية في السادس من تشرين الأول (أكتوبر) قبل عرضه عالمياً، وهو أحد الشروط المسبقة للسماح للفيلم بالمنافسة في «مهرجان كان».

zoom

«ألف وواحد»:
النجاة في مجتمع متهالك

أحمد الخطيب

تنتصب بعض القصص على ركام المُجتمعات، وتأخذ من ثنائيّة الأم والابنة إطاراً للّعب على تيمات اجتماعيّة تستمد قيمتها من واقعيّة الحكي وحركته المنطقية الخاضعة لقواعد العالم الداخلي ولا تحاول تغييرها على مستوى أكثر عمومية، بل تتحدّاه في مساحة أكثر خصوصية تتعلق بالأشخاص أنفسهم وطريقة تعاطيهم مع الواقع المَعيش وخلق الدراما، سواء عن طريق كسر القواعد أو التحايل عليها بأساليب مُباشرة وميسّطة تتماشى مع مستواهم الطبقي والثقافي، وتمنحهم القُدرة على مُجابَنة الخصومة أو تأجيلها. من تأليف وإخراج آي في روكويل، يدور فيلم «ألف وواحد» (A Thousand and One) الذي حصد جائزة لجنة التحكيم الكبرى في «مهرجان صاندانس السينمائي») حول إينيز (تيانا تايلور) وهي شابة في بداية العقد الثاني من عُمرها، تختطف ابنها تيري من نظام الرعاية البديلة Foster care (يقوم بدوره ثلاثة ممثلين في أعمار مختلفة الطفل آرون، والصبي أفين كورتني والشاب جوسيا كروس) ليخوضوا رحلة كفاح من أجل العيش في ضواحي حي هارلم في نيويورك المُتغيّرة والمتهالكة في آن. ينطلق الفيلم من قرار مصيري أوّلي لإينيز، حين تُقرر أخذ طفلها وتغيير هويّته في مُحاولة لبناء ما يُشبه الأسرة، خصوصاً بعد توحدها مع حبيبها لاكي (ويليام كاتليت). ترصُد المُخرجة مراحل بناء تلك العلاقة خلال تقدّم الفيلم، من الاضطراب على كل المستويات المعيشية والعاطفية والمادية، إلى الاستقرار بشكلٍ ما والانتقال إلى مرحلة أخرى ينضج فيها الولد ويبدأ بطرح الأسئلة والبحث عن إجاباتها. والحقيقة أن انخراط تيري داخل المجتمع باسمه المُستعار وهويّته المزيّفة التي لا يعي عنها شيئاً، يجعل من الصعب تخيّله في مكانة أفضل على المستوى الاجتماعي، فالهويّة المتغيّرة لمدينة نيويورك والإجراءات المتعنّتة ضد الأفارقة الأميركيين، ما ترصده المُخرجة في لقطات عدة أشبه بلقطات توثيقية والدفع بشريط الصوت ليكون مُحرّكاً للسرد بخطية مُسجلة لعُمدة نيويورك والإجراءات التي طبّقها في أوائل الألفية الثالثة... تلك الأدوات ترسم ملامح الشكل الخارجي، وتوضح ماهيّة التركيب الداخلي للمُنتج الإبداعي، كتركيب غرضه الأول وهو الاشتباك مع الهم الاجتماعي وكشف تأثير التغيّرات على حياة المواطنين المهمّشين من حيث السلوك وأنماط العلاقات.

لم تعد إينيز بمُفردها، ولا تتعاطى مع العالم من منظور فردي، تشبك يدها اليُمنى في يد ابنها، والأخرى تُمسك بحقيبة العدّة وأدوات تصفيف الشَّعر، وتحاول جاهدة العودة إلى حرفة تصفيف الشعر وتدبير ما يُمكن تدبيره من نفقات لكليهما، فتبدأ بالحركة للعمل مع بعض الزبائن والمحلّات، بحيث تُكرّس معظم يومها في العمل. يتعامل الفيلم مع نموذجين: نموذج الفرد الأسود المُهمّش في أحيائه ومنازله المتواضعة، فيما النموذج الأبيض يظهر كنموذج سلطويّ، غازٍ ومُقتحم حتى للمساحة الخصوصية والفردية للفرد الأسود. وهذا يظهر في حركة شراء العقارات في حي نيويورك من قِبل الطبقة المتوسطة البيضاء، وميلهم إلى إزاحة الجماعات والأفراد السود بطرُق ملتوية، مثل التظاهر بإصلاح وتجديد المنزل، وتخريب بنيته التحتيّة بطريقة خفية تتطلب مدّة كبيرة من الزمن لإصلاحها، فيضطرون إلى البحث عن سكن آخر أو المكوث في شقق أقاربهم، حتى آن إينيز خلال الفيلم، لم تتلقَّ المُساعدة من أي شخص أبيض، رُبما لطبيعة المُجتمع آنذاك، فالأحياء ذاتها تغلب عليها شريحة الأفارقة الأميركيين.

كل هذه المساحات والتغيّرات تؤثّر على شخصيّة تيري، الذكي الخَجول، فيظهر مُضطرب الشخصيّة نوعاً ما، غير قادر على تحديد الصواب أو تكوين رؤية للمستقبل، وهذا ما يمنح الفيلم شعوراً حقيقياً، فالمُقدمات المذكورة تؤدي إلى نتائج حتمية، والحقيقة أن الممثلة تيانا تايلور، قدّمت واحداً من أفضل أداءات العام، بل حملت الفيلم كلّه على ظهرها، رغم خبرتها القليلة التي اكتسبتها من خلال العمل كموديل في كليبات الأغاني الشهيرة وبعض الأدوار في أفلام تلفزيونية مهمّشة. هكذا، ملأت الفيلم بحضور حقيقي، موازٍ للواقع بشكلٍ يمنح الفيلم التركيب والثِقل المطلوب.

بيد أن اختيارات المُخرجة على مستوى الامتداد القصصي لم تكن جميعها مُفيدة، فالثُلث الأخير في الحكاية هو أكثر مواضع القصّة هشاشة، لأنه اعتمد على مُداهمة المُشاهد بتغيير غير متوقع في الأحداث، ليهدم جزءاً من بنيته القصصيّة بلفتة تفتقد إلى الدوافع والمُحفّزات المطلوبة على مستويات عدّة، رُبما يخلق لها المُشاهد مُبررات داخليّة تخص الشخصية لم تفصح عنها التكوينات الخارجية لشخصية إينيز، ولكن هذا لا يكفي ليُنقذ الفيلم في ثلثه الأخير، فبعد الكثير من التأسيس في اتجاه واقعي مميّز، وثقل الأفكار والأشكال والمنهجيّة والخطاب السينمائي للفيلم، يرجع ليخلق انحناءة سرديّة لا تخدم الدراما بقدر ما تأخذ الفيلم في حيّز النوعية التشويقية التي يحبها الجمهور، ويمنح الفيلم دفعة أخيرة للإكمال، ولكن في الحقيقة أن الحركة الأخيرة أضعفت من الفيلم كشكل ومُنطلق مهموم، وخفّضته إلى مرتبة أقل.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 22 أيار 2023 العدد 4919

وثائقي

«ثلاثة أيام وعقدان»: رواية المقاومة الأولى للتحرير

دخل «الإعلام الحربيّ» في المقاومة الإسلامية ساحة «حرب الرواية» في مواجهة السرديات الإسرائيلية، وأنتج وثائقي «ثلاثة أيام وعقدان» بالشراكة مع مؤسسة «الحقيقة» التابعة لاتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلاميّة. استغرق العمل على الوثائقي أكثر من عامين، وسيعرض على قناة «المنار» بدءاً من اليوم. ويقدم الوثائقي، عملياً، الرواية الرسميّة الأولى للمقاومة عن التحرير، والتي ستسهم من دون شكّ في كتابة تاريخ المنطقة.

في الوثائقي، جلس قادة المقاومة، للمرّة الأولى، أمام الكاميرا لتفريغ ذاكرتهم. كان الأمر مربكاً بعض الشيء. جلّهم لم يعتد العدسات، كما اعتاد السلاح. لم تكن الكاميرا رفيقة جيّدة بالنسبة إليهم، لكنهم تعاملوا مع الأمر الواقع.

يعالج الوثائقي رواية مستقاة من الإفادات المباشرة لقادة المقاومة ومقاوميها، ومن محاضر جلسات قياداتها إبان الاحتلال الإسرائيلي (18 وثيقة)، ومن المقاومين الميدانيين الذين واكبوا عملية التحرير عام 2000.

ويستعرض الأحداث المفصليّة لتلك الحقبة، وتشكيل منطقة الشريط الحدودي، وتأسيس ميليشيات العملاء بقيادة أنطوان لحد. كما يعرض لاستراتيجيّة المقاومة، ومجمل الخطط العسكريّة والأمنيّة التي اعتمدتها، إلى جانب الحرب النفسيّة التي مارستها ضدّ العملاء.

إلى جانب أرشيف «الحربيّ»، جُمع أرشيف من الجهات الحزبيّة، وقناة المنار، وإذاعة النور والعهد. وأسهم أهالي البلدات والقرى في تقديم ما يملكون من وثائق عن تلك المرحلة. وجرى تصوير مشاهد جديدة جويّة وميدانيّة (75 ساعة تصوير) لمحاكاة كلام المتحدّثين. ووصل عدد ساعات الفيديو المستخدمة إلى 400 ساعة، و5000 صورة، مدعومة بأرشيف الصحف اللبنانيّة (10000 مقتطف).

فنّد المعدّون الرواية الإسرائيليّة، فجمعوا كتباً وصحفاً ومقالات إسرائيلية تطرّقت للتحرير. وتُرجمت نحو 700 صفحة إلى العربيّة، لمقارنتها مع الوقائع. ولم يغفل المحقّقون عن الكتب العربيّة (1200 صفحة) والإنكليزية (1850 صفحة) حول تلك الحقبة. وأجرى فريق العمل أكثر من مئتي مقابلة مع شخصيات لها صلة بالتحرير، من بينهم، للمرة الأوّلى، تسجيل مباشر مع قادة جهاديين وأمنيين من الصفّ الأوّل في المقاومة. على أن يكون عرض ما قدّموه مطروحاً بطريقة إخراجيّة لا تحتوي صوتاً لهم ولا صورة، بل جرى تحويلها إلى وثائق في غرفة أرشيف. وأجرى المعدّون تحقيقاً مع 220 شخصيّة، وتم تصوير مقابلات مع 152 شخصيّة، بينها 52 شخصيّة عسكريّة وأمنيّة، استخدمت فيها تقنيّة الـTalking heads (التحدّث مباشرة إلى الكاميرا). بعد تفريغ وتحليل جميع المقابلات والبيانات، أخيراً، جُمعت الرواية.

في هذه السلسلة، يجلس الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصرالله أمام الكاميرا، هذه المرّة، للتحدّث إليها لا إلى الجمهور. إذ كانت «رواية التحرير» فكرته في الأصل. وقد وثقها على مدى ساعتين. سرد الأحداث كأنها حصلت للتوّ، من دون إهمال أي تفصيل.

يعرض الوثائقي في أربع حلقات المراحل المفصليّة لقضايا جزين، أرنون، عرمتى، والقنطرة. ويضيء على الحرب الأمنيّة ضدّ العملاء، وعملية الأسر في كوكبا، واقتحام مواقع كالبياضة وعرمتى، ودور كلّ منها في تلاشي العدو وانكساره. ويستكمل الوثائقي معالجة تلك المرحلة باستعراض للمفاوضات والمسار السيّاسي والدور اللبنانيّ الرسمي. كما يُبيّن دور الشهيد عماد مغنيّة بشكل مختلف. إذ يحرص المعدون على تعريف الجمهور على دوره في قيادة العمليات ميدانياً، وسيحمل اقتحام موقع عرمتى مفاجأة للمشاهدين.

ويعرض الوثائقي لرواية محكمة، وتسلسل زمني مُفصّل للوقائع التي صنعت «رواية النصر». واستخدم المعدون أسلوباً فنياً روائياً جديداً، تُرجم في بعض الأحيان بالمواد البصريّة والغرافيك المُتقن. وستدخل المرأة أيضاً للمرة الأولى في العمل الخاص بالإعلام الحربي. حيث تطل سيّدات في المشاهد التمثيليّة، وبينهن من كان لهنّ دور ميدانيّ وقتذاك. ختام الوثائقي يختصر كلّ الحكاية. «هي أوهن من بيت العنكبوت»، عبارة أعلنها نصرالله في 26 أيار في بنت جبيل 2000، مهدياً النصر إلى جميع اللبنانيين.

على بالي

أسعد أبو خليك

العروبي وليد جنبلاط؟ جنبلاط عروبي بقدر ما كان بيار الجميّل عروبياً. والجميّل كان عروبيّاً عندما تحالف مع النظام السوري بعد اندلاع الحرب (عوّل آنذاك على حافظ الأسد لإنقاذه). وليد جنبلاط تحدّث عن حزب الله في مقابلة مع العروبي الكتائبي، ألبرت كوستانيان على محطة «إل بي سي». في المقابلة، يعبّر جنبلاط عن اعتراضه على حزب الله من منظور العروبة فيقول إن «خيار الحزب ليس عربيّاً». أي أنّ الحزب الذي ترجم عروبته بأوضح صورة، أي تكريس خبراته وموارده في خدمة مقاومات فلسطين، مشكوكٌ في عروبته، لأنّه بدلاً من تلقّي السلاح المعروض له من أنظمة العروبة في الخليج، يفضّل أن يكون سلاحه من إيران. وجنبلاط يعلم أنّ السعوديّة عرضت على الحزب أكثر من مرّة أن تمدّه بالسلاح الذي يردع إسرائيل لكنّ الحزب رفض لأن خياره ليس عربيّاً. أما حزب جنبلاط، وفي مراحله المختلفة والمتقلّبة، فرَاوح بين ذمّ فلسطين ومقاومة فلسطين وبين ضخّ كلام شاعريّ ركيك عن فلسطين في خطب وردَ فيها الكثير من المديح المرّ المَذاق عن حافظ الأسد وابنه من بعده. لكنّ السؤال: متى وكيف أصبح وليد جنبلاط مفتياً في شأن العروبة وتصنيفاتها؟ هل ذلك تكرّس عندما انخرط في عقيدة بوش وبات خطيباً مفوّهاً في مؤتمرات «مؤسّسة واشنطن» (أي الذراع الفكريّة للوبي الإسرائيلي هنا)؟ أم أنّ ذلك تكرّس في اللقاء الشهير بين شمعون بيريز وجنبلاط في المختارة؟ العروبة ليست علكة وليست شعاراً وليست حقيبة مال. العروبة هي التزام بقضيّة فلسطين أوّلاً (لأنّها أصعب القضايا والتي على أساسها تُفرز الأنظمة والبشر) وهي أيضاً التزام بقضايا التحرّر والانعتاق العربيّين. لا مانع أن يكون لجنبلاط خياراته مع ساركوزي أو مع جيفري فيلتمان (العروبي؟) لكن عليه أن يتنحّى عن دور الإفتاء في تصنيف العروبة. العروبة في حوزة أنظمة الخليج (التي كانت عدوّة كل المشاريع العربية الوحدويّة والتي توحّدت على عداء عبد الناصر) ليست إلا وسيلة أميركيّة-إسرائيليّة لتقويض دعم مقاومات إسرائيل. عروبة أنظمة الخليج: يوماً هي ضد بشار الأسد ويوماً معه.

المفكرة

عودة «سرسق» بعد الانفجار

■ يشرّع «متحف سرسق» أبوابه مجدّداً ابتداءً من الساعة السابعة والنصف من مساء 26 أيار (مايو) الحالي، بعد إتمام مشروع إعادة تأهيل الصرح الثقافي البيروتي الشهير الذي تضرّر من جراء انفجار مرفأ بيروت في 4 آب (أغسطس) 2020، بتمويل إيطالي ومن خلال مبادرة «لبيروت» التي أطلقتها اليونسكو لـ «إعادة إعمار التراث والثقافة والتعليم» في العاصمة اللبنانية. تتزامن إعادة الافتتاح مع خمسة معارض تتطرّق إلى ثيمات وقضايا تتعلّق برحلة المتحف التاريخية ومحاكاتها لواقع بيروت وما مرّت به من اضطرابات، وعلاقة الإنسان بالأرض، مسلّطةً الضوء على موضوع الذاكرة والصمود بينما تعيد التفكير في الحاضر. والمعارض هي: «أنا جاهل!»، «موجات الزمن»، «طريق الأرض»، «إيجيكتا» و«رؤى بيروت».

إعادة افتتاح «متحف سرسق»: الجمعة 26 أيار 2023 ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «متحف سرسق» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/202001 أو info@sursock.museum

أهالي المخطوفين يصارعون «طواحين الهوى»

■ يدعو «المركز الدولي للعدالة الانتقالية» و«لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان»، في الأوّل من حزيران (يونيو) المقبل إلى حضور احتفال إطلاق وتوقيع كتاب «طواحين الهوى» لـ 15 سيّدة من أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان. النشاط الذي يجري في «دار الوردية» (الحمرا) تتخلله قراءات لمقتطفات من الكتاب ومعرض صور، على أن يُختتم بتحية غنائية ـ موسيقية مع الفنانة أميمة الخليل (الصورة) والمؤلّف الموسيقي هاني سبليني. علماً أنّ مردود هذا الإصدار يعود لدعم اللجنة.

إطلاق وتوقيع كتاب «طواحين الهوى»: الخميس 1 حزيران 2023 ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ «دار الوردية» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 03/609554

الصحافة العربية... معرضاً شمالياً

■ برعاية وحضور وزيرَي الثقافة القاضي محمد وسام المرتضى والإعلام زياد المكاري، يفتتح «متحف نابو» (الهري ـ شمال لبنان)، في العاشر من حزيران (يونيو) المقبل معرضاً جديداً بعنوان «بدايات الصحافة العربية». من المتوقّع أنّ يستعرض هذا الحدث أقدم الصحف من جميع أنحاء العالم.

افتتاح معرض «بدايات الصحافة العربية»: السبت 10 حزيران 2023 ـ الساعة السادسة مساءً ـ متحف «نابو» (الهري ـ قضاء البترون/ شمال لبنان). للاستعلام: 26/541341 أو 70/107504

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 22 ايار 2023 العدد 236
Lundi 22 Mai 2023 no236

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر سلامة
التصحيح السّوقي: توسيع الفوارق الاجتماعية

05-04
ألبر داغر
إنقاذ المصارف يدمّر لبنان

07
محمد شعباني
في الاقتصاد السياسيّ للمجتمعات المُسوّرة

08
ملاذ اليوسف
هكذا حلّ الدولار مكان الاسترليني

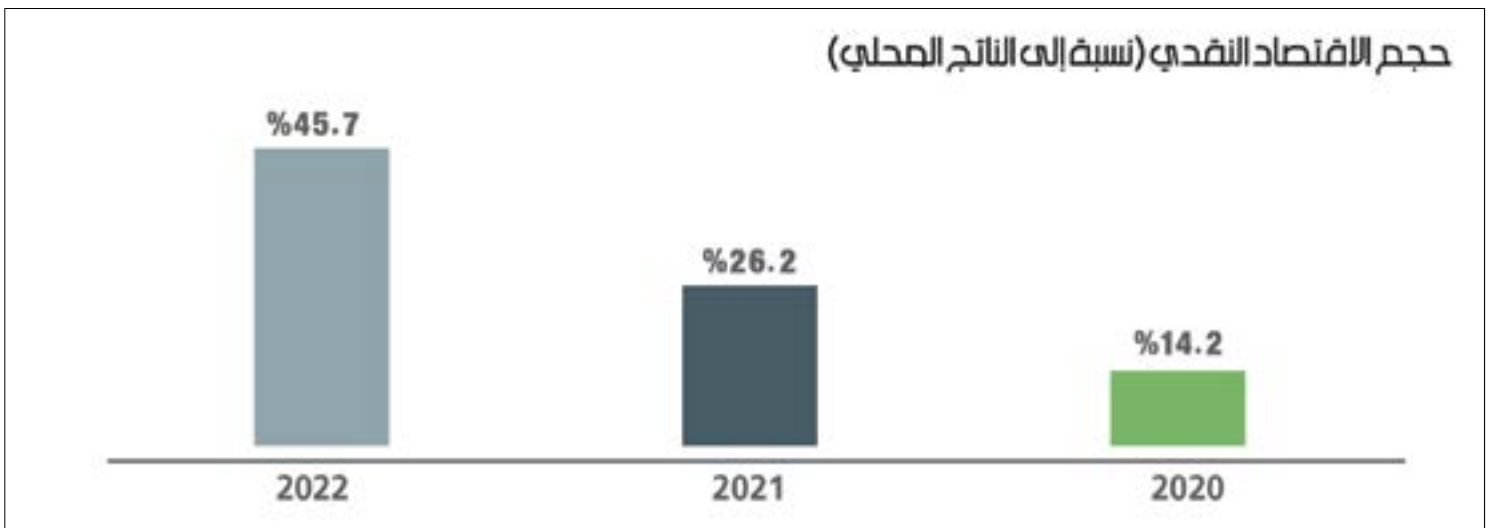

تفصيل مكونات الاقتصاد النقدي

	2021	2022
السحب النقدي من الودائع بالدولار (مليار دولار)		
ودائع المقيمين الصافية من المطلوبات بالعملات الأجنبية	0.734	0.634
ودائع غير المقيمين الصافية من المطلوبات بالعملات الأجنبية	0.523	0.185
مجموع	1.261	0.819
مصادر أخرى للنقد بالدولار (مليار دولار)		
النقد في التداول	0.926	0.809
صافي التحويلات	4.25	4.53
التغيّر في الاحتياطات بالعملات الأجنبية الصافية من الواردات الأساسية	1.81	2.18
إنفاق السيّاح	1.46	1.18
المساعدات الإنسانية	0.12	0.34
خروج رؤوس الأموال	-3.77	0
مجموع	6.06	9.86

المصدر: البنك الدولي

809 ملايين دولار نقداً قيد التداول

تقديرات البنك الدولي لاقتصاد «الكاش» تشير إلى أنه يساوي في عام 2022 نحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن حجم الدولارات المتداولة في السوق لتغطية العمليات التجارية، أي كميات الدولارات قيد التداول، تساوي 809 ملايين دولار، علماً أن كمية النقد المتداول بالليرة في ذلك الوقت بلغ 80 تريليوناً. أما في عام 2021 فإن كمية الدولارات قيد التداول بلغت 926 مليار دولار، أي ما يساوي 26,2% من الناتج المحلي الإجمالي، علماً أن كمية الليرات قيد التداول كانت تبلغ في ذلك الوقت 45 تريليون ليرة.

اتساع هذا النمط من التبادلات المغطاة بدولارات نقدية، سببه انهيار القطاع المصرفي وانعدام الثقة به. فالزبائن أحجموا عن القيام بالعمليات المالية، ومنها التحويل، لكن تقديرات البنك الدولي تعدّ أولى محاولة معلنة لتقدير اقتصاد الكاش في لبنان، وهي تشير إلى ستة مصادر للدولارات النقدية: السحوبات النقدية بالعملة الأجنبية التي سبقت الأزمة وتدخلات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية كما تلك التي تتم عبر صيرفة، تحويلات المغتربين الصافية، المال المخزن في المنازل، النقد الذي يأتي إلى لبنان بشكل رسمي وغير رسمي، المساعدات الإنسانية من المنظمات الدولية، الإيداعات الجديدة بعد الأزمة المسماة "فريش" غير الخاضعة للكابيتال كونترول المفروض بالأمر الواقع.

وبنيت هذه التقديرات على مجموعة فرضيات، على النحو الآتي:

- جرى تحويل النقد الموجود في التداول إلى دولارات سريعاً، لأن العملة الوطنية فقدت وظيفتها كمخزن للقيمة (وإلى حد ما، كوسيط للتبادل)، وبهدف الحفاظ على القوّة الشرائية للمداخيل.
- جرى تضمين هذا الحساب العمليات المتعلقة بردّ القروض من خلال مقاصّة بين القروض بالعملات الأجنبية العائدة لمقيمين ولغير المقيمين من الودائع بالعملات الأجنبية.
- بعد ردّ القروض، وتصفيتها من الودائع، فإن الباقي من الودائع بالعملات الأجنبية يتم حسابه بأكثر من طريقة. فمنه جزء يُحتسب وفقاً للتعميم 158، وهذا يتم توجيهه مباشرة إلى الاقتصاد النقدي (استفاد 120 ألف حساب من سحوبات نقدية تقدّر بنحو 288 مليون دولار). وهناك جزء آخر من الودائع يسحب بواسطة شيكات ويتم إخضاعه لحسم بنسبة 30%، ويتم تحويل الناتج إلى الاقتصاد النقدي. وعلى افتراض أن نفس عدد الحسابات استفاد من أحكام التعميم 158 في عام 2022 كما في عام 2021؛ تُقدر السحوبات النقدية بالدولار الأميركي المتعلقة بالتعميم 158 بمبلغ 576 مليون دولار أميركي في عام 2022، كما يتم تطبيق معدل خصم بنسبة 20% على رصيد صافي ودائع القروض.
- من المفترض أن تتدفق التحويلات مباشرة إلى الاقتصاد النقدي (وبالتالي لا يتم ادخارها). فالأزمة المالية غير المسبوقة، جعلت لبنان أكثر اعتماداً على التحويلات لتمويل استهلاك الأسر وتوفير الضروريات. يتم تضمين صافي التحويلات (صافي تحويلات المغتربين الوافدة والخارجة) في هذا الحساب أيضاً.
- يتم احتساب ما سحب من موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية وجرى ضخّها في الاقتصاد من دون الدعم. وهذا ينطبق على العامين 2021 و2022. نظراً إلى عدم وجود بيانات دقيقة عن معاملات صيرفة، يُفترض أن صافي الاحتياطيات يشمل كلاً من تدخّلات الصرف الأجنبي الخاصة بمصرف لبنان في السوق وعبر منصة صيرفة. يتم أيضاً سحب المبالغ المسحوبة نقداً بالدولار وفقاً للتعميم 158 من الاحتياطيات المتبقية لمصرف لبنان (المادة 5 من التعميم 158) لتجنب ازدواج الحسابات.
- حاصلات السياحة الوافدة (لغير اللبنانيين) التي تحتسب كجزء من الاقتصاد النقدي. ويُقاس إنفاق السياح غير اللبنانيين بعد مضاعفة إنفاق السياح غير اللبنانيين في عام 2020 بالنموّ السنوي في الإنفاق السياحي.
- يجب حساب الودائع «الجديدة» بالدولار (أي التي لا تخضع للكابيتال كونترول المفروض من المصارف أو الودائع بالدولار بعد عام 2019) التي يتم سحبها، لكن يرجح أن يكون حجم الودائع الجديدة التي تشق طريقها إلى الاقتصاد النقدي صغيراً ولا يتم تضمينها في الحسابات.
- تقدّر المساعدات النقدية الإنسانية والإنمائية التي يتم صرفها بالدولار لمجتمعات اللاجئين والأسر اللبنانية الفقيرة بـ127,8 مليون دولار أميركي في عام 2021 و340 مليون دولار أميركي في عام 2022.
- يُفترض أن يكون صافي الأخطاء في ميزان المدفوعات لعام 2021 مؤشراً على هروب رأس المال، وبالتالي يتم خصمه من الاقتصاد النقدي بالدولار الأميركي لتلك السنة.

«التصحيح السّوقي» توسيع الفوارق الاجتماعية

ماهر سلامة

«التصحيح» هو التوصيف الأقرب إلى الواقع الذي يمكن استنتاجه من تطورات الوضع الاقتصادي ومؤشراته المقارنة بين عام 2019 واليوم. إلا أن هذا التصحيح لا يحصل بشكل مدروس ومخطط له وفق قواعد واضحة، بل يجري إرساؤه بشكل عشوائي تجسيداً لما يُطلق عليه «السوق الحرّة»، بمعاييرها المتوحّشة. ورغم أن الرأسماليين يروّجون لعملية التصحيح أثناء الأزمات باعتبارها أمراً «صحياً» يُبنى على قواعد السوق والمنافسة، إلا أن هذا الأمر يخفي عمداً تبعات التصحيح على المجتمع والتغيرات الجذرية التي تطرأ عليه بسبب عملية التصحيح «السوقية». وهذا الأمر يحصل في الاقتصادات الرأسمالية بشكل عام، إنما عندما تكون الرأسمالية متوحّشة إلى أقصى حدود التطرّف، كما هي عليه في لبنان، فإن النتائج تكون أكثر وضوحاً وأكثر قساوة. صحيح أن المؤشرات الاقتصادية، تُظهر أن الأرقام في لبنان تتجّه نحو المسار السليم لجهة تقلص العجز في الحساب الجاري، لكنها تخلّف سحقاً لطبقات اجتماعية واسعة. «التصحيح» يأتي على حساب توسيع الفوارق بين الطبقات الميسورة وتلك الفقيرة، فضلاً عن الهجرة والاعتماد على مواردها بشكل أساسي، أي تحويلات المغتربين.

يتوقّع البنك الدولي أن تبقى معدلات التضخّم مرتفعة في عام 2023. تقديراته أن معدّلها السنوي سيبلغ 165% مقارنة مع 171% في السنة الماضية و154% قبلها و84% في عام 2020. ومسار التضخّم هذا، متراكم على مدى السنوات الخمس الماضية، إذ إنه يأتي مدفوعاً بتدهور قيمة العملة المحلية مقارنة بالدولار من 1507,5 ليرة مقابل الدولار إلى 94500 ليرة اليوم. وهذا المؤشّر لا يعبّر فقط عما اكتنزته الأسعار من زيادات بل يشير أيضاً إلى اتجاه المسار العام للتصحيح الجاري والذي يمّر حتماً بعلاقات لبنان مع الخارج، أي المؤشرات الخارجية مثل ميزان المدفوعات والحساب الجاري. فالارتفاع في الأسعار يُسهم في كبح الاستهلاك لدى الجزء الأكبر من المجتمع ويؤدي إلى انكماش الاستيراد الذي يدفع ثمنه لبنان بالعملة الأجنبية، أي إنه يخفّض التدفقات الخارجية للعملات الأجنبية. وهذا ما ينتهي إلى نتيجة واضحة في المؤشرات الخارجية: انخفاض في الحساب الجاري. لكن هذه المقاربة المالية لا تأخذ في الحسبان سوى الأرقام لتحليلها ودراستها، من دون أن تنظر إلى النتائج التي ستقع على المجتمع. فانخفاض الاستهلاك، لا يعني فقط أن المحفّز الأكبر للناتج المحلي الإجمالي انكمش بدرجة كبيرة وبالتالي انخفاضاً في الأعمال عموماً، إنما يشير أيضاً إلى أن الشريحة الكبرى من المجتمع فقدت جزءاً مهماً من قدراتها الشرائية لمواصلة المعيشة. وهذا الأمر يطال الصحة والتعليم والغذاء، التي تخطّى الارتفاع في أسعارها عتبة الـ1500% منذ بداية عام 2019.

أتساع الهوّة

بشكل عام، مع انخفاض حجم التدفقات النقدية التي تدخل البلد، وعدم قدرة مصرف لبنان على التدخّل للحفاظ على سعر الصرف بسبب استنفاد الاحتياطات بالعملات الأجنبية، من الطبيعي أن تنخفض قيمة العملة المحلية بشكل يوازي بين العرض والطلب. هذا «التصحيح» التلقائي في العرض والطلب، يعني انخفاض قيمة العملة المحلية إلى مستوى ينخفض معه الطلب على الدولار بالشكل الكافي ليصبح متوازياً مع حجم المعروض النقدي من العملة الخضراء في السوق. وبهذه العملية، يأتي التصحيح على حساب من ينخفض طلبه على الاستهلاك. وهؤلاء، في الحقيقة، هم الأشخاص الذين تُشكّل الليرة اللبنانية الجزء الأكبر من مداخيلهم.

في المقابل، تبقى القدرة الشرائية مرتفعة في بد المستفيدين من التدفقات المالية الآتية من الخارج. وهم الأشخاص الذين يُشكّل الدولار، بشكل أساسي، الجزء الأكبر من مداخيلهم. وتُشكّل تحويلات المغتربين حصّة أساسية من هذه التدفقات، إذ يتوقّع أن تبلغ بحسب تقديرات البنك الدولي الجديدة نحو 6,8 مليارات دولار في عام 2023. عملياً لم يرتفع هذا الرقم بشكل كبير عن السنوات التي سبقت الأزمة بمتوسط 6,5 مليارات دولار بين عامي 2012 و2021. إلا أن ما تغيّر فعلياً هو حصّتها من الناتج المحلّي لترتفع من متوسط 13% بين عامي 2012 و 2019، إلى 19,8% في عام 2020، 26,4% في عام 2021، و 31,7% في عام 2022 على التوالي، وفق أرقام البنك الدولي الأخيرة.

يُعزى ذلك إلى تقلّص حجم الاقتصاد منذ بداية الأزمة. فقد انخفض الناتج المحلّي بشكل كبير ومتتالٍ منذ عام 2019 حتى اليوم. ففي عام 2019 كان حجم الناتج يبلغ 51,6 مليار دولار، والآن يقدّره البنك الدولي بنحو 17,9 مليار دولار لعام 2023، أي ما يمثّل انكماشاً تراكمياً بنحو 66%. هذا الانخفاض في حجم الاقتصاد مقارنة مع الارتفاع البسيط في حجم التحويلات يعني أن هذه التحويلات باتت هي المحرّك الأساسي للاقتصاد. بمعنى آخر، أصبحت الأطراف التي تنتهي هذه التحويلات في أيديها هي المستفيدة الأكبر في الدورة الاقتصادية. والحديث هنا ليس عن الأسر التي تستلم التحويلات الشهرية البسيطة، إذ إن هؤلاء يقومون باستهلاك هذه التحويلات بشكل فوري، لكن المقصود هو أن هذه الأموال تصبّ في جيوب أصحاب الرساميل من كبار التجّار والمؤسّسات التي تستفيد من استهلاك هذه الأسر. بشكل عام توسّعت الهوّة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية، والسبب الأساسي خلف ذلك هو حصّة كل طرف من النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد.

> **اقتصر التدخّل من قبل الحكومة ومصرف لبنان على إجراءات موضعية تركّز مضمونها في توسيع الهوّة بين الطبقات**

لا تدخّل رسمياً

في أوقات الأزمات، يكون تدخّل الدولة محورياً في الاتجاه الذي يسلكه الاقتصاد بعد ذلك. إلا أن الحاجة الأمسّ للتدخل تكون في دعم الأسر المتضررة بشكل كبير من الأزمة، وهي الأسر التي هبطت إلى ما دون خط الفقر. وخلال الأزمة، كان دور الدولة بجميع أفرعها، التنفيذية والتشريعية والنقدية، سلبياً. فالتدخّل الاقتصادي لم يكن موجوداً، وقد تُرك مسار الانهيار ليعمل بشكل طبيعي، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك توسّع الهوة المذكور سابقاً. كما لم يكن هناك أي تدخّل لحلّ أسس المشكلة التي بنيت عليها الأزمة، وهي الحاجة المزمنة للتدفقات النقدية من الخارج لتغطية العجز في الميزان التجاري. وهذا الأخير بقي مرتفعاً، إذ بلغ حجمه نسبة إلى الناتج المحلّي نحو 46,8% في عام 2022 ويتوقّع البنك الدولي أن يبقى مرتفعاً في عام 2023 حيث يُقدّر أن يبلغ 41,4% من الناتج المحلّي. هذا مؤشّر يوضح أن تدخّل الدولة لحل المشكلات على صعيد الاقتصاد الكلّي لم يكن موجوداً.

اقتصر التدخّل من قبل الحكومة ومصرف لبنان على الإجراءات الموضعية وغير المدروسة التي هدفت، بالشكل، إلى تخفيف حمل الأزمة عن المجتمع، إنما تركّز مضمونها في توسيع الهوّة بين الطبقات. إذ إن هذه الإجراءات ساهمت في إعادة توزّع ما تبقّى من ثروة موجودة بيد مصرف لبنان بشكل غير عادل. فعلى سبيل المثال، ساهم الدعم الحكومي الذي اتّخذته الدولة في بداية الأزمة عام 2020، بتبديد نحو 12 مليار دولار من احتياطات مصرف لبنان على سلع مختلفة (الرقم وفق مصادر مطلعة من مصرف لبنان). في الواقع، لم يستفد المجتمع إلا من جزء صغير من هذا الدعم، في حين صبّ جزء لا يُستهان به في جيوب التجّار الذين استغلّوا هذا الإجراء بهدف الاحتكار والتهريب للحصول على الربح السريع والفوري (arbitrage). لكن مصرف لبنان والحكومة لم يكتفيا من ذلك، فعمدا إلى خلق قنوات توزيع للثروة تدمج بين التدفقات الآتية من الخارج، وبين الاحتياطات. من أبرز هذه القنوات منصّة صيرفة والتعاميم المرافقة لها، والتي استخدمها مصرف لبنان لدعم رواتب موظفي الدولة. فاستخدمت المنصّة لإعادة توزيع الدولارات المتدفقة من الخارج إلى شرائح مختلفة في لبنان. القسم الأكبر من هذه التدفقات حطّ بيد التجار، لكنها كانت في الوقت نفسه متنفّساً للعاملين في القطاع العام الذين لم تعمد الدولة إلى تصحيح رواتبهم إلا بشكل ترقيعي ومتواضع قياساً على التضخّم المسجّل. تحت غطاء دعم رواتب القطاع العام، كانت صيرفة أداة لتوزيع الثروة بشكل غير عادل، إذ استفاد منها فئات معينة، تقع في دائرة مصرف لبنان ومجالس إدارات المصارف والتجار، من الأموال التي «وزّعها» المركزي بشكل مجاني.

2.5
مليار دولار
هو حجم الارباح التي جناها المستفيدون من منصة صيرفة منذ انشائها بحسب ارقام البنك الدولي

تعليم واستشفاء للأثرياء

سحق الطبقات في المجتمع بات ظاهراً للعيان في مجالات مختلفة من أبرزها التعليم والاستشفاء. فمع دولرة كلفة الاستشفاء ليصبح 70% منها مسعّراً بالدولار النقدي، انهارت صناديق التغطية الصحية وأكبرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة والصناديق العسكرية، وصناديق الأساتذة والتعليم والمهن الحرة. مداخيل الصناديق لم تعد كافية لتغطية 20% من كلفة الاستشفاء بينما كانت تغطّي في السابق نحو 90% منها. لذا، فإن الحصول على التغطية الصحية بات محصوراً بشرائح معينة، بينما الشرائح الأخرى تجد صعوبة في الحصول على الحدّ الأدنى. روّاد المستوصفات والبعثات المجانية ازدادوا بنسب كبيرة في السنوات الأخيرة. والأمر نفسه ينطبق على التعليم، إنما بفرق أساسي، وهو أنه في قطاع التعليم يمكن رؤية الأمر بوضوح أكثر. فالمدارس والجامعات زادت أقساط الطلاب وبدأت تعمل على إعادتها إلى ما كانت عليه قبل الأزمة بالعملة الأجنبية. هذا الأمر يؤدّي إلى فصل واضح بين أولئك الذين لديهم حصّة من قنوات توزيع الدولار، وبين الشرائح الأقلّ قدرة. فالمدارس والجامعات التي كانت ضمن قدرات الطبقة المتوسطة مثلاً، باتت مقصداً حصرياً لطبقة محدّدة لديها مداخيل بالدولار. لذا فإن الشرائح التي انحدرت مداخيلها ولم تتمكن من تعويضها ولم يكن لديها وصول إلى قنوات توزيع الدولارات، باتت تبحث عن مدارس أرخص بمستويات تعليم متدهورة أكثر من السابق.

مصادر البنك الدولي

مؤشرات اقتصادية مختارة

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التغير السنوي (٪)									
الناتج المحلي الحقيقي	0.5	1.6	0.9	-1.9	-6.9	-21.4	-7	-2.6	-0.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي	-1.7	3.8	3.4	0.7	-4.2	-19.7	-5.8	-0.8	-0.5
حصّة القطاعات من الناتج المحلّي (٪)									
حصّة الزراعة	3.7	3.8	4.3	4.4	4.7	6	6	6	6
حصّة الصناعة	12.7	12.8	12.3	12	10.7	12.8	12.8	12.8	12.8
حصّة الخدمات	72	71.7	71.8	72.2	73.9	76.9	78.6	78.6	78.6
صافي الضرائب غير المباشرة	11.6	11.7	11.6	11.4	10.6	4.3	2.6	2.6	2.6
التغير على اساس سنوي (٪)									
التضخّم	-3.7	-0.9	4.5	6.1	2.9	84.3	154.8	171.2	165
المالية العامة (نسبة إلى الناتج المحلي) (٪)									
الإيرادات	19.2	19.4	21.9	21	20.8	13.1	7.5	6	6.3
إيرادات الضرائب	13.7	13.7	15.5	15.4	15.6	9	5.6	4.8	5
الإنفاق	26.9	28.7	28.6	32	31.4	16.4	6.5	5.7	6.8
الإنفاق الجاري	21.7	23.2	23.6	26	26.1	14.3	5.8	5.2	5.8
كلفة الدين	5.7	6	6.1	5.8	6	2.3	0.9	0.6	0.2
الإنفاق الرأسمالي	1.4	1.4	1.5	1.7	1.3	0.4	0.1	0.1	0.2
حجم الموازنة الكلّي	-7.7	-9.3	-6.7	-11	-10.6	-3.3	1	0.3	-0.5
الموازنة الأساسية	1.2	0	2.7	-1.2	-0.5	-0.8	1.9	0.9	-0.3
الحسابات الخارجية (نسبة إلى الناتج المحلي) (٪)									
الحساب الجاري	-17.1	-20.5	-22.9	-24.3	-22	-9.3	-12.5	-20.6	-14
الميزان التجاري	-22.9	-23.7	-24.8	-24.8	-25.1	-20.3	-31	-46.8	-41.4
الصادرات	39.7	37.3	36.1	35.7	35.7	28.2	44.9	61.3	68.3
صادرات السلع	8	7.7	7.6	7	9.4	12.9	20.1	21.4	22.3
صادرات الخدمات	31.7	29.6	28.5	28.7	26.3	15.3	24.8	39.9	46
الواردات	62.6	61	60.9	60.5	60.8	48.5	75.9	108.1	109.8
واردات السلع	35.2	35.1	34.8	34.4	35.3	33.4	55.4	79.2	76.1
واردات الخدمات	27.4	25.9	26.1	26.1	25.5	15.1	20.5	28.9	33.7
صافي التحويلات	7.2	6.7	5.2	4.2	6.1	11.9	17.8	24	25.9
الدين العام الإجمالي									
الدين العام (مليون دولار)	70,315	74,959	79,530	85,139	88,900	56,813	39,903	35,047	32,948
الدين إلى الناتج المحلي (٪)	140.8	146.6	150	155.1	172.3	179.2	172.5	162.6	183.5
بنود المذكرة									
الناتج المحلّي الاسمي (مليار ليرة)	75,286	77,105	79,939	82,764	80,196	116,954	271,916	588,617	1,509,308
متوسط سعر الصرف	1,508	1,508	1,508	1,508	1,554	3,688	11,755	27,309	84,068
الناتج المحلّي الاسمي (مليون دولار)	49,929	51,147	53,028	54,902	51,606	31,712	23,132	21,554	17,953

مؤشر

أسعار الغذاء التجّار زادوا أرباحهم

بين آذار 2023 وكانون الأول 2018، أي خلال أربع سنوات وثلاثة أشهر، سجّل بند «المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية» في مؤشّر إدارة الإحصاء المركزي، ارتفاعاً تراكمياً بنسبة 15439%، بمعدل وسطي شهري يبلغ 6,87 أضعاف. ووتيرة الارتفاع منذ آذار 2020 لغاية آذار 2023 شبه مستقرّة على معدلات سنوية مرتفعة تعكس مصدرين أساسيَّين للتضخم: ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة، ارتفاع الأسعار العالمية منذ جائحة كورونا وصولاً إلى تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية.

منذ انفجار الأزمة المالية والنقدية في منتصف عام 2019 لغاية اليوم، تضاعف سعر الدولار تجاه الليرة بمعدل 61 مرّة، بينما تضاعفت أسعار الغذاء 154 مرّة. فمن اللافت أن يساوي ارتفاع أسعار الغذاء مرتين ونصف المرة ارتفاع سعر الدولار في بلد يستورد غالبية حاجاته الغذائية من الخارج. لكن ما حصل هو أن الفوضى وغياب الرقابة الرسمية، أتاح للتجّار تصحيح كل عناصر السعر بما فيها أكلاف رأس المال والتشغيل والأرباح، بأكثر من معدلات سعر الصرف. عملياً، الأرباح التجارية زادت بمعدلات خيالية، وهذه ظاهرة متعارف على حصولها في الاقتصادات الرأسمالية أثناء الأزمات. فبحسب الاقتصادي مايكل روبرتس «أثناء الأزمات تكون الشركات قادرة على زيادة أرباحها من خلال رفع الأسعار ليتحوّل الأمر سريعاً إلى دوامة، تحدّد الأنظمة الرأسمالية تسميتها بـ«دوامة الأجور – الأسعار»، من أجل التغطية على الزيادة الكبيرة في هوامش الأرباح التي تجنيها طبقة التجار وأصحاب الأعمال. وهذا الأمر يحصل في كل الأنظمة الرأسمالية، إنما يحصل بشكل أكثر تطرّفاً في الأنظمة الرأسمالية غير المنظّمة حيث يطغى الطابع الاحتكاري على النشاط الاقتصادي». عملياً، التصحيح الحاصل، هو عبارة عن أرباح تراكمت من جيوب المستهلكين.

ووفقاً لتقرير صادر أخيراً عن «الشبكة العالمية ضد الأزمات الغذائية وشبكة معلومات الأمن الغذائي»، فإن لبنان يواجه منذ تشرين الأول 2019 أزمة حادّة في الأمن الغذائي، إذ إن نحو 1,98 مليون مقيم لبناني ولاجئ سوري (1,29 مليون لبناني مقابل 0,70 مليون سوري) واجهوا أزمة غذائيّة حادّة أو أسوأ بين شهرَي أيلول وكانون الأوّل 2022، ومن ضمنهم نحو 300 ألف كانوا في حالة طوارئ غذائية. وتوقّع التقرير أن لبنان سجّل في الفترة ما بين كانون الثاني ونيسان 2023، ارتفاعاً في عدد الأشخاص الذي يعانون من أزمة غذائية حادّة، وأن يزيد عدد الذي يعانون من حالة طوارئ غذائية. وتتركّز حالات انعدام الأمن الغذائي والطوارئ الغذائية في مناطق شمال عكار، بعلبك، الهرمل والمنية-الضنية.

إلى جانب ذلك، ثمة مصدر آخر لتضخم أسعار الغذاء يتعلق بارتفاع الأسعار العالمية، فبحسب نشرة تحديث الأمن الغذائي الصادرة عن البنك الدولي، إن الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية والحبوب سجّلت انخفاضاً لم يصل إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا. فإذا كان مطلع عام 2020 هو سنة الأساس، سيظهر في المؤشّر ارتفاعاً في مؤشرات أسعار الحبوب والزيوت ومنتجات غذائية أخرى لا يقل عن 40%. وفي الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية، سجّلت نشرة تحديث الأمن الغذائي ارتفاعاً في معدلات التضخم في جميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تقريباً، مع ارتفاع مستويات التضخّم (المحسوبة على أساس سنوي وليس تراكمي) إلى أكثر من 5% في 64,7% من البلدان منخفضة الدخل، و83,7% من الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، و89% في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل.

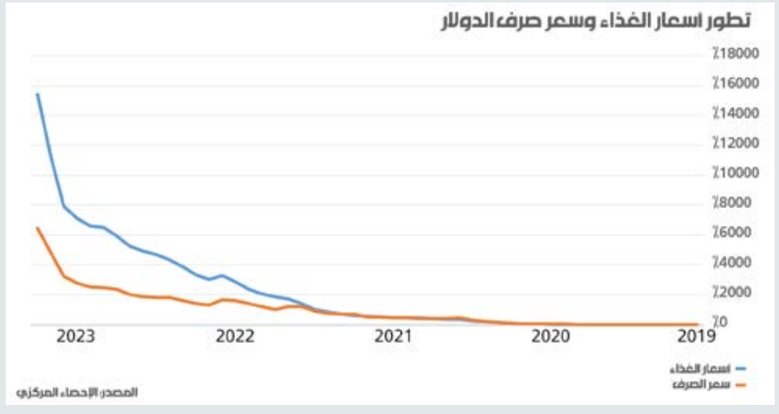

استطلاع

فجوة التعليم والعمل

أظهر استطلاع موجز أجرته Forward MENA الذراع التعليمي لمنطقة بيروت الرقمية (Beirut Digital District)، أن 88% من الشركات اللبنانية في قطاعَي التكنولوجيا والرقمنة لا تجد مرشحين ملائمين للعمل. شمل الاستطلاع 82 شركة محليّة للرقمنة والتكنولوجيا واستكمل بمقابلات فردية مع مسؤولين في مؤسّسات من القطاع الخاص مثل CMA CGM، ومجموعة CME، و Netiks، وخلص إلى أن 64% من الشركات سجّلت طلباً على التوظيف في مجال تطوير البرامج والتسويق الرقمي، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتصميم UI/UX، وبرامج Adobe. لكن المشكلة في أن المهارات الملائمة غير متوافرة. وقالت الشركات أنها تحتاج إلى مهارات محدّدة لَيّنة «قوية»، مثل مهارات التفكير النقدي، والعمل الجماعي، والذكاء العاطفي، بالإضافة إلى مهارات التكيّف والقدرة على الصمود، وبناء القدرات على التعلّم المستمر. وتبيّن أن 76% من الشركات التي شملها المسح تدّعي أن هناك فجوة بين التعليم الجامعي وسوق العمل المحلية، إذ تواجه الشركات مشكلة رئيسية تتعلق بعدم التوافق بين مهارات الخرّيجين ومتطلّبات العمل.

إنقاذ المصارف يدمّر لبنان

ألبر داغر *

كيف تتعاطى النخبة السياسية مع الاستحقاقات الدستورية، وكيف تتعاطى مع برامج صندوق النقد الدولي وإملاءاته، وكيف يرتفع سعر الدولار في سوق بيروت. ثلاثة أمور تقف وراء شروط حياة اللبنانيين المزرية. ويدفع الإصرار على تذويب خسائر الجهاز المصرفي، أي المصارف التجارية ومصرف لبنان، سعر الدولار إلى الارتفاع من دون توقّف. ويؤدّي إلى تدهور الأوضاع بشكل كارثي.

■ انتظار الانتخابات النيابية وانتخاب رئيس جديد

الانتخابات

بدا إنجاز الانتخابات النيابية هدفاً مهماً لكل اللبنانيين، لأنه يمكن أن يخفف من ضراوة الضغوط، باعتبار أن ما يتعرّضون له منذ عام 2019 كان الهدف منه إحداث تغيير في تركيبة البرلمان يتطلّع إليه أفرقاء خارجيون وداخليّون. لكن الضغوط لم تؤدّ إلى فوز حاسم لأي من الطرفين المحسوبين سابقاً على 8 و14 آذار. وتحوّل البرلمان بعد الانتخابات، إلى مجموعة من الكتل النيابية التي لا توفر غالبية حاسمة داخل المجلس. وبدا النواب الجدد تحت اسم «التغييريين» عاجزين عن التعبير عن أي تصوّر يدفع في اتجاه تغيير من أي نوع. وبدوا غير مختلفين في أي شيء عن مطلق نائب من الأوليغارشية التقليدية.

الصراع على المواقع

تحوّلت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، بعد مرور استحقاق الانتخابات، إلى حكومة تصريف أعمال في انتظار انتهاء ولاية رئيس الجمهورية. وكلّف الرئيس ميقاتي مجدداً بتشكيل حكومة (ناصيف، 19/ 7/ 2022). وحفلت الأشهر، قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية وبعدها، بسجالات ومناكفات بشأن إدخال تعديلات على الحكومة بهدف تعزيز مواقع المتخاصمين فقط. إذ لم تعكس أي تباين بينهم بشأن برامج اقتصادية أو خطوات إصلاحية من أي نوع، بل خلصت إلى إبقاء الحكومة كما هي، أي بوصفها حكومة «تكنوقراط غير سياسية». وبدا الأمر كما لو أنه لم تحصل انتخابات.

بعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية، بدأت مرحلة شغور هي الرابعة منذ عام 1988. في هذا التاريخ استمرّ الشغور 14 شهراً، وفي عام 2007 استمرّ ستة أشهر، وفي عام 2014 امتدّ لنحو سنتين ونصف السنة. ولم يكن انتخاب رئيس الجمهورية طبيعياً خلال ثلاثة عقود. وكان يرافقه «إما اغتيال أو تعديل للدستور لتمديد الولاية أو تعديل للمجيء بمن يمنع الدستور انتخابهم أو اضطراب أمني أو شغور بحرد الطوائف التي إما تقاطع المرشّح أو تقاطع الانتخاب».

ولبنان من فئة الدول الصغيرة التي يجعلها موقعها الجيو-سياسي ساحة نفوذ لقوى الخارج. وهي دولة مخترقة نخبتها تابعة للخارج ومستزلمة له. ويطالب الخارج بإرساء تعديلات تتناول البرامج والسياسات التي يتوجب على الحكومة اعتمادها. ويطالب أفرقاء الداخل بأن تكون كلمتهم مسموعة لدى داعميهم الخارجيين (الأخبار، 3/ 5/ 2023).

ممارسة مجلس الوزراء لصلاحياته

اتفق المتخاصمون على أن لا تحلّ حكومة تصريف الأعمال محلّ رئيس الجمهورية بعد شغور الموقع في انتظار انتخاب رئيس جديد. ورفض البعض أن تجتمع لأي سبب كان. وهو ما جعل اجتماعاتها محدودة. وقد اقتصرت على جلستين؛ الأولى في كانون الأول حين أقرّت آلية تمويل كلفة الأمراض المستعصية وبدل النقل وأجور بعض العاملين في القطاع العام (الأخبار، 8/ 12/ 2022). والثانية في نيسان 2023 لزيادة رواتب موظفي القطاع العام (عطوي، 20/ 4/ 2023).

وتستمر الحكومة في كل الإجراءات التي تتخذها باستحياء، مقاربة صندوق النقد الدولي لجهة ضبط الإنفاق العام ورفع مستوى الإيرادات العامة. أي ليس ثمة أي أفق في ميدان السياسة الاقتصادية غير ما يُتفق عليه على أنه مقاربة الصندوق.

والكل ينتظر أن تتحسّن أحوال البلاد من خلال توافق خارجي يحصل بشأن لبنان. وما يحصل عند ذاك هو تحسّن في سعر صرف الليرة وعودة للرساميل إلى لبنان. ويُعوّل على ذلك لكي يستعيد الناس قدرتهم الشرائية ولتجنيب المصارف إعلان إفلاسها. أي أن فحوى هذه الانتظارية هي أن تعود المياه إلى مجاريها والأمور إلى سابق عهدها من دون حاجة إلى إجراء إصلاح اقتصادي أو إلى الإدارة العامة من أي نوع.

تطور العلاقة مع الصندوق

بقي تأثير الصندوق ثابتاً على مستويين. الأول من خلال مفاوضاته مع الحكومة على سلّة إصلاحات. وهو كان قد عاد إلى العمل مع لبنان في ظل حكومة الرئيس ميقاتي. وجرى وضع ورقة تفاهم تختصر ما توصّل إليه الطرفان في نيسان 2022. والمستوى الثاني هو التزام الحكومة بمقاربة الصندوق في كل إجراءاتها، لجهة ضبط الإنفاق العام ورفع مستوى الإيرادات العامة كما سبقت الإشارة.

سلّة الإصلاحات

اشتملت ورقة تفاهم نيسان 2022 على خمس نقاط: التدقيق في حسابات مصرف لبنان، إقرار قانون «الكابيتال كونترول»، موافقة البرلمان على قانون الموازنة، إجراء تعديلات على قانون السرية المصرفية، وإقرار قانون إعادة هيكلة القطاع المصرفي.

ويمكن معرفة موقف الصندوق من التقدّم في هذه الإصلاحات من خلال المواقف التي أدلى بها ممثلو الصندوق في لبنان في أيلول 2022، ولاحقاً في اللقاء مع نوّاب قابلوهم في واشنطن ومن خلال تقرير بعثة الصندوق في آذار 2023. والاستنتاج الذي وصل إليه ممثلو الصندوق هو أن السلطات في لبنان لا تتعاون بما فيه الكفاية مع الصندوق وأنها تتلكأ في تنفيذ ما يتفقون عليه (إبراهيم، 22/ 9/ 2022).

ويبدو قانون السرية المصرفية الميدان الذي تحقّق فيه التطور الأهم. وقد أقرّ البرلمان تعديلات جعلت القضاء قادراً على طلب رفع السرية المصرفية عن حسابات من يُحقّق معهم. وكان التذرّع بهذا القانون يمنع قبل التعديلات إعطاء معلومات عن حسابات هؤلاء (إبراهيم، 1/ 11/ 2022). ومارس القضاء بعد إقرار التعديلات حقّه في الحصول على معلومات من مصارف عدّة (الأخبار، 16/ 2/ 2023).

وجرى منذ اندلاع الأزمة في خريف 2019 إغفال ضرورة إقرار قانون «كابيتال كونترول» الذي يمنع خروج الرساميل. وأتاح ذلك للمصارف أن تمارس استنسابية كاملة في هذا الميدان على مدى سنوات الأزمة. وكان ثمة خلاف جوهري بين ممثلي الصندوق وبين المصارف حول محتوى هذا القانون. والصندوق رأى فيه آلية لضبط الاستيراد ومنع التصرّف بالعملات الصعبة بما يحرم لبنان القدرة على الإيفاء بالتزاماته تجاه دائنيه الخارجيين ومنهم الصندوق. أما المصارف فقد أصبحت أكثر إلحاحاً على إقراره مع تزايد ضغوط المودعين. وطلبت تضمينه بنوداً تمنع هؤلاء، خصوصاً من منهم في الخارج، من ملاحقة المصارف التي تحجز ودائعهم. أي أن المصارف أرادت به إبطال أي ملاحقات لها من قبل المودعين في الماضي والحاضر والمستقبل (إبراهيم، 15/ 12/ 2022).

وبقيت كيفية إعادة هيكلة القطاع المصرفي هي ميدان الاختلاف الأهم بين المصارف وبين الصندوق. وعملاً بمبدأ «تراتبية المسؤوليات» أصرّ الصندوق منذ البداية على تحميل مالكي المصارف مسؤولية إدارتهم للقطاع. أي أن يعترفوا بأن ثمة ديوناً هالكة وودائع ينبغي شطبها وصولاً إلى إعلان إفلاس عدد من المصارف. وفي المقابل، أصرّ حاكم المركزي ومعه المصارف والنخبة السياسية على الرفض بذريعة حماية حقوق المودعين. وأصرّ الجميع على الاستمرار بالمقاربة المشرّعة منذ نيسان 2020 القائمة على تسديد الودائع إلى أصحابها بالليرة اللبنانية، مع ما يتطلّبه ذلك من طبع كثيف للعملة وتضخّم كارثي. وهي مقاربة يتطلّب اعتمادها طبع 695 ألف مليار ليرة على مدى 15 عاماً (وهبه، 4/ 2/ 2022).

وبلوَر مهتمون آخرون، مقاربة تقوم على تحميل الدولة مسؤولية إعادة الودائع لأصحابها من خلال صندوق ينشأ لإدارة عدد من المرافق العامة واستخدام إيراداتها لهذه الغاية. ولم يعارض الرئيس ميقاتي هذه المقاربة (إبراهيم، 1/ 7/ 2022). كما لم يمانع الصندوق في ذلك ولو أنه أصرّ على أن يتحمّل المصرفيون مسؤولية إدارتهم للقطاع (الأخبار، 23/ 2/ 2023).

وفي اللقاء الذي جمع بين مسؤولي الصندوق وبين عدد من النواب اللبنانيين في واشنطن، اعتبر ممثل الصندوق أن لبنان لم يفِ بالتزاماته في أي من المجالات الثلاث التي سبق ذكرها (الأخبار، 6/ 2/ 2023). وأعاد الصندوق التذكير في تقرير بعثته إلى لبنان في آذار 2023 بمبدأ «التسلسل الهرمي» للمسؤوليات، وأنه لا يمكن الذهاب أبعد من دون الاعتراف بالخسائر مع ما يرتبه ذلك من إفلاسات تطال العديد من المصارف (وهبه، إبراهيم، 24/ 3/ 2023). وبدا كما لو أنه تخلّى عن بذل جهد للوصول إلى اتفاق مع لبنان. واستعاض الصندوق عن ذلك بتقديم خريطة طريق وضعها برسم المسؤولين في لبنان، وتضمنت مقترحات حول تعبئة إيرادات ضريبية جديدة في موازنة عام 2023، والاعتراف بخسائر المصارف وخسائر المركزي ومعالجتها المسبقة قبل إعادة رسملة المصارف القادرة، وفرض ضوابط على حركة رأس المال لحماية موارد لبنان من العملات الأجنبية. ولم ينس الصندوق إدراج بند إعادة النظر بنظام التقاعد بهدف خفض الإنفاق العام وخفض التقديمات الاجتماعية للدولة (الأخبار، 24/ 3/ 2023).

التخلّي عن دعم الأسعار ورفع الإيرادات العامة

حفلت الأشهر التي سبقت الانتخابات وتلتها بمبادرات من قبل مصرف لبنان للتخلّص من آليات الدعم لأسعار السلع والخدمات التي كانت لا زالت موجودة، وبمبادرات من قبل الوزارات المختلفة لرفع قدرتها على تحصيل إيرادات حكومية أكبر. وعمد المركزي إلى التخلّي تدريجاً عن توفير دولارات لاستيراد البنزين. وعنى ذلك توجيه الطلب على الدولارات إلى السوق الحرّة بمقدار 200 مليون دولار شهرياً (وهبه، أيوب، 23/ 8/ 2022). وكان كلّ خفض لحصّته من التمويل يؤدّي إلى ارتفاع إضافي لسعر التنكة للمستهلكين. وتدرّجت هذه الحصة من 100% إلى 85% و70% ثم 55% في آب 2022. ثم أصبحت 20% على سعر صيرفة في مطلع أيلول 2022 (الأخبار، 5/ 9/ 2022). وعاد المركزي فحرّر «صيرفة» بالكامل من عبء تمويل مشتريات البنزين بعد أقل من أسبوعَين من ذلك التاريخ (أيوب، 13/ 9/ 2022).

أسعار الاتصالات والكهرباء والرسوم على الاستيراد

بدا الوضع في وزارة الاتصالات أكثر حراجة من غيره. وبعد أن أمّنت الوزارة للدولة مداخيل ناهزت 13 مليار دولار بين عامَي 2011 و2020، لم تعد مداخيلها تتجاوز 70 مليون دولار سنوياً في مطلع 2022 (وهبه، 6/ 7/ 2022). وهي مداخيل لم تعد كافية لتشغيل المولدات وتأمين استمرار الخدمة للمستهلكين. وأقرت الوزارة في 20 أيار رفع الأسعار خمسة أضعاف بدءاً من تموز 2022 (الأخبار، 21/ 5/ 2022). ولم تقتصر زيادة الأسعار على ذلك بل إن الفاتورة التي توجّب عليهم دفعها ارتفعت مجدداً مع اعتماد سعر «صيرفة» لدفع الفواتير (ليبانون ديبايت، 3/ 2/ 2023). وكان المركزي قد حدّد هذا السعر بـ 90 ألف ليرة للدولار بدءاً من 21 آذار 2023 (الأخبار، 2023/3/22).

وكانت حكومة الرئيس ميقاتي قد وعدت اللبنانيين برفع التغذية من «شركة كهرباء لبنان» إلى 10-12 ساعة يومياً بدءاً من أول عام 2022. وتبيّن في ما بعد استحالة ذلك. وعوّلت الدولة على قرض يقدمه البنك الدولي لتمويل شراء الغاز من مصر والكهرباء من الأردن. لاحقاً أقر البنك الدولي أنه لا يمكن توفير هذا التمويل لأنه ينطوي على خرق للعقوبات المفروضة على سوريا (الأخبار، 22/ 6/ 2022). وكان ثمة مطلبان في الأساس للبنك الدولي بشأن الكهرباء، تناولا اعتماد تعرفة جديدة للكهرباء تتيح للشركة شراء الفيول بما تحصّله من المستهلكين، وإنشاء هيئة ناظمة للقطاع. وقد جرى رفع التعرفة في أول تشرين الثاني 2022. وأصبحت تساوي 10 سنتات لأول 100 كيلواط من الاستهلاك و27 سنتاً للاستهلاك الإضافي (إبراهيم، 2022/11/1). أي ما يوازي نصف كلفة الكهرباء الموفرة من المولدات الخاصة التي كان سعرها يُراوح بين 45 و50 سنتاً للكيلواط. ولمس المواطنون تحسّناً في التغذية من «شركة كهرباء لبنان» خلال الأشهر الأولى من عام 2023، وذلك بانتظار «فوترة» استهلاكهم على أساس سعر للدولار هو سعر «صيرفة».

واكتسب موضوع «الدولار الجمركي»، أي استبدال السعر على أساس 1500 ليرة للدولار، بسعر أعلى لاحتساب الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات أهمية خاصة منذ تشكيل حكومة الرئيس ميقاتي. واعتبرت وزارة المال رفع هذا السعر شرطاً لتغطية كلفة الرواتب في القطاع العام. وطُرح اعتماد سعر يساوي 12-14 ألف ليرة للدولار، في مناسبة التحضير لإقرار موازنة عام 2022. وجرى اعتماد سعر للدولار الجمركي يساوي 15 ألف ليرة في جلسة التصويت على الموازنة في مجلس النواب في 26 أيلول 2022 (وهبه، 27/ 9/ 2022). أي إن الرسوم الجمركية على الاستيراد ارتفعت عشرة أضعاف.

وخلال الأسابيع التالية أصدرت وزارة المال بياناً أعلنت فيه اعتماد السعر ذاته لاحتساب ليس الرسوم الجمركية فحسب، بل كل الرسوم والضرائب التي تتولى الدولة جبايتها. ولم يُصَر إلى إقرار ذلك في مجلس النواب. بل إن الوزراء أنفسهم لم يكن لديهم جواب على هذا القرار المفاجئ (إبراهيم، 29/ 9/ 2022). وخلال الأشهر الأولى من عام 2023، ومع الارتفاع المستمر لسعر الدولار المعتمد على منصة «صيرفة» وربط وزارتي الاتصالات والطاقة أسعارهما بهذا الأخير، رفعت وزارة المال بدورها قيمة الدولار الجمركي. وأعلنت أن الرسوم الجمركية سوف تستوفى على أساس 60 ألف ل.ل./د. بدءاً من 18 أيار 2023 (وهبه، 27/ 4/ 2023). أي إن هذا السعر بات يساوي 40 مرّة سعر الأساس.

الملاحقات للموظفين المرتشين

ربط المراقبون بين الملاحقات القضائية التي طالت مرفقَين في القطاع العام هما «إدارة السير» (النافعة) والدوائر العقارية، وبين مطالب الصندوق لجهة «ترشيق» القطاع العام. وجرى توقيف كل الموظفين في مركزَي «إدارة السير» في بيروت (مرتضى، 17/ 11/ 2022). أيضاً جرى توقيف موظفي السجلات العقارية في بعبدا وعاليه والزلقا والشوف. وتوقفت تلك الحملة قبل أن تصل إلى عقاريات بيروت والجنوب (أيوب، 16/ 1/ 2023). وقيل إن عدد الذين قدموا استقالاتهم في الدوائر العقارية والنافعة من دون الحصول على تعويض بلغ 800 موظف (ليبانون ديبايت، 6/ 1/ 2023).

تصحيح الأجور

يمكن للمقارنة فقط التذكير بأن الإنفاق بلغ في موازنة عام 2019 نحو 17,4 مليار دولار (الأخبار، 17/ 4/ 2019). وبلغ الإنفاق على الرواتب ومعاشات التقاعد عام 2018، 7490 مليار ل.ل. أو 5 مليارات دولار (زبيب، 17/ 12/ 2018). أما موازنة عام 2022 فبلغت على سعر صرف السوق 1,09 مليار دولار (وهبه، 27/ 9/ 2022). أي انخفضت 17 مرّة.

وفي حين كان راتب الأستاذ الجامعي يساوي 6 ملايين ليرة، أو 4 آلاف دولار في عام 2019، فقد هبط إلى مستوى 631 دولاراً في 2022/10/1 بعد مضاعفته 3 مرّات مع سعر صيرفة يساوي 28,5 ل.ل./د. ثم انخفض في آخر نيسان 2023 إلى 333 دولاراً بعد مضاعفته 5 مرّات مع سعر صيرفة يساوي 90 ألف ل.ل./ د.

وكانت قد أُقرّت «مساعدة اجتماعية» لموظفي القطاع العام تساوي نصف راتب بدءاً من أيلول 2021. ثم اتُّخذ قرار بجعل هذه المساعدة تعادل راتباً واحداً في جلسة مجلس الوزراء في حزيران 2022 (إبراهيم، 6/ 7/ 2022). وجرى في مناسبة إقرار موازنة 2022 في 26 أيلول، رفع الرواتب مجدداً بحيث تساوي 3 أضعاف الراتب الأساس. وأقر مجلس الوزراء مجدداً رفع الرواتب في نيسان 2023 بحيث تبلغ أربعة أضعاف الراتب الأساس (عطوي، 20/ 4/ 2023).

وكان التعميم (161) الذي أصدره المركزي في 16 كانون الأول 2021 قد أتاح أن يسحب موظفو القطاع العام رواتبهم بالدولار على سعر صيرفة مقدمة لبيع هذه الدولارات بسعر السوق الحرة. وهو ما كان يحقّق لهم زيادة طفيفة في رواتبهم. وكانت تتشكّل في نهاية كل شهر طوابير من المدنيين والعسكريين أمام المصارف يتجمّع أفرادها لسحب رواتبهم بالدولار وإعادة بيعها مقابل الليرة. وقد جعل استلهام ما يريده وما لا يريده الصندوق رئيس الوزراء غير محرج في رفضه تفريغ 1500 أستاذ في الجامعة اللبنانية والتخلّي عنهم ليذهبوا إلى بلدان الله الواسعة. وكان عام 2022 عاماً لإضرابات عمّت القطاع العام. واعتكف 400 قاض طيلة أربعة أشهر قبل أن يعودوا تدريجاً إلى العمل (أيوب، 13/ 12/ 2022). وأعلن موظفو الإدارات الحكومية إضراباً مفتوحاً على امتداد السنة. ولم تكن عودتهم إلى العمل لتغيّر شيئاً لأن نقص المحروقات لتشغيل المولدات كان يمنعهم من العمل. وأقفلت مراكز الضمان أبوابها لعدم توافر المازوت لتشغيل المولدات (وهبه، 29/ 6/ 2022). وانخفضت إمدادات المياه من مصالح المياه الأربعة بنسبة 75% للسبب ذاته (الأخبار، 18/ 7/ 2022). وبرز سبب آخر لتوقّف الإدارة العامة عن ممارسة مهامها هو الاستقالات من صفوفها. ولم يعد ممكناً إصدار بيانات الرسوم العقارية في وزارة المال بسبب استقالة الموظفين (أيوب، 11/ 1/ 2023). وأشار مراقبون إلى أن نقص الكادر التقني في «مؤسسة كهرباء لبنان» بسبب الاستقالات يمنع تنكّب المؤسسة لمسؤولياتها ولو تأمّن الفيول. وأشارت رئيسة «مجلس الخدمة المدنية» إلى أن هناك 27 ألف وظيفة يشغلها 8 آلاف موظف، أي هناك 19 ألف وظيفة شاغرة (بزي، 28/ 9/ 2022).

وقد فوجئ المتابعون بالزيادة على الرواتب التي أقرّت في أيلول 2022. ولو كان لأصحاب العلاقة رأي لفضّلوا الإبقاء على راتبين بدل الثلاثة مقابل عدم رفع سعر الدولار.

وسوف تثبت الحقبة اللاحقة أن الهدف لم يكن الإبقاء على قدرتهم الشرائية أو تحسينها. وقد تراجعت بالفعل مداخيلهم مقارنة بما كانت عليه حين كانت رواتبهم تساوي ضعفي الراتب الأساس. وبدا من كل ذلك أن الهدف الأول هو إعطاء مبررات لزيادة الكتلة النقدية بالليرة ورفع سعر الدولار إلى مستويات أعلى. وكل ذلك من أجل الدفع قدماً بعملية تذويب خسائر القطاع المصرفي ومصرف لبنان لا بل تصفيرها.

تطور سعر الصرف

ينبغي الانطلاق من أن هاجس القطاع المصرفي ومصرف لبنان هو تصفير خسائرهما، وأن هاجس الدولة هو تصفير الدين العام. ويمكن في ضوء ذلك توضيح الأهمية القصوى التي يوليها كل من هؤلاء الأطراف الثلاثة لعملية رفع سعر الدولار.

وينبغي التعامل مع الدين العام تجاه الخارج، أي سندات اليوروبوندز على حدة. ويُقال إنه تم الاتفاق مع حاملي هذه السندات على شطب 70% من قيمتها (الأخبار، 3/ 10/ 2022).

ولو اعتبرنا أن خسائر المركزي هي 80 مليار دولار كما جاء في خطة التعافي في نيسان 2020، فإن هذا الرقم يرتبط بدولار يساوي 1500 ليرة، وإذا اصبح سعر الدولار 15 ألف ليرة يتوجّب قسمة الخسائر على عشرة، فتصبح 8 مليارات دولار. وإذا أصبح سعر الدولار 100 ألف ليرة، فينبغي قسمة المبلغ على 65,5 لأن 100 ألف هي أكبر من 1500 بـ 65,5 مرة. وتصبح الخسائر في هذه الحالة: 80 ÷ 65,5 = 1,2 مليار دولار. وهذا هو المقصود بتصفير الخسائر.

ويصبح الدين العام الذي كان يساوي 85,1 مليار دولار عام 2019 مساوياً لـ 1,3 مليار دولار. وفي تجربة 1984-1992 انتقل الدين العام من 6,45 مليار دولار عام 1982 إلى 2,23 مليار دولار في عام 1990، أي ثلث ما كان عليه ولو أنه زاد بالأسعار الاسمية بين هذين التاريخين، بمقدار 40 ضعفاً (داغر، 2002).

تطور سعر الصرف خلال 2022

لم يكن ممكناً أن يلتزم حاكم المركزي بالوعد الذي قطعه لرئيس الوزراء ميقاتي في صيف 2021 بالحفاظ على سعر دولار يساوي 14000 ل.ل./ د. وقد أُعطي سبب مباشر لذلك هو رفع الدعم عن المازوت وخلق طلب إضافي على الدولار النقدي بقيمة 4 ملايين دولار يومياً (الأخبار، 9/ 11/ 2021). وفي نهاية تشرين الثاني 2021 قفز سعر الدولار إلى 26 ألف ل.ل./ د. واتهم حاكم المركزي التطبيقات على الهواتف بالوقوف وراء ذلك (الأخبار، 30/ 11/ 2021). واعتبرت تلك التطبيقات وراء رفع هذا السعر إلى 30 ألف ل.ل./ د في عطلة آخر السنة (الشدياق، 6/ 1/ 2022). وقد أصبح هدف رئيس الوزراء مع حاكم المركزي ووزير المالية العمل لمنع تدهور سعر الصرف بشكل كبير، باعتبار أنه لا يمكن الذهاب إلى الانتخابات النيابية المقررة في 15 أيار في ظلّ تقلّبات حادّة لهذا السعر.

وقد تقرّر حصر المبيعات والمشتريات من الليرة والدولار بـ«منصة صيرفة» التي خلقها المركزي، والتي من خلالها يتم ضخ الدولارات وسحب السيولة بالليرة من السوق لتهدئة سعر الصرف. وأمكن ضبط هذا السعر من خلال بيع المركزي للدولار إلى المصارف. وحين كان سعر الدولار يرتفع أكثر كان المركزي يعلن عدم الالتزام بكوتا محدّدة لمبيعاته ويعتمد سقفاً مفتوحاً لهذه المبيعات. وهو استطاع بهذه الطريقة خفض سعر الدولار من 34 ألف ل.ل./ د إلى 21,5 ألف ل.ل./ د في آخر الشهر الأول من العام الجديد (رويترز، 2/ 2/ 2022).

وسيتاح للمركزي الحفاظ على سعر يساوي 20,5 ألف ل.ل./ د لمدة شهر واحد. وسيعاود هذا السعر الارتفاع ويبلغ 30 ل.ل./ د مباشرة بعد انتخابات أيار 2022. وسيقفز بقيمة 10 آلاف ل.ل./ د في غضون 12 يوماً بعد الانتخابات. وقد اعتبرت عودة المركزي إلى التزام كوتا لمبيعاته بالدولار للمصارف وراء هذا الارتفاع. ولكي يلجم المركزي هذا الارتفاع عاد لاعتماد السقف المفتوح لهذه المبيعات. وانخفض السعر مجدداً من 37 ألف ل.ل./ د إلى 29 ألف ل.ل./ د في آخر أيار (الأخبار، 28/ 5/ 2022). وبعد أسبوعين من العمل بالسقف المفتوح، تبلّغت المصارف من مصرف لبنان أنه أنهى العمل بهذا السقف في منتصف حزيران (الأخبار، 14/ 6/ 2022). وسيرتفع سعر الدولار تدريجاً حتى انتهاء ولاية رئيس الجمهورية في آخر تشرين الأول.

وقبل نهاية تلك الولاية بأيام أعلن المركزي أنه لن يشتري الدولار حتى إشعار آخر وسيبيع الدولار. وقد انخفض سعر الدولار عدة آلاف خلال ساعتين (وهبه، 24/ 10/ 2022). وكان هذا السعر قد انخفض من 40 ألفاً إلى 35 ألفاً بمجرّد أن توقف المركزي عن شراء الدولار من السوق. وفي نهاية عام 2022، كان سعر السوق الموازية يساوي 46 ألف ل.ل./ د، أي ضعف ما كان عليه في نهاية عام 2021.

- شراء المركزي للدولار من السوق الحرّة كسبب رئيس لارتفاع سعر الدولار

لكن سعر الدولار تجاوز الـ 63 ألف ل.ل./ د. في آخر الشهر الأول من 2023. وأصدر المركزي بياناً، استجابة لطلب الرئيس ميقاتي بأنه لن يبيع دولارات لكنه سوف يمتنع عن شراء دولارات من السوق. وأدى ذلك إلى هبوط السعر (الأخبار، 28/ 1/ 2023). وأصرّ من جهة أخرى على ضرورة تدخّل كل الأجهزة القضائية والأمنية لتوقيف الصرّافين الذين يرفعون سعر الدولار، وأنه لن يتخذ أي إجراء قبل السيطرة على هؤلاء. وسطّر النائب العام عويدات استنابات لإجراء تعقبات بحق هؤلاء، باعتبار أنهم رفعوا السعر خلال شهر واحد من 47 ألف ل.ل./ د إلى 64 ألف ل.ل./ د. وأوقف فرع المعلومات 14 من أصل 20 صيرفياً تم الادعاء عليهم (مرتضى، 6/ 2/ 2023). وأظهرت التحقيقات أن ثمة ألف صرّاف ينشطون على واتساب ويوفرون للمصرف المركزي 250-400 مليون دولار كل شهر. وكانوا ينقسمون إلى فئتين: مجموعات «سوق الكشف» التي تزايد على السعر وتقرّر ما سوف يكون عليه، ومجموعات "سوق الصرف الفوري" التي تتولى عمليات البيع والشراء على هذا السعر (مرتضى، 21/ 2/ 2023).

وقد تأكد للجميع أن ما يرفع سعر الدولار هو مشتريات المصرف المركزي من السوق بواسطة الصرافين الذين يسلّمون ما اشتروه إلى أربع شركات جرى تكليفها رسمياً بتوفير الدولارات له. وهو كان يشتري هذه الدولارات من الصرّافين من دون أن يحدد سعراً مسبقاً لهم (وهبه، 2/ 3/ 2023).

ولم يمنع توقيف الصرافين سعر الدولار من متابعة الارتفاع. وإذا كان سعر الدولار قد بلغ 42 ألفاً في آخر يوم من عام 2022، فإنه أصبح يساوي 100 ألف بعد شهرين ونصف. وقد أُخلي سبيل الصرّافين الموقوفين في الأسبوع الثالث من آذار، في حين كان سعر الدولار يحلّق إلى حدود 140 ألف ل.ل./ د. وهو ما أدى إلى اندلاع الاحتجاجات وقطع الطرقات (الأخبار، 22/ 3/ 2023).

وقد أعلن المركزي عن إطلاق عملية شراء لليرة وبيع للدولار من دون سقف على سعر 90 ألف ل.ل./ د. وانخفض السعر نتيجة ذلك إلى 90 ألف ل.ل./ د. (لبنان 24، 6/ 4/ 2023). ويرى متابعون أن السبب الرئيسي للهبوط هو امتناع المركزي عن شراء الدولارات من السوق وأن هذا هو سبب استقرار الدولار دون الـ 100 ألف ل.ل./ د. بل إنه يكفي أن يتوقف المركزي عن الشراء من السوق، من دون حاجة إلى بيع الدولارات عبر صيرفة، ليتوقف السعر عن الارتفاع (الشدياق، 7/ 4/ 2023).

التسعير بالدولار والذهاب إلى الدولرة الشاملة كخيار

خلال الأشهر الأولى من عام 2023 تسارع في ضوء الارتفاع الإضافي لسعر الدولار انهيار وظائف العملة الوطنية الثلاث كوسيلة دفع وخزّان قيمة وأداة لحساب القيمة. وكان التخلي عنها كوسيلة دفع قد بدأ في مشتريات المازوت للمولدات. وسمحت وزارة السياحة للمطاعم والفنادق التسعير بالدولار. وتبعتها وزارة الاقتصاد التي سمحت بذلك لمؤسسات السوبرماركت. وقيل إن التسعير بالدولار سيطال الأدوية وغيرها. وطُرحت فكرة التحوّل من الدولرة الجزئية (de facto) إلى الدولرة الرسمية (de jure) كأفق للبنان (تيري، 2003؛ بونسو ورزق الله، 2023).

الخيار البديل بالعودة إلى سعر الصرف المثبّت

يبقى الحل البديل هو الخروج من التعويم الحر لليرة اللبنانية والعودة إلى تثبيت سعر صرفها.

الرقابة على القطع

يقتضي كما سبقت الإشارة لذلك، إنشاء «جهاز حكومي للرقابة على القطع» يتولى تقنين التعامل بالعملة الأجنبية، أي المطابقة بين ما توفره التدفقات من الدولار وبين المستوردات من الخارج (داغر، 23/ 5/ 2022). ومن شأن هذه المطابقة أن تثبّت سعر الصرف بإيجاد تناسب بين الطلب على الدولار والعرض له.

وقد يجد البعض أن لا تعارض بين ما تقترحه هذه الفقرة كأحد عناصر البرنامج البديل وبين ما يقترحه مشروع الصندوق في باب «الكابيتال كونترول». وهو اشترط أن يتضمّن المشروع الحكومي ما يتيح الرقابة على المشتريات من الخارج. وذلك لكي يضمن عدم تبديد العملات الأجنبية المتوفرة وقدرة الدولة اللبنانية على الوفاء بديونها واسترداد المبالغ التي يكون قد أقرضها لها، كما سبقت الإشارة.

أعطى عام 2022 مثالاً على كيفية استعمال القطاع الخاص للتدفقات من الدولار في غياب أية رقابة رسمية على استخدامه. وقد استورد لبنان بقيمة 19,2 مليار دولار عام 2019. وانخفض المبلغ إلى 11,3 مليار عام 2020 و13,6 ملياراً عام 2021. لكنه عاد وارتفع إلى 19 مليار دولار خلال 2022 (وهبه، 9/ 1/ 2023). وقد عمد المستوردون إلى شراء السلع وتخزينها بانتظار ارتفاع الدولار الجمركي. وجاءت فاتورة المحروقات في الطليعة وتبعتها السيارات التي ارتفعت فاتورتها بنسبة 73%. وجاءت الأجهزة الكهربائية خصوصاً التجهيزات الخاصة بالطاقة الشمسية في المرتبة الثالثة. أي إن المستوردين فرضوا إيقاعهم في غياب أي تدخّل حكومي على هذا الصعيد.

برنامج حكومي للاستثمار

وينبغي استكمال إجراءات الرقابة على القطع بإجراءات تتناول تعزيز قدرة الاقتصاد اللبناني على عرض السلع والخدمات. إي إعادة بناء الاقتصاد كاقتصاد منتج. وهو ما لا يمكن أن يتم من دون برنامج حكومي للاستثمار، الهدف منه دعم إنتاج سلع تكنولوجية معدّة للتصدير.

وهنا وجه الاختلاف الأساسي مع برنامج الصندوق. فهذا الأخير يهتم فقط بتأمين استمرارية الدولة المالية وبقدرتها على الإيفاء بديونها ويقف عند هذا الحد. أما البرنامج البديل، فيهدف إلى إطلاق مقدرة المجتمع اللبناني على بناء اقتصاد منتج من خلال برنامج حكومي للاستثمار وسياسة صناعية تقوم على دعم الدولة للقطاع الخاص وتحفيزها له. وهو دور لا تعترف به المؤسسات الدولية ولا تقرّه.

- إنشاء إدارات حكومية جديدة

ويقتضي تحقّق ما تقدّم إصلاح الإدارة العامة من خلال إنشاء إدارات حكومية جديدة تتولى ليس فقط الرقابة على القطع بل أيضاً وعلى وجه الخصوص وضع مشروع "التصنيع المتأخّر" في لبنان موضع التنفيذ. ولا تستطيع النخبة السياسية القائمة تولّي هذه المهمات. ويصبح تغييرها شرط تحقّق ما تقدّم.

* أستاذ جامعي

الصين ملاذاً أخيراً

يتصاعد دور الصين في النظام المالي العالمي، من خلال لعب دور «مقرض الملاذ الأخير» الذي أخذ أشكالاً متنوّعة أحدها خطوط الائتمان التي يقدّمها المصرف المركزي الصيني المسمّى «بنك الصين الشعبي». كما أنها قامت مباشرة بإقراض ثنائي للحكومات في دول عدّة. هذا الدور كان عرضة للشيطنة الغربية بشكل متواصل من خلال الترويج بأن القروض الصينية هدفها إغراق البلد المقترض بالديون واستعباده، ثم أطلقت عليها عبارات مثل «فخّ الدين الصيني»، أو «دبلوماسية فخّ الديون الصينية». لكن الوقائع والأدلة التي غالباً ما تجمعها مؤسّسات غربية، تكشف الخداع الغربي، بل تظهر أن الصين تغامر بمخاطر مرتفعة وأنها سجّلت خسائر أحياناً بسبب منح القروض لدول متوسطة ومنخفضة الدخل.

الإقراض الغربي

الهدف الأساسي المعلن والمكشوف للجميع من القروض الصينية، هو أنها تموّل استثمارات فعلية في إطار مشروع «الحزام والطريق» الذي بدأه الرئيس شي جينبينغ في عام 2013. وفي أحيان أخرى يتبيّن أن الهدف يكمن في حماية مصارف تجارية صينية تعمل في دول مازومة لتلافي انتقال تداعيات القروض السيئة في هذه الدول إلى أصول صينية. لكن الصين كما هو واضح، لم تفرض نفسها كمقرض على أي دولة، بل إنها تمنح القروض من دون أن تلزم المقترض بشروط معقدة كتلك التي دول الرأسمالية المتوحشة ومؤسساتها الدولية. هذا السلوك الصيني يختلف عن السياسات التي تُرهق الدول الفقيرة وشروطها التقشفية التي تصيب المجتمعات بالشلل الاقتصادي، وهو عكس ما يقوم به صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين لديهما مشروطية ذات خلفية نيوليبرالية تتعلق بتحرير السوق وتقليص القطاع العام وإلغاء الدعم وكبح الاستثمارات العامة... أما القروض الصينية فلا تتضمن فرض أجندة اشتراكية مثلاً. هكذا بات واضحاً أن مصطلح «فخّ الدين الصيني» الرائج في الإعلام الغربي ليس دقيقاً، بل يبدو الواقع مغايراً تماماً، بحسب الباحثة في الشؤون الصينية ديبرا بروتيغام: «المصارف الصينية على استعداد لإعادة هيكلة القروض المعقودة في حال التعثّر، إذا حصل لدى أي دولة»، فضلاً عن أن الصين «لم تصادر أبداً أي أصل لأي بلد من البلدان المقترضة». ورغم هذه البروباغندا النيوليبرالية، إلا أن المؤسّسات الغربية الدولية بكل عراقتها، لم تتمكن من إثبات وجود «فخّ صيني»، بل باتت تقرّ بأن الصين منافس دولي «شريف» يمارس دوراً دولياً لا يمكن مقارنته بشراسة هيمنة الدولار في أولى بداياته. وهذا واضح في عنوان الدراسة التي صدرت أخيراً عن صندوق النقد الدولي بعنوان «الصين مقرض دولي كملاذ أخير»، إذ تضمنت الدراسة محاولات شيطنة القروض الصينية، قبل أن تفرق في الاستنتاجات المتناقضة وتشبّه ما تقوم به الصين بما قامت به أميركا قبل عقود ولا سيما لجهة ممارساتها في أزمات الديون السابقة في أميركا اللاتينية. ففي خلاصتها تقول هذه الدراسة، إن الدور الصيني المتزايد في الإقراض كملاذ أخير، تترتب عليه انعكاسات كبيرة على تطوّر النظام المالي الدولي، إذ «أصبحت عمليات الإنقاذ عبر الحدود أقلّ مؤسّسية وأقلّ شفافية وأكثر تجزئة»، لكن هذه الخلاصة لم تأت مع أدلّة، بل مع مقارنة يجريها منافس قلق من الصين من دون أي ضجّة إعلامية، وبمعدلات فائدة أعلى؟ ربما كانت هذه الخلاصة مجرّد محاولة لإظهار الدور الصيني على شكل مبتدئ، إلا أنها في ذلك، أظهرت أهمية القروض الصينية وخلفياتها ومرتكزاتها.

الازدهار المشترك

أحد أهم الحوافز التي تدفع الصين إلى إقراض الدول، أن هذه الأخيرة تكون جزءاً من مصالح مشتركة مع الصين. التعبير الأفضل عن هذه المصالح يتمظهر في مشروع «الحزام والطريق». الدول التي تقع على جانبي هذا المشروع، لديها أولوية في الحصول على القروض. المصلحة المشتركة هنا، تكمن في أن الصين لديها إنتاج وتجارة خارجية ضخمة، وبالتالي فمن مصلحتها أن تزدهر الدول التي تعتبر أنها تقع على طريق تجارتها الخارجية أو أنها تكون مقصداً أساسياً لهذه التجارة. هكذا، طوّرت الصين نظام «عمليات الإنقاذ على مبادرة الحزام والطريق» الذي يساعد البلدان الحاصلة على القروض على تجنّب التخلف عن سداد الديون، وعلى مواصلة خدمة ديون مبادرة الحزام والطريق، على المدى القصير على الأقل. وتشمل اللائحة، الأرجنتين والإكوادور وسورينام وفنزويلا في أميركا اللاتينية؛ أنغولا والسودان وجنوب السودان وتنزانيا وكينيا في أفريقيا؛ تركيا وعُمان ومصر في الشرق الأوسط؛ وباكستان وسريلانكا ومنغوليا ولاوس في آسيا. بينما ركزت الصين جهودها لإعادة هيكلة الديون السيادية (بأموال قليلة أو معدومة) في البلدان منخفضة الدخل. ومن السمات المشتركة للبلدان الحاصلة على قرض الإنقاذ الصيني أنها اقترضت على نطاق واسع من البنوك الصينية خلال طفرة الإقراض في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وترتكز القروض الصينية على أمرين: دعم ميزان المدفوعات عبر شبكة خطوط الائتمان من البنك الصيني الشعبي على شكل قروض للمصارف المركزية؛ وبرامج دعم السيولة من طريق القروض والودائع من البنوك الصينية المملوكة للدولة ومؤسّسات السلع الأساسية. لكن

- بموجب الركيزة الأولى يُنشئ بنك الصين الشعبي شبكة عالمية من خطوط الائتمان تضمّ منذ 2008 نحو 40 مصرفاً مركزياً أجنبياً. بحسب الدراسة فقد خلقت الصين هذه الخطوط عندما كانت الدول المعنية تمرّ بأزمات مالية واقتصادية، إذ إنها تعتمد كثيراً على الاستيراد ولديها معدلات احتياط منخفضة بالعملات الأجنبية وتصنيفات ائتمانية منخفضة أيضاً. كما تبيّن أن أربع دول طلبت إنشاء خطوط ائتمان مع الصين خارج فترات الأزمات. وهذه الشبكة تعني أنه بات لدى الصين أدوات لإدارة الأزمات الخارجية.

وفق أرقام مصدرها دراسة صندوق النقد، فإن البنك المركزي الصيني قدّم قروضاً بقيمة إجمالية تبلغ 170 مليار دولار لـ13 مصرفاً مركزياً في البلدان التي تعاني من ضائقة مالية أو اقتصادية كلية. وتشمل هذه البلدان الأرجنتين (2014-2021)، منغوليا (2012-2021)، سورينام (2015-2021)، وسريلانكا (2021). ولا تغفل الدراسة أن «هذه البلدان اعتمدت على خطوط مقايضة بالرنمينبي قبل وبعد التخلف عن السداد». ومن بين المقترضين الآخرين باكستان (2013-2021)، مصر (2016-2021)، وتركيا (2021). هذه الدول سجّلت عمليات سحب كبيرة خلال الأزمات الحادّة التي أصابتها بسبب عجز ميزان المدفوعات (العجز في هذا الميزان يعني خروج عملات أجنبية أكثر من دخولها)، إذ إن الأزمة انعكست انهياراً في قيمة عملاتها في مواجهة احتياطيات النقد الأجنبي المتضائلة. وقامت مجموعة أخرى من الدول من ضمنها روسيا (في 2015 و2016)، أوكرانيا (في 2015) بتنشيط خطوط الائتمان في مواجهة العقوبات والأزمات الجيوسياسية العميقة. معظم القروض الائتمانية المقدّمة إلى المصارف المركزية التي أعطيت بهدف دعم ميزان المدفوعات هي مقدّمة من البنوك الصينية المملوكة للدولة والبنوك التجارية والشركات المملوكة من الدولة أيضاً، إلى البنوك المركزية في أسواق الدول الناشئة والبلدان النامية، بمعزل عن اللون السياسي لحكوماتها. ومن أصل مجمل محفظة القروض الصينية، هناك 70 قرضاً إنقاذياً لـ13 دولة من البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية بقيمة 70 مليار دولار أميركي. معظم هذه القروض مقومة بالدولار الأميركي، وهي تساهم في قدرة البلدان المقترضة على سداد ديونها، بما في ذلك الديون المستحقة للمؤسسات الصينية. كما يمكن تتبّع تسهيلات الدفع المسبق للسلع التي من خلالها تقدم شركات النفط والغاز الصينية المملوكة للدولة (مثل CNPC و UNIPEC) دفعات نقدية كبيرة لواردات السلع.

- على ضفّة الركيزة الثانية، أي الإقراض المباشر للدول، فإن الدور الصيني يتزايد مع أنه لا يزال صغيراً نسبة إلى المقرضين الدوليين الآخرين. لكن، في الإجمال، تلقّت أكثر من 20 دولة ديوناً بقيمة 240 مليار دولار أميركي على شكل قروض إنقاذ صينية منذ عام 2000. وقد أمدّت الصين الدول بأكثر من 185 مليار دولار أميركي في السنوات الخمس الماضية (2016-2021).

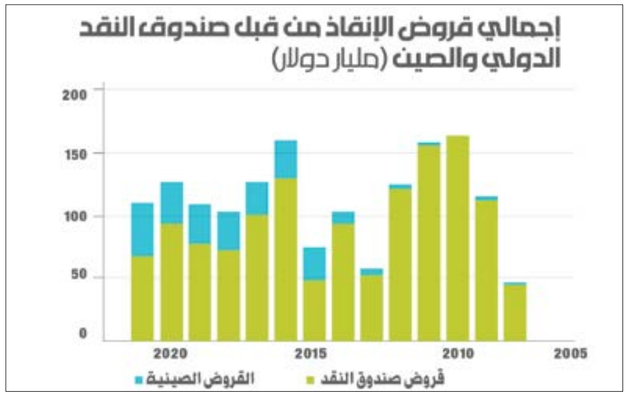

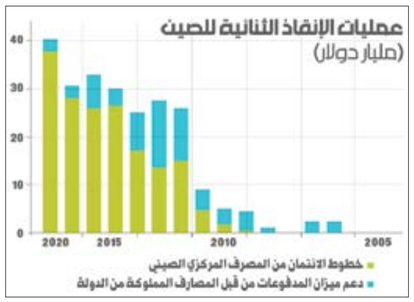

عن الأنظار العامة. وهناك حاجة إلى مزيد من البحث لقياس آثار قروض الإنقاذ الصينية، ولا سيما خطوط المقايضة الكبيرة التي يديرها بنك الشعب الصيني وذلك لقياس المدى الكامل لضآلة الديون في بلدان

20 دولة استفادت من القروض الصينية عبر مختلف آليات الإقراض المعتمدة

بين 2016 و2021 موّلت الصين مجموعة من الدول بأكثر من 185 مليار دولار

الأسواق الصاعدة والبلدان النامية وإعادة ضبط ما نفهمه على أنه الهيكل المالي العالمي».

إذاً، خبراء صندوق النقد قلقون من أن يتعرّض النظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأميركية ودولارها، لمنافسة في المستقبل. السؤال غير المطروح في هذه الخلاصة هو الآتي: كيف ستقرض الدول إذا كانت هذه الدول توافق على الاقتراض من الصين من دون أي ضجّة إعلامية، وبمعدلات فائدة أعلى؟ ربما كانت هذه الخلاصة مجرّد محاولة لإظهار الدور الصيني على شكل مبتدئ، إلا أنها في ذلك، أظهرت أهمية القروض الصينية وخلفياتها ومرتكزاتها.

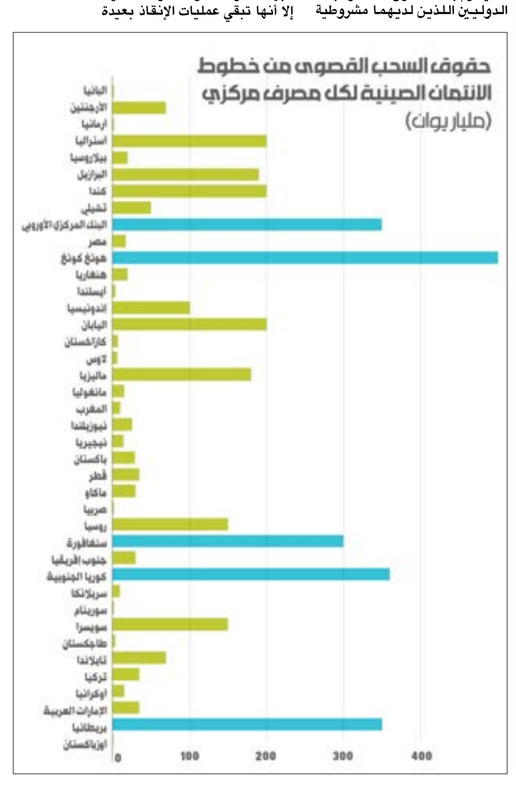

وجهات نظر

في الاقتصاد السياسيّ للمجتمعات المُسوّرة

مصر و«إيجبت»

محمد شعباني *

مجمّعات سكنية، مدن متطوّرة، أو كما تُسمى في مصر «كومباوند»... هذه عيّنة من التسميات التي ابتكرتها الشركات العقارية للتهرّب من وصف التجمّعات السكنية المحاطة بالأسوار و/أو التي تضع قيوداً على دخول "الغرباء" إليها، بالمجتمعات المسوّرة.

تاتشر- ريغان: البدايات

راودت فكرة المجتمعات المسوّرة العقل البشري منذ آلاف السنين. أنسَى بعضها لحماية المدن من الغزاة كما في مدينة القدس القديمة، أو لتكون للخاصة كما في «المدينة المحرّمة» في بكين التي كانت ممنوعة على غير الإمبراطور وأسرته وخدمه. الفكرة ليست جديدة، ولم تظهر بوصفها حيّزاً للفصل المكاني بين مجتمع الأغنياء وعامة الناس، لا بين شعب وآخر، أو بين السلطة والعامة، إلا في عصر الرأسمالية، فجاءت بدايتها الأكثر وضوحاً في منتصف القرن التاسع عشر.

ورغم بدايتها المبكرة وارتباطها بصعود الرأسمالية إلا أن الانتشار الكبير لظاهرة المجتمعات المسوّرة بدأ في الربع الأخير من القرن العشرين. ففي سبعينيات القرن العشرين، أي حقبة تاتشر- ريغان، هُيّئت الأرضية اللازمة لانتشارها. في بداية تلك الحقبة، شهدت السياسات الاقتصادية في العالم الغربي تحوّلاً نحو منهج الليبرالية الكلاسيكية. وبعد مضي ما سُمّي «ربع القرن المجيد للرأسمالية» بين عامي 1945 و1970، دخل الاقتصاد العالمي في أزمة ركود تضخمي، على إثرها ارتفعت معدلات البطالة والتضخّم واللامساواة بصورة غير مسبوقة واقترنت بارتفاع معدل الجريمة. وكان واضحاً أن عهد السياسات الكنزية الداعية إلى زيادة الإنفاق العام لدعم الطلب الكلّي قد انتهى بعدما استنفدت حدودها التاريخية، فانقلب النظام الرأسمالي عليها، وعلى دولة الرفاه وفقاً للنموذج الأوروبي.

على هذه الأرضية الاقتصادية، وبدافع من خطاب الخوف من الفقراء، شهدت ظاهرة المجتمعات المسوّرة نمواً كبيراً في التسعينيات، إذ ازداد عدد الوحدات السكنية داخل المجتمعات المسوّرة في الولايات المتحدة فقط، إلى أكثر من 11 مليون وحدة في عام 2015.

الأسوار في عالم الجنوب

انعكست التحوّلات الاقتصادية في المراكز الرأسمالية على دول الجنوب. فانخفضت قيمة صادراتها التي تتألف بمعظمها من موادّ خام زراعية وطاقوية بفعل الركود في المراكز الرأسمالية، وبفعل إيجاد بدائل من المواد الأولية الاصطناعية عن المستوردات من المواد الخام الطبيعية. وفي المقابل ارتفعت قيمة صادرات المراكز.

وعلى إثر التدهور الاقتصادي الذي أصاب معظم الدول النامية، استجابت هذه الأخيرة لبرنامج التثبيت وإعادة الهيكلة الداعية الى تراجع دور الدولة والإنفاق العام. ومع تراجع دور الدولة الاقتصادي- الاجتماعي في الإسكان الشعبي والعمالي ودعم قطاعي الصحة والتعليم وتدهور الخدمات العامة؛ وجد الملايين من الشرائح الوسطى في المدن إلى جانب المهاجرين من الأرياف أنفسهم مضطرين إلى اللجوء لسكن على أطراف المدن حيث بدأت العشوائيات وأشباه العشوائيات بالتوسّع حتى باتت تشكّل طوقاً عريضاً يلفّ المدن الكبرى. في المقابل، كان تأثير التحوّلات الاقتصادية الجديدة في طبقة رجال الأعمال والأثرياء الجدد من البرجوازية البيروقراطية والشرائح الوسطى العليا مختلفاً على صعيد السكن. فلم تلجأ إلى بناء تجمعات سكنية بمواصفات عالية داخل المدن كما فعلت سابقاً، بل لجأت إلى بناء مجمّعات مسوّرة مدفوعة بثلاثة أسباب رئيسية، هي:

- سوء الخدمات العامة التي طاولت حتى المناطق السكنية الخاصة بالأثرياء، إذ انتشرت ظاهرة التعديات (المخالفات) السكنية والتجارية وازدادت الأنشطة التجارية في أماكن لم تُصمم لتستوعبها، وباختصار فقدت غالبية المناطق السكنية الغنية طابع الراحة والهدوء، التي كانت تتمتّع به كامتياز طبقي.
- فقدان وسط المدن التجاري، والتجمعات العامة (حدائق، ساحات...). جماليتها وحيويتها بوصفها مناطقَ مجتمعية.
وأصبحت بفعل انتشار مظاهر التلوث والفوضى والتسوّل والسرقات، أماكن غير مريحة وآمنة للعائلات، أي فقدت عنصر الأمن الحضري، وهو مرتبط بصفة خاصة بالمرأة.
- انفتاح النخب الثرية والشرائح الوسطى العليا على نمط الحياة، بفعل الانفتاح التجاري الذي سمح باستيراد السلع الكمالية، وتطور وسائل الاتصال مع المنتجات الإعلامية والفنية الغربية، والتي جاءت بالتزامن مع أفول نجم الفكر الاشتراكي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع عناصر الهوية القومية والوطنية، وبروز النموذج الرأسمالي الغربي- غير مسبوقة واقترنت بارتفاع معدل الجريمة. وكان واضحاً أن عهد السياسات الكنزية الداعية إلى زيادة الإنفاق العام لدعم الطلب الكلّي قد انتهى بعدما استنفدت حدودها التاريخية، فانقلب النظام الرأسمالي عليها، وعلى دولة الرفاه وفقاً للنموذج الأوروبي.

على هذه الأرضية الاقتصادية، وبدافع من خطاب الخوف من الفقراء، شهدت ظاهرة المجتمعات المسوّرة نمواً كبيراً في التسعينيات، إذ ازداد عدد الوحدات السكنية داخل المجتمعات المسوّرة في الولايات المتحدة فقط، إلى أكثر من 11 مليون وحدة في عام 2015.

الأسوار في عالم الجنوب

انعكست التحوّلات الاقتصادية في المراكز الرأسمالية على دول الجنوب. فانخفضت قيمة صادراتها التي تتألف بمعظمها من موادّ خام زراعية وطاقوية بفعل الركود في المراكز الرأسمالية، وبفعل إيجاد بدائل من المواد الأولية الاصطناعية عن المستوردات من المواد الخام الطبيعية. وفي المقابل ارتفعت قيمة صادرات المراكز.

وعلى إثر التدهور الاقتصادي الذي أصاب معظم الدول النامية، استجابت هذه الأخيرة لبرنامج التثبيت وإعادة الهيكلة الداعية الى تراجع دور الدولة والإنفاق العام. ومع تراجع دور الدولة الاقتصادي- الاجتماعي في الإسكان الشعبي والعمالي ودعم قطاعي الصحة والتعليم وتدهور الخدمات العامة؛ وجد الملايين من الشرائح الوسطى في المدن إلى جانب المهاجرين من الأرياف أنفسهم مضطرين إلى اللجوء لسكن على أطراف المدن حيث بدأت العشوائيات وأشباه العشوائيات بالتوسّع حتى باتت تشكّل طوقاً عريضاً يلفّ المدن الكبرى. في المقابل، كان تأثير التحوّلات الاقتصادية الجديدة في طبقة رجال الأعمال والأثرياء الجدد من البرجوازية البيروقراطية والشرائح الوسطى العليا مختلفاً على صعيد السكن. فلم تلجأ إلى بناء تجمعات سكنية بمواصفات عالية داخل المدن كما فعلت سابقاً، بل لجأت إلى بناء مجمّعات مسوّرة مدفوعة بثلاثة أسباب رئيسية، هي:

- سوء الخدمات العامة التي طاولت حتى المناطق السكنية الخاصة بالأثرياء، إذ انتشرت ظاهرة التعديات (المخالفات) السكنية والتجارية وازدادت الأنشطة التجارية في أماكن لم تُصمم لتستوعبها، وباختصار فقدت غالبية المناطق السكنية الغنية طابع الراحة والهدوء، التي كانت تتمتّع به كامتياز طبقي.
- فقدان وسط المدن التجاري، والتجمعات العامة (حدائق، ساحات...). جماليتها وحيويتها بوصفها مناطقَ مجتمعية.
وأصبحت بفعل انتشار مظاهر التلوث والفوضى والتسوّل والسرقات، أماكن غير مريحة وآمنة للعائلات، أي فقدت عنصر الأمن الحضري، وهو مرتبط بصفة خاصة بالمرأة.
- انفتاح النخب الثرية والشرائح الوسطى العليا على نمط الحياة، بفعل الانفتاح التجاري الذي سمح باستيراد السلع الكمالية، وتطور وسائل الاتصال مع المنتجات الإعلامية والفنية الغربية، والتي جاءت بالتزامن مع أفول نجم الفكر الاشتراكي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع عناصر الهوية القومية والوطنية، وبروز النموذج الرأسمالي الغربي- بحمولته الثقافية- كطريق وحيد للحداثة، وهو ما أفسح لها في المجال بتظهير نفسها كصورة منعكسة للمجتمع الغربي، بما يشابه صورة مجتمع البرجوازية الكومبرادورية في المستعمرات أواخر القرن التاسع عشر.

المجتمعات المُسوّرة في مصر

في التسعينيات بدأت تنتشر المجتمعات المسوّرة في مصر، أي في عهد الإصلاحات الاقتصادية الأولى عام 1991. في حينه استفادت شركات التطوير العقارية من القوانين الجديدة التي سمحت لها بشراء مساحات واسعة من أملاك الدولة لبناء تجمعات سكانية مسوّرة، ومخصّصة بحكم أسعارها، للنخب الثرية والشرائح الوسطى العليا.

أخذت وتيرة نموّ المجتمعات المسوّرة بالتسارع منذ عام 2011، مدفوعة بحالة الفوضى الأمنية التي عاشتها البلاد بين عامي 2011 و2013 التي عزّزت الشعور بالخوف، وبسياسات عهد الإصلاحات الاقتصادية الجديدة في عام 2016 التي عملت على جعل العاصمة المصرية نفسها (الإدارية) مدينة محاطة بالأسوار. هكذا وصل عدد المجتمعات المسوّرة إلى أكثر من 500 مجمّع في عام 2013، أي بنحو 34 مجمّعاً جديداً بين عامي 2010 و2013، والرقم مرشح ليكون أكبر بسبب النموّ المطّرد للمجتمعات المسوّرة في مصر.

تنتشر على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي المصرية منذ سنوات نكات مصوّرة (Memes) مصمّمة لإظهار المفارقات بين نمط حياة الطبقة المترفة التي بات يشار إليها بسكان (Egypt)، وعامة الناس من المصريين. ترمز المفارقات التي ترصدها وسائل التواصل الاجتماعي وبعض الأعمال الدرامية والسينمائية إلى زيادة التباعد في سلوكيات مجتمعات الأسوار عن عامة الناس، إذ لم يعد الفاصل الطبقي يدلّ فقط على ما يمكن للفرد أن يملكه أو يستهلكه، بل بات مرتبطاً بنوعية العلاقات الاجتماعية والبنية العمرانية وأنماط التفاعل مع الآخر: عن هوية ثقافية ومجتمعية تعيش وتنمو في جزر معزولة بأسوار داخل حدود الدولة الواحدة. يحال رأس المال هنا إلى خلفية المشهد الذي يبرز فيه هوية ثقافية تتباعد عن هوية المجتمع المصري.

رموز وإشارات إلى ثقافة إيجبت

تظهر رموز وإشارات الهوية الثقافية للمجتمعات المسوّرة في مصر، في إعلانات شركات التطوير العقاري، أكثر من أي مكان آخر، فتلك الإعلانات تركز على تحريك الدوافع الداخلية للنخب الاقتصادية والشريحة الوسطى- العليا لجذبها للعيش في مدنها المسوّرة وترك المجمعات السكنية التقليدية المفتوحة على باقي أحياء المدن الفقيرة والمتوسطة، وفي هذا الاستخدام يمكن التقاط ثلاثة رموز وإشارات رئيسية:

- كثافة حضور النساء اللواتي يكاد تنعدم بينهن المحجبات. وغياب الحجاب في الإعلانات ينطوي على رمزين أولهما الخلفية الطبقية لقاطني تلك المجتمعات، فعدم ارتداء الحجاب تاريخياً كان امتيازاً محصوراً بالنخب الثرية والشرائح الوسطى- العليا، وظل رمزاً للخلفية الطبقية حتى الوقت الحاضر، وإن كان ليس رمزاً حصرياً ولا يفترض التطابق، أي أنه ليس انعكاس مرآة للطبقة التي تنتمي إليها المرأة، لكنه امتياز لأنه لا يرتبط فحسب بمعتقدات المرأة أو المجتمع المحيط بها، بالحجاب، بل بالإمكانية. فحرية المرأة بأن ترتدي ما تريد، يعني توفر بيئة آمنة حضرياً. وإلى جانب ذلك هناك رمز مرتبط بالأمان، فالإشارة إلى إمكانية حضور النساء وبالتركيز على الثياب المكشوفة، لا تهدف إلى جذب النساء اللواتي لا يرتدين الحجاب إلى تلك المجتمعات بل يعني أن المرأة داخل المجتمعات المسوّرة ستكون في مأمن من التعرّض للتحرش، فتلك الظاهرة القميئة تطاول جميع النساء، بمعزل عما يرتدين. وبذلك يفتح في المجال لتغيير نمط لباس المرأة داخل المجتمعات المسوّرة حيث يتوافر لهنّ الأمان الحضري ويسمح لهنّ باختيار المدينة، أي الحركة والتفاعل في الفضاء العام والحصول على تجربة أفضل ضمن حركتهنّ. في المقابل، خارج الأسوار تكون النساء غير قادرات على ممارسة حريتهن بالتفاعل مع الفضاءات العامة، ويحصلن على تجارب سيئة تضع قيوداً على حريتهنّ في التحرك.

■ حضور اللغة الإنكليزية كأغنية في خلفية الإعلانات، وفي خطاب المؤدّين، بل وحتى في أسماء المدن ذاتها. واللغة الإنكليزية في هذا الموضع هي أيضاً تعبير عن امتياز طبقي، بحكم أن المدارس والجامعات التي تدرس باللغة الإنكليزية هي بحكم كلفتها الباهظة تكاد تكون محصورة بأبناء الأثرياء والشرائح الوسطى العليا، كما تمثل تعبيراً عن الرغبة بالانتماء إلى هوية ثقافية غربية، فاللغة في جوهرها ليست أداة للتعلم فحسب، بل هي تحدد خياراتنا في العمل والقراءة وملاعب الغولف والتنس والفروسية لطالما كانت مقتصرة على النخب الثرية في الغرب.

يُعد العمران جزءاً من الوجود المادي للإنسان، كما يعناصر الوجود المادي الأخرى يتشكّل وعي الإنسان وتعريفه لنفسه وللآخر، وبالفصل المكاني تنقسم الهوية الثقافية للمجتمع؛ إذ يكاد يستحيل أن تقوم علاقات اجتماعية في ظل الأسوار القائمة، فالمجتمعان منفصلان، لكل منهما فضاءاته العامة التي تشمل كل شيء تقريباً من رياض الأطفال وحتى الجامعات والمشافي وأماكن العمل ومراكز الترفيه وغيرها. وبالفصل المكاني تنفصل الهموم والمشكلات، فمن هم داخل الأسوار ليسوا معنيين بحالة الخدمات العامة خارجها ولا حتى على مستوى الأمن، فلهم خدماتهم الخاصة وأمنهم الخاصّ، بل يجوز القول إن لهم عالمهم الخاص. وبهذا فإن المجتمعات المسوّرة تهدد السلم والتماسك الاجتماعيَيْن، فالنكات عن سكان Egypt ومصر ليست مجرد مزحة، بل تنمّ عن شعور بالتهميش والتمايز قد يتحول إلى حالة سخط سياسي بين محرومين تشكل المجتمعات المسوّرة لهم هدفاً واضحاً.

* باحث دكتوراه في الاقتصاد السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية في كلية الاقتصاد- جامعة حلب

المراجع:

(1) Setha M. Low, The Edge and the Center: Gated Communities and the Discourse of Urban Fear, Undercity of New York, 2016.

(2) رمزي زكي، الليبرالية المستبدّة، ط أولى، سينا للنشر، القاهرة، 1993.

مقال

درس لـ«اليوان»

هكذا حلّ الدولار مكان الاسترليني

«يعتقد الكثير من الناس أن نيويورك ستحلّ محلّ لندن كمركز للمال في العالم... ومهما لا شكّ فيه أن ذلك ممكن. ولكن هل هو محتمل؟ إن الوقت وحده هو الذي سيجيب عن هذا السؤال»

أثر الحرب في المركز المالي لأميركا»، توماس دبليو» لامونت، مصرفي أميركي

ملاذ اليوسف

قبل نيويورك التي نعرفها اليوم، كانت سوق المال العالمية، والتي تعدّ مركز النشاط المالي للنظام الرأسمالي، في ذلك الحيّ اللندني الذي يسمى «The City»، أو كما يدعوه البعض «the Square Mile» كان هناك مصرف اسمه «Bank Of England» إلى جانب سوق الذهب والمكاتب الرئيسية للمصارف الكبرى وسوق التأمين الدولية وأسواق تبادل السلع الرئيسية. كان هذا الحي يدعم مالياً أكبر إمبراطورية استعمارية في العالم (بريطانيا العظمى) لفرض سيطرتها على البحار من خلال الدعم المالي للقوى العسكرية البريطانية ودعم أكبر أسطول تجاري في العالم للسيطرة على خطوط التجارة الدولية. ومن المكاتب الرئيسية للمصارف الكبرى في ذلك الحيّ، استطاع الجنيه الاسترليني أن يجتاح العالم وأن يصبح العملة الدولية المعتمدة كوسيط للتبادل التجاري بين الدول. ورغم أن الولايات المتحدة كانت في حينها بلداً مديناً للإمبراطورية العظمى، ورغم أن لا أحد كان يتوقع أن تتزعزع مكانة «The City» العالمية أو أن يحلّ الدولار مكان الاسترليني، إلا أنه بعد حربين عالميتين مدمّرتين للقارة الأوروبية، ومساهمتين بشكل كبير في نموّ الاقتصاد الأميركي (إذا استثنينا سنوات الكساد)، انتقل مركز النشاط المالي العالمي رسمياً من أوروبا (حي «The City») إلى نيويورك في الولايات المتحدة، وصار الدولار هو العملة الدولية التي يمكن الاعتماد عليها في التبادلات التجارية ما بين الدول.

سنحاول تبيان العوامل التي ساهمت في إحلال الدولار مكان الاسترليني، وسنحاول نمذجتها لنستطيع تقدير قوّة الدولار اليوم، وإمكانية إحلال عملة أخرى مكانه في التبادلات التجارية.

أولاً: القوة الاقتصادية

هناك علاقة متبادلة ما بين القوّة الاقتصادية والقوّة المالية. فالقوّة الاقتصادية شرط لتوافر القوّة المالية. كما أن القوّة المالية تسهم في زيادة القوّة الاقتصادية. وللتوضيح أكثر، ثمة مثال يمكن تقديمه: فلنقل إن هناك تاجراً من البرازيل يريد شراء ثلاجات بقيمة 50,000 دولار من الولايات المتحدة، وكان الدولار يساوي ثلاث قطع نقدية برازيلية، فإن التاجر البرازيلي سيدفع 150,000 قطعة نقدية برازيلية. إلا أن التاجر الأميركي لن يقبل التعامل بالعملة البرازيلية بذريعة أنها لا تستخدم في الولايات المتحدة، لذا سيطالب البرازيلي بتحويلها إلى دولار. في هذه الحالة، سينتظر التاجر البرازيلي مجيء تاجر أميركي يملك 50,000 دولار ويرغب في مبادلتها بـ 150,000 قطعة نقدية برازيلية لأنه يريد شراء مادة البنّ من البرازيل. فإذا توفّر لهذا التاجر ما يريد، تمّت العملية بكل نجاح. أما إذا توفّر تاجر أميركي يودّ شراء البن البرازيلي بقيمة 25,000 دولار فقط، فإن التاجر البرازيلي سيعجز عن دفع المبلغ كاملاً وستكون قيمة العجز 25,000 دولار (عجز في ميزان المدفوعات) لذا، عليه أن يستدين هذا المبلغ بالدولار من الولايات المتحدة (كما تتم الاستدانة عادة من صندوق النقد الدولي). وإذا سار الحال على هذا المنوال بشكل دوري، سيدرك التاجر البرازيلي أنه مضطر إلى الاحتفاظ باحتياطي من القطع الأجنبي يلجأ إليه مع كل عجز يصيبه في ميزان المدفوعات (وعلى هذا الأساس تحتفظ الدول باحتياطي من النقد الأجنبي).

نقل هذا المثال من حالة التبادلات بين تاجرين، إلى حالة إلى التبادلات على الصعيد الدولي بين البرازيل والولايات المتحدة مثلاً، فهذا يعني أن هناك بلداً صناعياً متقدماً ذا اقتصاد قوي وحديث ومرن ويملك تنويعاً هائلاً في السلع التي يقدمها لدول العالم ككل، سيفرض في تعامله مع أي بلد أقلّ تقدّماً عجزاً في ميزان مدفوعات هذا الأخير. وهذا ينطبق أيضاً على أي بلد متخلّف اقتصادياً لا يملك إلا عدداً بسيطاً من السلع الأساسية المعدّة للتصدير، والتي تكون زراعية على الأغلب. هذا العجز سيؤدي إلى تبعية مالية ستؤدي بدورها إلى ظهور البلد الأقوى اقتصادياً كقوة مالية مهيمنة.

بالنظر إلى هذا المثال، فإن انخراط بريطانيا ومعها أوروبا، في حربين عالميتين، كان سبباً في إجراء الكثير من الصفقات العسكرية مع الولايات المتحدة التي دفعت الاقتصاد الأميركي والتجارة أيضاً نحو الازدهار. وهذا ما سمح للولايات المتحدة، مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بأن تكون قوّة اقتصادية عالمية، وأن تصبح أكبر مصدر للرساميل في العالم، وسمح لها أيضاً بالاستثمار في كل بقاع «العالم الحر».

> هناك محاولات للتفلّت من هيمنة الدولار الأميركي، وهي بالتأكيد ستؤثّر على قوّته وقد تجعل اليوان الصيني عملة منافسة، لكن لا يمكن استشراف مدى إمكانية إحلال اليوان محلّ الدولار بعد

انتشار القوّة العسكرية والسياسية حول العالم

استطاعت الولايات المتحدة، على الصعيد العسكري، أن تشغُل الفراغ الذي خلّفه تراجع بريطانيا عن أداء دور المسيطر على العالم. كما أن تطور الدولار وتحوّله ليصبح الوسيط الدولي الرئيسي للمدفوعات والائتمان والاحتياطات في العالم خلفاً للجنيه الإسترليني كان نتيجة طبيعية لاتّساع النطاق العسكري والسياسي للولايات المتحدة حول العالم من طريق شنّ الحروب وانتشار القواعد العسكرية وتقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية. ولهذا الانتشار دور مهمّ في فرض السيطرة على العالم. فالدول البعيدة العصيّة على الخضوع تواجه بشنّ الحروب عليها لتطويعها في خدمة النظام الإمبريالي. أما الدول التي يمكن شراء (رشوة) الطبقة الحاكمة فيها والسيطرة على قرارها من خلال المساعدات الاقتصادية والعسكرية فلا تحتاج إلى الحرب. إذ إن السيطرة على العالم تهدف إلى إخضاع كل الدول لشبكة العلاقات الاقتصادية الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة. وبالتالي إخضاع كل الدول لنظام التبادلات التجارية التي تكرّس بمحصلتها هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي وتعزز سيطرة الدولار.

(أنجل بوليغان ـ المكسيك)

القوّة التجارية

العلاقة ما بين القوّة المالية لبلد ما والقوّة التجارية هي علاقة تبادلية. فمركز النشاط التجاري على المستوى العالمي لا بد أن يُتبع بمركز للنشاط المالي بالضرورة. كما أن التجارة لا يمكن أن تزدهر من دون ظروف مالية ملائمة. فبينما كان دور لندن، كمركز للنشاط المالي، يتراجع بسبب الحرب. كان لزاماً على نيويورك أن تصبح مركزاً للنشاط التجاري العالمي إذا أرادت أن تخلف دور لندن كمركز للنشاط المالي. كما أن القوة التجارية تفترض بالضرورة توفّر قوّة عسكرية قادرة على السيطرة على خطوط التجارة العالمية، وتفترض أيضاً توفر وسائل نقل تجاري بري - بحري متقدّم. وهذا ما تنبّهت له الولايات المتحدة أيضاً وعملت عليه.

قوّة المؤسّسات المالية

لقد كانت المصارف البريطانية مسيطرة على العالم من خلال احتكارها للتجارة العالمية وتفوّقها كدولة استعمارية. ورغم انتشار المصارف الفرنسية والألمانية في العالم في ذلك الوقت وتزايد المنافسة الدولية في هذا المجال، إلا أن السيطرة البريطانية على تمويل التجارة الخارجية استمرت. وكانت الولايات المتحدة بلداً دائناً لبريطانيا العظمى ما قبل الحرب العالمية الأولى، إلا أن حكاية ردّ الديون الأميركية وتحوّلها إلى بلد دائن يقدّم القروض تعود إلى حرب البوير (Boer War) التي أثقلت بريطانيا بالأعباء المالية ودفعتها إلى الاقتراض من نيويورك. لكن بعد حربين عالميتين مدمّرتين، وبعدما أصبحت الولايات المتحدة أكبر مصدر للرساميل، وبعد انتشار الاستثمارات والقواعد العسكرية في العالم ككل، والتوغّل في بعض البلدان من خلال المساعدات الاقتصادية والعسكرية، كان لا بدّ للجهاز المصرفي في الولايات من أن يتّخذ طابعاً دولياً وأن ينتشر بفروعه في العالم لتقديم خدماته لهذه الاستثمارات ولتلك القواعد العسكرية... وليحلّ محلّ المصارف البريطانية، ويهيمن، كنتيجة لذلك على النظام المالي العالمي. إن حركة الانتشار هذه لم يكن سببها الحروب وبشكل مباشر، فقد بدأ التوسع المصرفي للولايات المتحدة ما بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أن الحروب البريطانية اكتسحت العقبات التي كانت تعرقل هذا التوسع.

كما هو واضح، فإن قوّة الدولار، لا تُستمد من القوّة المالية وحدها، بل مستمدّة أيضاً من القوّة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتجارية والمالية للولايات المتحدة. الدولار لم يتبوّأ هذا المنصب، إلا بعد تراجع قوّة الجنيه الاسترليني المتمثّلة بالعوامل السابقة ذاتها، وبعد حروب عدّة منهكة. وإذا أردنا معرفة قدرة عملة بلد ما على أن تحلّ مكان الدولار اليوم، فالمقارنة يجب أن تتم على أساس قوّة هذا البلد مع قوّة الولايات المتحدة على صعيد العوامل السابقة مجتمعة. أما في ما يتعلق بما نشهده اليوم من تكتلات مالية لا تتعامل بالدولار، فهي مجرد محاولات للتفلت من هيمنة الدولار الأميركي وشبكة العلاقات الاقتصادية الإمبريالية. بالتأكيد ستؤثّر على قوّة الدولار، وقد تجعل من اليوان الصيني عملة منافسة، إنما بالنسبة إلى إحلال اليوان الصيني مكان الدولار كعملة عالمية، فهذا ما لا يمكننا استشرافه حالياً بسبب عدم توافر الشروط الموضوعية التي تسمح لليوان بذلك. ولكن «الوقت وحده هو الذي سيجيب عن هذا السؤال».